

فصل الخطاب في أصول لغة الأعراب

الكتاب الأول

التصريف: أبنية الكلام وأحكامها

الكتاب الثاني

النحو: إعراب الكلام وأحكامه

تأليف

ناصر اليازجي

تقديم ومراجعة

خالد كامل الطعاني



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

فَصْلُ الْخِطَابِ
فِي أَصُولِ لُغَةِ الْأَعْرَابِ

فَصْلُ الْخِطَابِ فِي أَصُولِ لُغَةِ الْإِعْرَابِ

تأليف
ناصر اليازجي

تقديم ومراجعة
خالد كامل الطعاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محفوظة
جميع الحقوق للناسير

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

رقم الإبداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٨٠٨ / ١١ / ٢٠٠٢)

٤١٥

ياز، ناصيف ابن عبدالله بن ناصيف بن حنيلاط بن سعد
١٢٨٨-١٢١٥ هـ فصل الخطاب في أصول لغة الإعراب/
ناصر ابن عبدالله بن ناصيف بن حنيلاط بن سعد تحقيق
خالد كامل الطماني. - اريد: دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٢

(...) ص

ر.أ.: (٢٨٠٨ / ١١ / ٢٠٠٢)

الواصفات / قواعد اللغة // اللغة العربية /

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر (٢٠٠٢/١١/٢٦٩٦)

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠١ م. لا يُسمح بإعادة
نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو
حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من
استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي
جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون
الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



دار الكتاب الثقافي

للطباعة والنشر والتوزيع

الأردن / إربد

شارع إيدون إشارة الإسكان

تلفون

(٠٠٩٦٢-٢-٧٢٦١٦١٦)

فاكس

(٠٠٩٦٢-٢-٧٢٥٠٣٤٧)

ص. ب. (٢١١-٦٢٠٣٤٧)

Dar Al-Kitab

PUBLISHERS

Irbid - Jordan

Tel:

(00962-2-7261616)

Fax:

(00962-2-7250347)

P. O. Box: (211-620347)

E-mail:

DarALkitab@Excite.com



دار المتنبى للنشر والتوزيع

الأردن - إربد - تلفاكس: (٧٢٦١٦١٦)

ترجمة عن حياة وآثار الأديب النحوي ناصر اليازجي

١٢١٥-١٢٨٨ هجرية / ١٨٠٠-١٨٧١ ميلادية

هو الأديب الفحل والعالم المتمكن، والشاعر المطبوع، واللغوي المدقق، والنحوي المحقق، أحد أركان النهضة اللغوية والأدبية في المشرق العربي.

وهو ابن عبدالله بن ناصيف بن جنبلاط بن سعد اليازجي، الحمصي الأصل، هاجر جده سعد المذكور، من حمص، مع جماعة من ذويه سنة ١٦٩٠م، لحيفا لحقهم في تلك الديار، فتوطن أناس منهم في ساحل لبنان، في الجهة المعروفة بالغرب، وآخرون في وادي التيم، وتفرق بعضهم في مواطن أخرى، ولا تزال بقية أسرهم في حمص ونواحيها.

ولد صاحب الترجمة في قرية كفرشما، من قرى ساحل لبنان، في ٢٥ آذار (مارس) سنة ١٨٠٠م، وتلقى مبادئ القراءة على يد راهب من بيت شباب يُدعى القس متى.

وكان والد الشيخ ناصيف، من أشهر أطباء زمانه على مذهب ابن سينا، وكان يحب الأدب والشعر، فبث في روح ولده ناصيف، فنشأ على محبة العلم والمعرفة، وانكب على الدرس والمطالعة. وتصفح ما تصل إليه يده من كتب النحو واللغة، ودواوين الشعر، وقد أدب نفسه بنفسه، ونظم الشعر وهو في العاشرة من عمره، وعني بالخط عناية خاصة، ولما ترامت شهرته إلى الأمير بشير الشهابي قربه إليه، وجعله كاتب يده، ولبث في خدمته اثنتي عشرة سنة إلى سنة ١٨٤٠م، وكان اتصاله بالأمير المذكور سهل عليه التعرف بكثير من وزراء الدولة وأعيان البلاد والعلماء.

ومن ذلك الوقت، انقطع الشيخ ناصيف اليازجي إلى التأليف والتدريس، فطار صيته في كل أنحاء الشرق، ثم أقام في بيروت وتفرغ للمطالعة والتأليف ونظم الشعر، ومراسلة الأدباء، كما أخذ يحترف التعليم في مدارس الأمير. كان يصحح الكتب في مطبعتهم، وقد لهج بذكره القطرين الشامي والمصري، وكانت داره قبلة العلماء، وعكاظ المحاضرات العلمية. والمطارحات اللغوية. ثم أنه ما زال عاكفاً على التعليم والتصنيف والنظم والنثر، حتى أصيب بمرض عضال سنة ١٨٦٩، فانفلج فالجاً نصفياً عطل شطره الأيسر، فلزم داره، ولكنه ما برح بنظم الشعر وبتلقى السائلين والمستفيدين، إلى ان توفي في يوم ٨ فبراير سنة ١٨٧١م.

وكان ودوداً مخلصاً، سريع الفهم، قوي الذاكرة، متسع المدارك، وقيل عنه أنه كان يحفظ القرآن الكريم، آية بعد آية، وشعر المتنبي بيتاً بعد بيت لا يخل بحرف، ولشدة إعجابه بالمتنبي، فقد قال عنه: كأن المتنبي يمشي في الجو، وسائر الشعراء يمشون في الأرض.

وكان متضلعاً بعلوم العربية، وملماً ببعض فنون عصره كالطب والموسيقى، وكانت كتبه موضع اهتمام رجال العلم والأدب يتدارسونها بكل شغف ومتابعة.

من أشهر مؤلفاته:

مجموع مقاماته "مجمع البحرين" الحافلة بالكنوز اللغوية. وثلاثة دواوين "نفحة الريحان" "ثالث القمرين" "فاكهة الندماء في مراسلة الأدباء".

وله أيضاً "الجمانة" وهي أرجوزة في الصرف، و "جَوَف الفراء" وهي أرجوزة في النحو، و "فَصْلُ الْخَطَابِ فِي أَصُولِ لُغَةِ الْأَعْرَابِ" وهو كتاب جامع لأصول الصرف والنحو ويقع في قسمين.

وله أيضاً "عقد الجمان"، في علم البيان"، و "نقطة الدائرة، في العروض". و "قطب الصناعة"، "في علم المنطق"، و "الحجر الكريم في الطب القديم" في موضع الطب.

تقديم الكتاب

أما بعد حمد الله على آلائه والشكر على نعمة البيان والقلم فقد تكالبت على اللغة العربية عهداً مظلمة تنكرت معارفها واستترت معالمها فكادت أن تطفئ شعلة الحياة فيها. والله عز وجل بما شرف فيه هذه اللغة ورفع منزلتها، جعل من خاصة أهل العلم خزنة لها وحفظة من أهل الفضل لها، تكالبوا على إحياء نبضها لتظل أوثق الصلات الدائمة والوسيلة القوية في توطيد الأمة واستمرار وجودها.

ولما كانت اللغة وسيلة تفاهم. تعكس المستوى الفكري للأمة، وما هي عليه من تقدم ورقي أو جهل وانحطاط عنيت الأمة بلغتها، وظهر في الأمة أعلام أسهروا أنفسهم في خدمتها وأنفقوا العمر في تحليدها. فتنوعت أساليب إخراج مادتها وعلومها بما يتوافق وأهداف نفعها وهنا يأتي دور علماء وأساتذة العربية، في التصنيف والتأليف واتباع أحسن الطرق في إخراج كتب اللغة في "النحو والصرف" وغيرها من علوم اللغة التي تهدف إلى تعليم أصول العربية.

والأستاذ اليازجي من أولي الفضل الذين تركوا أثراً خالدة دونها التاريخ شهادة له في كتابه "فصل الخطاب في أصول لغة الإعراب" لما اشتمل عليه هذا الكتاب من شمولية موجزة وأمثلة مضيئة ومتن سلس حمل خطوات وقواعد ومبادئ كل من علمي الصرف والنحو بأسلوب تعليمي يتميز بميزتين نادرتين أولهما: حضور المتن بشموليته وثانيهما: الشروح غير المعقدة التي تحقق يسر التعلم للدارس والمبتدئ.

ويكمن الدافع وراء تقديم هذا الكتاب وبالذات إلى طلاب النحو والصرف في وقت أصبحت فيه دراسة النحو والصرف تبتعد عن جو المتن الذي لا مناص للدارس الإلمام به، ويأتي تقديم هذا الكتاب للقارئ، بالرغم من مرور "٩٧" سبع وتسعين سنة على تأليفه وطبعه لما يحتفظ به من حيوية وقيمة تتمشى مع روح العصر ولما يتصف أسلوبه بالسهولة وتسلسل مواضيعه، التي تبعث على التركيز، والتفكير، والاستنتاج المنطقي دون إهمال لأية قاعدة فيه، وكذلك للمكانة التي حظي بها الكتاب عند المدرسين من عصر اليازجي وحتى عصرنا الحاضر إذ يعتبر الكتاب من أشهر الكتب المدرسية، ففيه عون للدارس والتلميذ على حد سواء ويغني عن مراجع النحو والصرف لحضور المتن الذي تناول المبادئ العامة في الصرف والنحو بشكل كامل.

خالد الكامل

بسم الله الفتاح

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَهُ يَسْتَغْرِقُ الْأَسْمَاءَ وَالْأَفْعَالَ. وَبِيَدِهِ التَّصْرِيفُ
وَالسَّلَامَةُ وَالصَّحَّةُ وَالْإِعْلَالُ. حَمْدًا يَزِلُّنَا إِلَيْهِ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ. وَتُظْهِرُ
الضَّمَائِرُ* أَمَّا بَعْدُ فَهَذَا مُخْتَصَرٌ جَعَلْتُهُ كَالْبَابِ فِي قَوَاعِدِ التَّصْرِيفِ وَالْإِعْرَابِ
تُسْتَعِينُ بِهِ الطَّلَبَةُ الْأَصَاغِرُ. عَلَى الدَّخُولِ إِلَى مَجَالِسِ الْأَكَابِرِ. وَقَدْ سَمَّيْتُهُ فَصْلُ
الْخِطَابِ فِي أَصُولِ لُغَةِ الْأَعْرَابِ. وَقَسَّمْتُهُ إِلَى كِتَابَيْنِ يَشْتَمِلَانِ عَلَى أَبْوَابِ
وَفُصُولٍ. تَتَضَمَّنُ مَا يَحْتَمِلُ مِثْلَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَصُولِ. وَاسْتَمَدْتُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ
الْمَيْسِرَةَ. وَالتَّمَسُّ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ الْمَعْدَرَةَ وَاللَّهُ حَسْبِي وَنَعْمَ الْوَكِيلُ.

المؤلف

كِتَابُ التَّصْرِيفِ

فِي أُبْنِيَةِ الْكَلَامِ وَأَحْكَامِهَا وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَعَشْرَةِ أَبْوَابٍ

مُقَدِّمَةٌ

فِي بَيَانِ التَّصْرِيفِ وَالْمُتَصَرِّفَاتِ وَأَجْزَائِهَا وَفِيهَا ثَلَاثَةُ فُصُولٍ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي حَقِيقَةِ الصَّرْفِ وَمَوْضُوعِهِ

الصَّرْفُ عِلْمٌ بِأَصُولٍ تُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أُبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ^(١). وَمَوْضُوعُهُ الْفِعْلُ الْمُشْتَقُّ^(٢) وَالْاسْمُ الْمُتِمَكِّنُ^(٣). وَهُوَ يَبْحَثُ فِيهِمَا عَنْ صُورَةِ الْبِنَاءِ وَتَحْوِيلِهَا إِلَى هَيْئَةٍ أُخْرَى لِمَعْنَى أُخْرَى^(٤). فَلَهُ التَّقَدُّمُ عَلَى النَّحْوِ لِأَنَّهُ يَبْحَثُ عَنْ ذَاتِ الْمَفْرَدَاتِ وَذَلِكَ عَنْ صِفَةِ الْمَرْكَبَاتِ كَمَا سَتَعْلَمُ.

(١) تُقَيَّدُ أَحْوَالُ الْكَلِمِ بِكَوْنِهَا لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ قَامَ أَبُوكَ وَرَأَيْتَ أَبَاكَ. فَإِنَّهُ مِنْ أَحْوَالِ أُبْنِيَةِ الْكَلِمِ الْوَارِدَةُ مِنْ قَبِيلِ الْإِعْرَابِ فَلَا تَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ. وَالْإِعْرَابُ هُوَ تَغْيِيرُ يَحْدُثُ فِي الْكَلِمِ لِعَامِلٍ يَدْخُلُ عَلَيْهَا كَقَامَ وَرَأَيْتَ فِي الْمَثَالَيْنِ.

(٢) الْفِعْلُ الْمُشْتَقُّ هُوَ الَّذِي يَنْحَوِلُ إِلَى امْتِلَافٍ مُخْتَلَفَةٍ كضرب ويضرب واضرب.

(٣) الْاسْمُ الْمُتِمَكِّنُ هُوَ الَّذِي يَنْشِئُ وَيَجْمَعُ وَيَصْغُرُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَتَعْرِفُهُ.

(٤) تَحْوِيلُ صُورَةِ الْكَلِمَةِ إِلَى هَيْئَةٍ أُخْرَى لِمَعْنَى أُخْرَى هُوَ تَصْرِيفٌ.

الفَصْلُ الثَّانِي

في أجزاء الكلام وأحكامها

تتَّركبُ الكلام من الحُرُوفِ الِهَجَائِيَّةِ وَهِيَ أَصْوَاتٌ مُعْتَمِدَةٌ عَلَى مَقَاطِعِ
الْحَلْقِ وَاللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ. غَيْرَ أَنَّ مِنْهَا مَا يَجْرِي مَجْرَى الْحَرَكَةِ وَهُوَ الْوَاوُ
وَالْأَلِفُ وَالْيَاءُ وَيُقَالُ لَهُ حَرْفُ الْعِلَّةِ^(١). وَمِنْهَا مَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَهُوَ الْبَاقِي
وَيُقَالُ لَهُ الصَّحِيحُ. وَمَنْ الصَّحِيحُ مَا يَجْرِي مَجْرَى حَرْفِ الْعِلَّةِ وَهُوَ
الْهَمْزَةُ^(٢). غَيْرَ أَنَّ مِنْهَا مَا يَثْبُتُ لَفْظاً فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ وَيَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ
وَيُقَالُ لَهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ^(٣) وَمِنْهَا مَا يَثْبُتُ فِيهِمَا جَمِيعاً وَيُقَالُ لَهُ هَمْزَةُ
الْقَطْعِ^(٤).

وَاعْلَمْ أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ إِذَا كَانَ سَاكِناً فَهُوَ حَرْفُ لِينٍ. فَإِنْ سَكَنَ بَعْدَ
حَرَكَةٍ تُجَانِسُهُ فَهُوَ حَرْفُ الْمَدِّ^(٥) وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ^(٦) تَنْحَصِرُ مِنْ تَصَارِيفِ

(١) يجري حرف العلة مجرى الحركة لأنه يناسبها في اللفظ وفي الاستعمال كما ستعرف.

(٢) تجري الهمزة مجرى حرف العلة لأنها تناسبه في قبول الإعلال كما ستعرف.

(٣) همزة الوصل يلفظ بها في ابتداء الكلام فيقال إجلس يا رجل ولا يلفظ بها في خشوة فيقال يا رجل اجلس كأنها لم تكن.

(٤) همزة القطع يلفظ بها حيثما وقعت فيقال أكرم يا رجل ويا رجل أكرم ملفوظاً بها فيهما جميعاً.

(٥) يعتبر في حرف اللين السكون فقط سواء كان بعد حركة تجانسه كعود وباب ونيل أم لا تجانسه كثوب وسيف. وأما حرف المد فيختص بالساكن بعد الحركة المجانسة له كما في عود وأخويه.

(٦) همزة الوصل في ما ليس من تصاريف الأفعال لم تُرَدِّ إِلاَّ فِي آل التعريف وعشرة أسماء وهي اسم وأنت وابن وأبنت وأبنتان وامرأة وامرأة وابنة وأبنتان وأبنتان وأبنتان في القسم.

وتنقسم الحروف أيضاً إلى شمسية وهي التي تُرغم فيها لام التعريف وقمرية وهي التي تظهر معها اللام. أما الشمسية فهي ت ث د ذ ر ز س ش ض ط ظ ل ن فنقول الثراب والتلج والدَّار وهلمَّ جرّاً بإدغام اللام وتشديد الحرف الذي يليها. والبقاقي قمرية فنقول الأرض والباب والجبل وهلمَّ جرّاً بإظهار اللام.

الأفعالِ في أمرٍ ما سوى الرباعيِّ ومَاضِي ما فَوْقَهُ وَمَصْدَرِهِ مَزِيدَةٌ في الأوَّالِ.
وَدُونَ ذلكَ هَمْزَةُ الْقَطْعِ ذَاهِبَةٌ كُلُّ مَذْهَبٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

إِلْفَضِلُ الثَّالِثِ

فِي مَا يَلْحَقُ الْحُرُوفَ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَالضَّوَابِطِ

الْحَرْفُ إمَّا مُتَحَرِّكٌ أَوْ سَاكِنٌ. وَالْحَرَكَةُ إمَّا ضَمٌّ أَوْ فَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ.
وَالْأَلْفُ قَدْ تَكُونُ مَمْدُودَةً وَغَيْرَهَا قَدْ يَكُونُ مُشَدَّدًا. وَالْهَمْزَةُ تُقَطَّعُ تَارَةً
وَتُوصَلُ أُخْرَى كَمَا عَرَفْتَ. وَلِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ عِلَامَةٌ تُرْسَمُ فَوْقَ الْحَرْفِ مَا لَمْ
تَكُنْ كَسْرَةً أَوْ عِلَامَةٌ قَطَعَ مَعَهَا لِهِمْزَةٍ كُتِبَتْ بِصُورَةِ الْأَلْفِ فَتُرْسَمُ تَحْتَهُ.
وَقَدْ اجْتَمَعَ كُلُّ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ أَخْطُ الْهِجَاءَ. فَإِنَّ الْهَمْزَةَ الْأُولَى مَقْطُوعَةٌ
وَالْخَاءُ مَضْمُومَةٌ وَالطَّاءُ مُشَدَّدَةٌ وَالْهَمْزَةُ بَعْدَهَا مَوْصُولَةٌ وَاللَّامُ سَاكِنَةٌ وَالْهَاءُ
مَكْسُورَةٌ وَالْجِيمُ مَفْتُوحَةٌ وَالْأَلْفُ مَمْدُودَةٌ. وَعِلَامَةٌ كُلِّ وَاحِدٍ مَرْسُومَةٌ لَهُ فِي
مَوْضِعِهَا كَمَا تَرَى.

البَابُ الْأَوَّلُ

فِي أُبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ وَأَحْكَامِهَا وَفِيهِ تِسْعَةُ فُصُولٍ

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي حَقِيقَةِ الْفِعْلِ وَأَنْوَاعِهِ

الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرَنٌ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ. وَهِيَ الْمَاضِي وَالْحَالُ وَالْمُسْتَقْبَلُ^(١). وَالْمَتَصَرَّفُ مِنْهُ إِمَّا مَاضٍ كَضَرَبَ أَوْ مُضَارِعٌ كَيَضْرِبُ أَوْ أَمْرٌ كَاضْرِبْ. وَسَيَأْتِي بَسْطُ الْكَلَامِ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ بِالتَّفْصِيلِ.

الفَصْلُ الثَّانِي

فِي أُبْنِيَةِ الْفِعْلِ وَأَحْكَامِهِ

يُبْنَى الْفِعْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ إِلَى أَرْبَعَةٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يُزَادُ فِيهِ فَيَنْتَهِي إِلَى سِتَّةٍ. فَإِنْ خَلَا مِنْ زِيَادَةٍ فَهُوَ الْمُجَرَّدُ. وَإِلَّا فَهُوَ الْمَزِيدُ. وَكُلُّهُ إِنْ خَلَتْ أَصُولُهُ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ فَهُوَ السَّالِمُ. فَإِنْ خَلَتْ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ فَهُوَ الصَّحِيحُ. وَإِنْ لَمْ تَخُلْ مِنْهَا فَهُوَ الْمَعْتَلُّ. وَلِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ أَوْزَانٌ وَأَحْكَامٌ سَتُذَكَّرُ.

(١) تُقَيَّدُ دَلَالَةُ الْفِعْلِ بِكَوْنِهَا عَلَى مَعْنَى مُقْتَرَنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الْمَذْكُورَةِ احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ أَمْسَ وَالْيَوْمِ وَغَدٍ فَإِنْ وَاحِدٌ مِنْهَا يَدُلُّ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ وَلَكِنْ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مُقْتَرَنٍ بِذَلِكَ الزَّمَانِ فَتَكُونُ دَلَالَتُهُ نَقْضًا لِمَا خِلَافَ نَحْوِ قَامَ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَهُوَ الْقِيَامُ وَهَذَا الْمَعْنَى يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ وَهُوَ الْمَاضِي.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

في ميزان الأفعال

لَمَا كَانَتْ صَيَغُ الْفِعْلِ تَجْرِي عَلَى مَقَادِيرَ مَعْلُومَةٍ جُعِلَ لَهَا مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ مِيزَانٌ تُعْتَبَرُ بِهِ. فَقِيلَ إِنْ ضَرَبَ مَثَلًا عَلَى وَزْنِ فَعَلَ. وَمِنْ ثُمَّ غُبِرَ عَنِ الضَّادِ بِالْفَاءِ وَعَنِ الرَّاءِ بِالْعَيْنِ وَعَنِ الْبَاءِ بِاللَّامِ وَقَسَ عَلَيْهِ. وَأَمَّا مَا فَوْقَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ أَصْلًا كُرِّرَتِ اللَّامُ فِي مِيزَانِهِ فَقِيلَ إِنْ دَخَرَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَلْ. وَإِنْ كَانَ زَائِدًا فَإِنْ كَانَ مِنْ بَنِيهِ الْمَوْزُونِ كُرِّرَ مَا يُقَابِلُهُ فَقِيلَ إِنْ قَدَّمَ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ وَاحْمَرَ عَلَى وَزْنِ افْعَلْ. وَإِلَّا ذُكِرَ بِلَفْظِهِ فَقِيلَ إِنْ أَكْرَمَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ وَقَاتَلَ عَلَى وَزْنِ فَاعَلَ وَهَلَمَ جَرًّا. وَعَلَى ذَلِكَ يُطْلَقُ اعْتِبَارُ كُلِّ مَوْزُونٍ^(١). فَقَسَ عَلَيْهِ بِالِاسْتِقْرَاءِ.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

في أوزان الأفعال المجردة

إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَجْرَدُ ثَلَاثِيًّا فَإِمَّا أَنْ تَخْتَلِفَ حَرَكَةُ عَيْنِهِ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ فَيَكُونُ مَاضِيهِ مَفْتُوحٌ الْعَيْنُ وَمُضَارِعُهُ مَكْسُورٌ هَا كَضَرَبَ يَضْرِبُ. أَوْ مَضْمُومٌ هَا كَنَصَرَ يَنْصُرُ. أَوْ يَكُونُ مَاضِيهِ مَكْسُورٌ الْعَيْنُ وَمُضَارِعُهُ مَفْتُوحٌ هَا كَعَلِمَ. وَإِمَّا أَنْ تَتَّفِقَ فَيَكُونُ مَفْتُوحٌ الْعَيْنُ كَمَنَعَ يَمْنَعُ. أَوْ مَضْمُومٌ هَا

(١) أي أن كل ما يوزن مطلقاً يعتبر وزنه على هذا الأسلوب وذلك يشمل الأسماء أيضاً فيكون ضارب على وزن فاعِلٍ ومضروب على وزن مفعول وهلم جراً.

كَفْضُلٍ يَفْضُلُ. أَوْ مَكْسُورَهَا كَحَسِبَ يَحْسِبُ^(١). وَإِذَا كَانَ رُبَاعِيًّا فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا اللَّامُ الْأُولَى فِي الْمَاضِي وَكُسْرُهَا فِي الْمَضَارِعِ كَدَخَرَجٍ يُدَخَرِجُ وَذَلِكَ مَطْرُودٌ فِيهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ لَا تَخْرُجُ عَنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ السَّتَةِ وَلَكِنْ لَا يَجْمَعُهَا كُلُّهَا إِلَّا السَّلَامُ. وَالْمَفْتُوحُ الْعَيْنُ فِيهِمَا لَا يُبْنَى إِلَّا مِمَّا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ. وَهِيَ الْهَمْزَةُ وَالْحَاءُ وَالْخَاءُ وَالْعَيْنُ وَالْغَيْنُ وَالْهَاءُ كَسَّالٌ وَمَنْعٌ وَنَحْوُهُمَا. غَيْرَ أَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِهَذَا الْوِزْنِ بَلْ يُبْنَى عَلَى غَيْرِهِ أَيْضاً كَشَهِدَ وَفَرِحَ وَغَيْرُهُمَا.

الْفُضْلُ الْخَامِسُ

فِي مَزِيدَاتِ الْأَفْعَالِ

إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ بَنِيَّةِ الْفِعْلِ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مِنْ جَنْسِ الْعَيْنِ كَالدَّالِّ فِي قَدَّمَ أَوْ مِنْ جَنْسِ اللَّامِ كَالرَّاءِ فِي احْمَرَّ. وَإِذَا كَانَتْ خَارِجِيَّةً فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ وَهِيَ عَشْرَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ سَأَلْتُمُونِيهَا. وَالْفِعْلُ إِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا فَقَدْ يُزَادُ فِيهِ حَرْفٌ فَيَكُونُ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلْ كَأَكْرَمَ. أَوْ فَعَّلَ كَقَدَّمَ. أَوْ فَاعَلَ كَقَاتَلَ. وَقَدْ يُزَادُ فِيهِ حَرْفَانِ فَيَكُونُ عَلَى وَزْنِ تَفَعَّلَ كَتَقَدَّمَ.

(١) تسمى الثلاثة الأول دعائم الأبواب لكثرتها في لسان العرب. والمضموم العين في الماضي والمضارع موضوع للصفات كالكرم والحسن ونحوهما والحس ونحوهما ولا يكون إلا لازماً. والمكسور العين فيهما يغلب استعماله في الممثل الفاء كورث يرث وولي يلي ونحوهما.

أَوْ تَفَاعَلَ كَتَبَاعَدَ. أَوْ إِنْفَعَلَ كَابْتَطَلَقَ. أَوْ إِفْعَلَ كَاِحْمَرَّ. وَقَدْ يُزَادُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَيَكُونُ عَلَى وَزْنِ إِسْتَفْعَلَ كَاِسْتَعْفَرَ. أَوْ إِفْعَوْعَلَ كَاِحْدَوَدَبَ^(١). وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فَقَدْ يُزَادُ فِيهِ حَرْفٌ فَيَكُونُ عَلَى وَزْنِ تَفَعَّلَلَ كَتَدَحْرَجَ. أَوْ حَرْفَانِ فَيَكُونُ عَلَى وَزْنِ إِفْعَلَّلَ كَاِقْشَعَرَ. وَهِيَ أَشْهَرُ الْمَزِيدَاتِ فِيهِمَا^(٢).

(١) يكون أفعل غالباً للتعدية نحو أجلسْتُ زيداً. وقد يكون للدخول في الشيء نحو أصبحَ الراكب أي دخل في الصباح. ولقصد المكان نحو أغرقَ أي قصد العراق. وللمبالغة في المعنى نحو أشعلته. ولصيورة الشيء منسوباً إلى ما أخذ منه الفعل نحو أخذَ البعير أي صار ذا غدة. ولإصابة الشيء على صفةٍ نحو أحمده. وللتحوُّل نحو أَفْقِزَتِ الأرض. وفَعَّلَ للتعدية نحو فَرَّحته. وللتكثير نحو قَطَّعتَ الحبل. وقد يكون لاتخاذ الفعل من الاسم نحو خَيَّمِ القوم. وفاعل للمشاركة بين اثنين فصاعداً نحو ضاربُ زيدٍ عمراً. وقد يكون بمعنى المجدد نحو سافر زيدٌ. وبمعنى أفعل نحو عافاك الله أي أعفاك. وتَفَعَّلَ لمطوعة فَعَلَ نحو قَدَّمته فتقدَّم. وقد يكون للتكلف نحو تشجَّعَ الجبان. وللاتخاذ نحو توسَّدت التراب أي اتخذته وسادةً. وتفاعل للمشاركة نحو تُضاربُ زيدٌ وعمروٌ. ولمطوعة فاعل نحو باعدته فتباعَد. وللتظاهر بما ليس في الواقع نحو تمارضُ زيدٌ أي تظاهر بالمرض. وإنفَعَلَ لمطوعة فَعَلَ نحو قطعته فانقطع. وإنفَعَلَ لمطوعته أيضاً نحو جمعته فاجتمع. وقد يكون للاتخاذ نحو احتطبَ وللمبالغة نحو إكسَّب. وإنفَعَلَ للمبالغة وهو يختصُّ بالألوان والعيوب نحو إحمَرَّ وإغورَّ. وللدخول في الصفة نحو إصفرَّ النبات أي دخل في الصفرة. وإِسْتَفْعَلَ للطلب نحو إِسْتَعْفَرَ. ولإصابة الشيء على صفةٍ نحو اسْتَحْسَنته. وللتحوُّل نحو إِسْتَجَمَرَ الطين. وإِفْعَوْعَلَ للمبالغة نحو إحدَوَدَبَ الشيخ. وتَفَعَّلَلَ لمطوعة فَعَّلَلَ نحو دحرجته فتدحرجَ. وإِفْعَلَّلَ للمبالغة نحو إقشَعَرَ. وهي أشهر المعاني وأكثرها دوراناً في الكلام، وقد يوجد من الزيدات أوزان أخرى. وهي إِفْعَوَّلُ نحو إجلَّوزَ. وإِفْعَالُ نحو إحمارَّ. وإِفْعَتَلَيَ الكلام. نحو إسلتقى. وإِفْعَتَلَلَ نحو إخرنجم. وهي من نواذر الأبنية.

(٢) ويلحق بالرباعي أبنية من الثلاثي نحو جَلَبَ وخَوَصَلَ ويَطَّرَ ودَهَوَّرَ وقُلِّسَ أصلها جَلَبَ وحَصَلَ وهَلَمَّ جراً وكلها سماعية. ويشترط لهذا الإلحاق اتفاق المصدرين نحو جَلَبَ جليبةً وجلباباً. وقد تلحق بمزيدة نحو تَجَلَّبَبَ وقُلِّسَ. وهذا قياسٌ في مطوعة ما تعدى من ملحق المجرَّ. ولا يجري على الملحقات إدغامٌ ولا إعلالٌ لثلاث يفوت الإلحاق بمخالفة أوزانها للملحق به.

إِلْفَضْلُ السَّالِمِ

فِي غَيْرِ السَّالِمِ مِنَ الْأَفْعَالِ

إِذَا كَانَ غَيْرِ السَّالِمِ صَحِيحاً فَإِنْ جَاءَتْ عَيْنُهُ اللَّامُ ثَلَاثِيّاً كَمَدَّ أَوْ فَأَوَّهَ اللَّامُ الْأُولَى وَعَيْنُهُ اللَّامُ الْآخَرَى رِبَاعِيّاً كَزَلَزَلْ فَهُوَ الْمُضَاعَفُ^(١). وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَصُولِهِ هَمْزَةٌ كَأَخَذَ وَسَأَلَ وَقَرَأَ فَهُوَ الْمَهْمُوزُ. وَإِذَا كَانَ مَعْتَلّاً فَإِنْ اعْتَلَّتْ فَأَوَّهَ كَوَعَدَ وَيَسَّرَ فَهُوَ الْمَثَالُ. أَوْ عَيْنُهُ كَقَالَ وَبَاعَ الْأَجُوفُ. أَوْ لَامُهُ كَغَزَا وَخَشِيَ فَهُوَ النَّاقِصُ. فَإِنْ اعْتَلَّ مَعَ لَامِهِ غَيْرَهَا كَوَفَى وَطَوَى فَهُوَ اللَّفِيفُ غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ اجْتَمَعَ مِنْهُ الْحَرْفَانِ قَبْلَ لَهُ الْمُقْرُونِ وَإِلَّا فَهُوَ الْمَفْرُوقُ.

إِلْفَضْلُ السَّالِمِ

فِي صِيغَةِ الْمَاضِي

الْمَاضِي مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجَدَ فِي زَمَانٍ قَبْلَ الزَّمَانِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ. وَهُوَ يُبْنَى عَلَى فَتْحِ آخِرِهِ مُطْلَقاً وَكُلِّ مَا تَحَرَّكَ قَبْلَهُ مَا لَمْ يَكُنْ هَمْزَةً وَصَلٍ فَيُكْسَرُ كَمَا فِي انْطَلَقَ وَنَحْوِهِ أَوْ عَيْنٍ ثَلَاثِيٍّ فَيَخْتَلَفُ كَمَا عَلِمْتَ فِي بَابِهِ^(٢). غَيْرَ أَنَّ حَرَكَةَ آخِرِهِ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ قَدْ تَكُونُ لَفْظاً بِحَسَبِ الْوَضْعِ. وَقَدْ يَحُولُ

(١) عُدُّوا مضاعف من هذا الباب مع سلامته من التغيير لما فيه من اجتماع المثلين المفتضي للإدغام. وإنما لم يُدغم

لاعتراض الفاصل بينهما كما يقع في ممدود ونحوه من تصارييف الثلاثي ولا يخرج عن بابه.

(٢) أي فتختلف حركته لأنه يكون تارة مفتوحاً كما في ضَرَبَ وتارة مضموماً كما في فَضَّلَ وتارة مفتوحاً كما

في حَسِبَ فلا يدخل تحت ضابطه.

دُونَهَا مَانِعٌ مِنَ الْأَعْلَالِ أَوْ غَيْرِهِ فَتَكُونُ تَقْدِيرًا^(١). وَعَلَى ذَلِكَ يَجْرِي كُلُّ
حُكْمٍ لِلْبِنَاءِ فِي كُلِّ فِعْلٍ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَالِ.

الفصل الثامن

في صيغة المضارع

المضارع مَا زِيدَ فِي أَوَّلِهِ عَلَى صِيغَةِ الْمَاضِي أَحَدَ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ وَهِيَ
أَرْبَعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ "أُتَيْتُ". فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَالتَّوْنُ لِلْمُتَكَلِّمِينَ وَالتَّاءُ لِكُلِّ
مُخَاطَبٍ وَلِلْغَائِبَةِ وَمَثْنَاهَا وَالْيَاءُ لِمُطْلَقِ الْغَائِبِ الْمَذْكُورِ وَالْغَائِبَاتِ. وَكِلِلْهَا
تُفْتَحُ فِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ رُبَاعِيًّا فَتُضَمُّ كَيْدَخْرَجَ وَيُكْرَمُ وَتَخُوهُمَا^(٢). فَإِنْ كَانَ مَا
يَلِيهَا تَاءٌ زَائِدَةٌ لَمْ تَتَغَيَّرْ صُورَةُ الْمَاضِي فِي مَا دُونَ آخِرِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْحُرُوفِ
وَالْحَرَكَاتِ كَيْتَقَدَّمَ وَيَتَدَخَّرَجُ وَإِلَّا تَغَيَّرَتْ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ الزَّائِدَةِ مِنْ أَوَّلِهِ
وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ. مَا لَمْ يَكُنْ ثَلَاثِيًّا فَتُسَكَّنُ فَأَوْهُ وَتَجْرِي عَيْنُهُ فِي الْحَرَكَةِ
عَلَى مَا عَلِمْتَ. وَأَمَّا آخِرُهُ فَلَا يَلْزَمُ حَالَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا تَعْلَمُ. وَالْمُضَارِعُ
يَحْتَمِلُ زَمَانَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ مَا لَمْ تَدُلُّ قَرِينَةٌ عَلَى أَحَدِهِمَا فَيَنْصَرَفُ
إِلَيْهِ^(٣).

(١) تكون حركة الآخر تقديرًا في نحو رقى. وحركة ما اتصل به في نحو مدَّ وقام فإن الساكن فيهما من الآخر وما قبله ساكنٌ لفظًا لكنه مفتوحٌ تقديرًا لأن الأصل رَمَى وَمَدَّ وَقَوَّمَ كما سيجيء.

(٢) المراد بالرباعي ما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ كدخرج وأكرم ولذلك يدخل فيه نحو يُكْرَمُ لأن همزة الماضي قد حُذِفَتْ منه لغرضٍ كما سيأتي.

(٣) المضارع في اللغة المشابه قبل له ذلك لأنه يشبه اسم الفاعل في ترتيب الساكنة والمتحركة بين يضرب وضارب ويشبه اسم الجنس في الإطلاق والتقييد كرجل فإنه عامٌ بدون الألف واللام فإذا دخلته تُلْخِصُّ والمضارع شائعٌ بين الحال والإستقبال فإذا دخلته السين نحو سيضرب تعيَّن للإستقبال وإذا دخلته لام الإبتداء نحو إن زيدا ليضرب تعيَّن الحال.

واعْلَمَنَّ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ يُنْتَى لِلْفَاعِلِ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا رَأَيْتَ وَيُقَالُ لَهُ الْمَعْلُومُ. وَقَدْ يُنْتَى لِلْمَفْعُولِ كَمَا سَتَرَى وَيُقَالُ لَهُ الْمَجْهُولُ^(١). وَهُوَ يُصَاغُ مِنَ الْمَاضِي بِكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ وَضَمِّ مُتَحَرِّكٍ قَبْلَهُ كَضُرِبَ وَدُخِرَجَ وَاسْتُخِرَجَ وَمِنَ الْمَضَارِعِ بِضَمِّ الْمَضَارِعَةِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ كِيُضْرَبَ وَيُدْخَرَجَ وَهَلُمَّ جَرًّا.

الْفَصْلُ الثَّاسِعُ

فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ

الْأَمْرُ صِيغَةٌ يُطَلَّبُ بِهَا إِنْشَاءُ الْفِعْلِ عَنِ الْفَاعِلِ الْمَخَاطَبِ^(٢) فَلَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَقْبَلًا مَعْلُومًا. وَهُوَ يَجْرِي عَلَى لَفْظِ الْمَضَارِعِ مَحْذُوفًا مِنْهُ حَرْفُ الْمَضَارِعَةِ. غَيْرَ أَنَّ مَا سَكَنَ أَوَّلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا رُدَّتْ إِلَيْهِ هَمْزَةُ الْقَطْعِ الْمَحْذُوفَةُ مَفْتُوحَةً عَلَى عَهْدِهَا نَحْوَ أَكْرِمَ. وَإِلَّا زِيدَ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصَلٍ مَكْسُورَةٌ. مَا لَمْ يَكُنْ ثَلَاثِيًّا مَضْمُومَ الْعَيْنِ فَتَضَمَّ نَحْوَ أَنْصُرَ. وَآخِرُهُ يُنْتَى عَلَى السَّكُونِ أَوْ مَا يَنْوِبُ عَنْهُ^(٣) كَمَا سَتَعْلَمُ.

(١) الْفَاعِلُ مَا قَامَ بِهِ الْفِعْلُ كَقَامَ زَيْدٌ وَيُسَمَّى الْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لَهُ مَعْلُومًا لِأَنَّهُ فَاعِلُهُ مَعْلُومٌ. وَالْمَفْعُولُ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَضُرِبَ عَمْرُو وَيُسَمَّى الْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لَهُ مَجْهُولًا لِأَنَّهُ فَاعِلُهُ مَجْهُولٌ.

(٢) يَخْتَصُّ فِعْلُ الْأَمْرِ بِالْفَاعِلِ الْمَخَاطَبِ لِأَنَّهُ لَا يُنْتَى لِلْمَفْعُولِ وَلَا يُؤْمَرُ بِهِ غَيْرُ الْمَخَاطَبِ. فَإِذَا أُرِيدَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ زِيدَ عَلَى الْمَضَارِعِ لَامٌ مَكْسُورَةٌ نَحْوَ لِيُكْرَمْ زَيْدٌ وَلِيَقُمْ عَمْرُو. وَذَاكَ يَقَالُ لَهُ الْأَمْرُ بِالصِّيغَةِ وَهَذَا الْأَمْرُ بِاللَّامِ.

(٣) الَّذِي يَنْوِبُ عَنِ السَّكُونِ فِي آخِرِ الْأَمْرِ هُوَ حَذْفُ لَامِ النَّاخِصِ نَحْوَ اغْزُرْ أَصْلُهُ اغْزُرُوا وَاخْشُرْ أَصْلُهُ اخْشَوْا وَارْمِ أَصْلُهُ ارْمُوا. وَحَذْفُ نُونِ الْإِعْرَابِ فِي نَحْوِ إِضْرِبَا وَاضْرِبُوا وَاضْرِبِي. وَأَمَّا الْمُتَعَدِّي الَّذِي يُنْتَى مِنْهُ الْمَجْهُولُ فَهُوَ الْمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ كَضُرِبَ وَالْمُتَعَدِّي بِغَيْرِهِ كَانْطَلَقَ بِهِ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ.

واعلم أن الفعل قد يستقرُّ حدوثه في نفس الفاعل كقام زيد ويقال له
اللازم. وقد يتجاوزهُ إلى مفعول به كضرب زيد عمراً ويقال له المتعدّي.
وقد يعرض لكلٍّ منهما ما يخرجهُ عن وضعه فيتعدّي اللازم كأجلستُ زيداً
ويلزم المتعدّي كأكسرتُ الزجاجة. وكلاهما يجري في كلِّ صيغة معلومة. فإن
كان الفعل مجهولاً اختصَّ بالمتعدّي لاقتضائه المفعوليّة.

والفعل يشتقُّ^(١) من المصدر على الأصحَّ ويشتقُّ منه اسمُ الفاعل
والمفعول والمكان والزمان والآلة وسيأتي استيفاء ذلك بالتفصيل.

جدولٌ يتضمن ما ذكره في هذا الباب من أوزان الأفعال معلوماً ومجهولاً

أوزانُ المُجرّد				
ماضي المعلوم	مضارع المعلوم	أمر المعلوم	ماضي المجهول	مضارع المجهول
ضَرَبَ	يَضْرِبُ	إِضْرِبْ	ضُرِبَ	يُضْرَبُ
نَصَرَ	يَنْصُرُ	انْصُرْ	نُصِرَ	يُنْصَرُ
عَلِمَ	يَعْلَمُ	إِعْلَمْ	عُلِمَ	يُعْلَمُ
مَنَعَ	يَمْنَعُ	إِمْنَعْ	مَنِعَ	يُمْنَعُ
فَضَلَ	يَفْضُلُ	أَفْضُلْ	—	—
حَسِبَ	يَحْسِبُ	إِحْسِبْ	حُسِبَ	يُحْسَبُ
دَخَرَ	يُدْخِرُ	دَخِرْ	دُخِرَ	يُدْخَرُ

(١) أمّا الاشتقاق فهو أن تجد بين الكلمتين تناسباً في اللفظ والمعنى. وهو ثلاثة أنواع. الأول أن تجد بينهما تناسباً في
الحروف والترتيب والمعنى كالتناسب بين ضَرَبَ ويَضْرِبُ وهذا النوع هو موضوع التصريف ويقال له
الاشتقاق الصغير. الثاني أن بينهما تناسباً في اللفظ والمعنى دون الترتيب كالتناسب بين جَبَدَ وجَدَبَ ويقال له
الاشتقاق الكبير. الثالث أن تجد بينهما تناسباً في المخرج والمعنى كالتناسب بين نَعَقَ ونَهَقَ ويقال الاشتقاق
الأكبر. والاشتقاق كما يكون من الأحداث قد يكون من الذوات نحو تحجّر من الحجر ونجّوهر من الجوهر.
وذلك نادرٌ في الثلاثي المجرّد.

أَوْزَانُ الْمُجَرَّدِ				
ماضي المعلوم	مضارع المعلوم	أمر المعلوم	ماضي المجهول	مضارع المجهول
أَوْزَانُ مَزِيدَاتِ الثَّلَاثِي				
أَكْرَمَ	يُكْرِمُ	أَكْرِمْ	أَكْرَمَ	يُكْرِمُ
قَدَّمَ	يُقَدِّمُ	قَدِّمْ	قَدَّمَ	يُقَدِّمُ
قَاتَلَ	يُقَاتِلُ	قَاتِلْ	قَاتَلَ	يُقَاتِلُ
تَقَدَّمَ	يَتَقَدَّمُ	تَقَدَّمْ	تَقَدَّمَ	يَتَقَدَّمُ
تَبَاعَدَ	يَتَبَاعَدُ	تَبَاعَدْ	تَبَاعَدَ	يَتَبَاعَدُ
إِنْطَلَقَ	يَنْطَلِقُ	إِنْطَلِقْ	إِنْطَلَقَ	يَنْطَلِقُ
اجْتَمَعَ	يَجْتَمِعُ	اجْتَمِعْ	اجْتَمَعَ	يَجْتَمِعُ
إِحْمَرَّ	يَحْمَرُّ	إِحْمَرْ	—	—
اسْتَغْفَرَ	يَسْتَغْفِرُ	اسْتَغْفِرْ	اسْتَغْفَرَ	يَسْتَغْفِرُ
إِحْدَوْدَبَ	يَحْدَوْدِبُ	إِحْدَوْدِبْ	إِحْدَوْدَبَ	يَحْدَوْدِبُ
إِحْمَارَّ	يَحْمَارُّ	إِحْمَارْ	—	—
إِجْلَوْدَ	يَجْلَوْدُ	إِجْلَوْدْ	إِجْلَوْدَ	يَجْلَوْدُ
إِسْلَنْقَى	يَسْلَنْقِي	إِسْلَنْقْ	إِسْلَنْقَى	يَسْلَنْقِي
أَوْزَانُ مَزِيدَاتِ الرَّبَاعِي				
جَلِبَبَ	يُجَلِبِبُ	جَلِبِبْ	جَلِبَبَ	يُجَلِبِبُ
حَوَّصَلَ	يَحَوَّصِلُ	حَوَّصِلْ	حَوَّصَلَ	يَحَوَّصِلُ
بَيَّطَرَ	يَبَيَّطِرُ	بَيَّطِرْ	بَيَّطَرَ	يَبَيَّطِرُ
دَهَوَّرَ	يَدَهَوِّرُ	دَهَوِّرْ	دَهَوَّرَ	يَدَهَوِّرُ
تَجَلَّبَبَ	يَتَجَلَّبِبُ	تَجَلَّبِبْ	تَجَلَّبَبَ	يَتَجَلَّبِبُ
تَحَوَّصَلَ	يَتَحَوَّصِلُ	تَحَوَّصِلْ	تَحَوَّصَلَ	يَتَحَوَّصِلُ
تَبَيَّطَرَ	يَتَبَيَّطِرُ	تَبَيَّطِرْ	تَبَيَّطَرَ	يَتَبَيَّطِرُ
تَدَهَوَّرَ	يَتَدَهَوِّرُ	تَدَهَوِّرْ	تَدَهَوَّرَ	يَتَدَهَوِّرُ

في مَا يُشَارِكُ الْفِعْلُ فِي الْإِشْتِقَاقِ وَفِيهِ خَمْسَةُ فُصُولٍ
الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي الْمَصْدَرِ وَأَحْكَامِهِ

المصدرُ هُوَ اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلَى الفِعْلِ^(١). وَهُوَ يُبَيِّنُ مِنَ الثَّلَاثِي
عَلَى صُورَةٍ شَتَّى لَا ضَابِطَ لَهَا^(٢). بِخِلَافِ مَا فَوْقَهُ فَإِنَّهُ إِذَا أُريدَ بِنَاوُهُ مِنْهُ فَإِنْ

(١) المصدر موضوع لمجرد معنى الحدث دون الزمان والنسبة والذات. ولكنه قد يستعمل صفة نحو رجل عدلّ واسماً لذاتٍ نحو بناء. وقيل له المصدر لصذور المشتقات منه. وهو يُبنى للمفعول كما يُبنى للفاعل والتمييز بينهما بالقرائن. وقولنا الجاري على الفعل أي أنه تأكيداً للفعل كضربته ضرباً أو بياناً له كضربته ضرب الظالم أو ضربيتين.

(٢) أي على وجه الاطراد بالإجمال. لكن قد يتأتى في بعض الصور ما يكون على وجه الغلبة. فإن مصدر الفعل المتعدي يجيء غالباً على فعل كَضْرَبَ. وفعل اللازم على فُعُول كَقُعُود. ما لم يدل على امتناع أو نحوه فيجيء على فِعال كِنِفَار أو على حركاتٍ فعِلَان كَحَنَقَان. أو على مرض فعلى فُعال كَسُعَال. أو على فِعيَل كَرَحِيل. أو على صوتٍ فعلى فُعال أو فِعيَل كَصُرَاخ وصهيل. ويجيء مصدر فُعَل على فُعولة كسُهولة وفَصَاحَة. وفِعل اللازم على فُعَل كَفَرَح. ويجيء المصدر في الصناعات ونحوها على فِعالَة ككِتَابَة. وفي العيوب والحلَى على فُعَل كَمَرَج ووَكَج. وقد ادَّعى بعضهم القياس في كل ذلك.

[illegible]

كَانَ أَوَّلَ مَاضِيهِ تَاءٌ زَائِدَةٌ ضُمُّ مَا قَبْلَ آخِرِهِ كَتَدَخْرُجُ وَتَقْدَمُ. وَإِلَّا زِيدَ بَعْدَهُ
 أَلِفٌ وَكُسِرَ كُلُّ مُتَحَرِّكٍ قَبْلَهُ كَدِخْرَاجٍ وَإِنْطِلَاقٍ. مَا لَمْ تَكُنْ عَيْنُهُ مُشَدَّدَةً
 كَقَدَّمٍ أَوْ مَسْبُوقَةٍ بِأَلْفٍ كَقَاتِلٍ فَالْمُسْتَعْمَلُ فِي مَصْدَرِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا تَفْعِيلٌ أَوْ
 تَفْعِلَةٌ بَفَتْحِ التَّاءِ الْأُولَى وَكُسِرِ الْعَيْنِ مِنْهُمَا كَتَقْدِيمٍ وَتَقْدِيمَةٍ. وَفِي مَصْدَرِ
 الثَّانِي فِعَالٌ بِكُسْرِ الْفَاءِ وَمُفَاعَلَةٌ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ كَقَتَّالٍ وَمُقَاتَلَةٍ.
 وَيَغْلِبُ فِي مُجَرَّدِ الرَّبَاعِيِّ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ فِي آخِرِهِ كَدَخْرَجَةٍ.
 وَكُلُّ ذَلِكَ قِيَاسٌ فِي الْجَمِيعِ^(١).

وَقَدْ يُنْبِئُ الْمَصْدَرُ مُطَرِّدًا لِكُلِّ فِعْلٍ بِزِيَادَةِ مِيمٍ مَفْتُوحَةٍ فِي الثَّلَاثِي
 مَضْمُومَةٍ فِي غَيْرِهِ تُجْعَلُ حَرْفُ الْمَضَارَعَةِ. فَيُفْتَحُ مَعَهَا مَا قَبْلَ الْآخِرِ^(٢) مَا لَمْ
 يَكُنْ عَيْنًا مَكْسُورَةً لِمَجَرَّدٍ مِنَ الْمِثَالِ الْوَائِي فَتَبْقَى عَلَى كَسْرِهَا فِيهِ ثَابِتُ الْفَاءِ
 كَالْمَوْعِدِ. وَيُقَالُ لَهُ الْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْمَصْدَرِ مَا يَدُلُّ عَلَى كَمِّيَّةِ الْفِعْلِ وَيُقَالُ لَهُ الْمَرَّةُ. وَمِنْهُ مَا
 يَدُلُّ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ وَيُقَالُ لَهُ التَّنَوُّعُ. كَرَكِبْتَ رَكْبَةَ الْأَمِيرِ. وَمِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي
 عَلَى صِبْغَةٍ مَصْدَرِهِ مَخْتُومًا بِالتَّاءِ. غَيْرَ أَنَّ الْمَرَّةَ قَدْ تَلْتَبَسُ بِالْمَصْدَرِ كَالرَّحْمَةِ
 وَالْإِجَابَةِ فَيَجِبُ تَقْيِيدُهَا بِمَا يَعْنِيهَا كَرَحْمَتِهِ رَحْمَةٌ وَاحِدَةٌ وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ مَا
 جَرَى مَجْرَاهُ.

(١) الْأَصْلُ فِي مَصْدَرِ نَحْوِ قَدَّمَ وَقَاتَلَ فِعَالٌ وَفِعَالٌ كَقَدَّمَ وَقَاتَلَ فَيَنْطَبِقُ عَلَى قِيَاسِ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ لُغَةُ الْعَرَبِ. وَلَكِنْ
 الْمُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مَا ذَكَرْنَاهُ. وَكُلُّ هَذِهِ الْمَصَادِرُ تُسْتَعْمَلُ فِي الصَّحِيحِ وَالْمَعْلَى إِلَّا التَّفْعِيلَ فَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي
 النَاقِصِ وَالْمَهْمُوزِ اللَّامِ بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِمَا عَلَى التَّفْعِلَةِ كَالْتَرَكِيَّةِ وَالتَّهْنِئَةِ وَنَحْوَهُمَا وَكَذَلِكَ التَّفْعِلَةُ فِي الْأَجُوفِ
 فَإِنَّهُ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى التَّفْعِيلِ كَالْتَقْوِيمِ وَنَحْوِهِ.

وَقَدْ يَجِيءُ مَصْدَرُ فَعَّلَ عَلَى وَزْنِي فِعَالٍ وَفِعَالٍ نَحْوَ كِتَابٍ وَكَذَابٍ. وَمَصْدَرُ تَفَعَّلَ قَدْ يَجِيءُ عَلَى وَزْنِ تَفَعَّلَ
 نَحْوِ تَحَمَّلَ.

(٢) وَشَدَّ الْمَرْجِعَ وَالْمَصِيرَ وَالْمَحِيضَ وَالْمَجِيئَ فَإِنَّهَا وَرَدَتْ بِكُسْرِ.

الفَصْلُ الثَّانِي

في اسمِ الفاعِلِ وما يَتَعَلَّقُ بِهِ

اسمُ الفاعِلِ ^(١) هُوَ مَا اسْتَقَرَّ لَهَا قَامَ بِهِ الْفِعْلُ عَلَى مَعْنَى الْحَدُوثِ. وَهُوَ يُبْنَى مِنَ الثَّلَاثِي عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ كَضَارِبٍ وَجَالِسٍ. وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى وَزْنِ مُضَارَعِهِ بِإِبْدَالِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِمَّا مَضْمُومَةٌ وَكَسْرٍ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مُطْلَقًا كَمُكْرِمٍ وَمُتَقَدِّمٍ وَمُسْتَخْرِجٍ وَهَلَمَّ جَرًّا ^(٢) فَإِنْ اعْتُبِرَ فِي نِسْبَةِ الْحَدَثِ مَعْنَى الثَّبُوتِ ^(٣) فَذَلِكَ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ. وَهِيَ تُبْنَى مِنَ الثَّلَاثِي سَمَاعًا

(١) يتضمن اسم الفاعل وسائر الصفات المشتقة من الفعل ثلاثة معانٍ. وهي الذات والحدث والنسبة كالضارب. فإنه يتضمن الحدث وهو الضرب والذات وهي الشخص المتصف بالضرب والنسبة وهي نسبة الضرب إلى هذا الشخص. فيكون معنى الصفة حدثاً منسوباً إلى ذاتٍ على وجهٍ من الوجوه المعبرة فيه كالحدث أو الثبوت أو وقوع الفعل عليه.

(٢) ومن قبل اسم الفاعل صيغ المبالغة. وهي فَعَّالٌ كَجَبَّارٍ. وفَعَّالَةٌ كَعَلَامَةٍ. وفَعِّلٌ كَصِدِّيقٍ. ومِفْعَالٌ كَمِفْصَالٍ. ومِفْعِيلٌ كَمِسْكِينٍ. وكلها تدلُّ على المبالغة في الصفة. وعدُّوا أيضاً من صيغ المبالغة فَعُولٌ كَجَهُولٍ. وفَعِيلٌ كَرَجِيمٍ. وفُعْلٌ كَعُقْلٍ. وفَاعِلَةٌ كَرَاوِيةٍ. وفَعُولَةٌ كَفَرُّوقَةٍ. وفَعِيلٌ كَقَيُّومٍ. وفُعْلَةٌ كَضَحَكَةٍ. وفَاعُولٌ كَفَارُوقٍ. وفَعِيلٌ كَحَذِرٍ. إلى غير ذلك. وقيل أن كل ما هو معدول عن أصل فهو للمبالغة نحو رَحِيمٍ وَرَحُومٍ وَرَحْمَنٍ المعدولة عن راحم. وأما التاء التي في آخر بعض الصيغ فليست للتأنيث بل للمبالغة.

(٣) المراد بمعنى الحدث تجدد الفعل لصاحب الصفة مقيداً ببعض الأزمنة كالضارب. وأما معنى الثبوت فالمراد به نسبة ذلك الوصف إلى صاحبه محكوماً له به غير مقيده بزمان نحو هذا المكان ضيقٌ. فإن أريد معنى الحدث قيل هذا المكان ضائقٌ بأهليه. فتأمل. فيكون تقييد الصفة المشبهة بمعنى الثبوت هو لدفع الحدث في زمانٍ من الأزمنة لا لإنصافها بالاستمرار في جميع الأزمنة فإنه لا يلزمها ذلك.. ولا يُثَبَّتِي الصفة المشبهة من غير بابي عِلْمٍ وَفَضْلٍ إِلَّا قَلِيلاً. وأما أوزانها فهي بالاستقراء فَعَّلَ كَصَنَعَبَ. وفَعَّلَ كَمِلَقَ. وفُعِّلَ كَصُنْلَبَ. وفَعَّلَ كَخَشِنَ. وفُعِّلَ كَجُنَّبَ. وفَاعِلَ كَفَاضِلَ. وفَعَّالَ كَجَبَّانَ. وفُعَّالَ كَشُجَاعَ. وفَعِيلَ كَسَيْدَ. وفَعِيلَ كَسَلِيمَ. وفَعُولَ كَبَتُولَ. وافْعَلَ كَأَبْلَجَ. وفُعْلَانُ كَعُضْبَانِ. وفُعْلَانُ كَعُزْبَانِ. ويكثر فُعْلَانُ في ما دلَّ على جوع أو عطش وضدَّ بهما كجوعان وشبعان وما أشبههما.

عَلَى أَوْزَانِ شَتَّى كَفَاضِلٍ وَحَسَنٍ وَعَظُشَانٍ. مَا لَمْ تَكُنْ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ
وَالْحَلَى فُتِنْتُ قِيَاساً عَلَى أَفْعَلَ كَأَسْمَرٍ وَأَحْوَلٍ وَأَدْعَجٍ. وَأَمَّا مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي
فَعَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مَطْرُدَةٌ كَمُعْتَدِلٍ وَمُسْتَقِيمٍ وَنَحْوِهِمَا. فَإِنْ أُرِيدَ
الْوَصْفُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْغَيْرِ أَيْضاً فَذَلِكَ اسْمُ التَّفْضِيلِ. وَهُوَ يَلْزَمُ الْبِنَاءَ عَلَى
أَفْعَلَ فَيَخْتَصُّ بِالثَّلَاثِي كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ. غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُبْنَى مِمَّا يَدُلُّ عَلَى لَوْنٍ أَوْ
عَيْبٍ وَنَحْوِهِمَا لِثَلَاثٍ يَلْتَبِسُ بِالصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ. فَإِذَا أُرِيدَ التَّفْضِيلُ مِمَّا لَا يَصَحُّ
بِنَاؤُهُ مِنْهُ مِمَّا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَيْهِ مِمَّا يَصَحُّ فَيَقَالُ أَكْثَرُ انْطِلَاقاً وَأَشَدُّ سُمْرَةً وَنَحْوِ
ذَلِكَ^(١).

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشَبَّهَةَ لَا تُبْنَى إِلَّا مِنَ الْإِلاَءِ بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ
وَاسْمِ التَّفْضِيلِ فَإِنَّهُمَا يُبْنَانِ مِنَ الْإِلاَءِ وَالْمُتَعَدِّي كَمَا رَأَيْتَ.

الْفَضْلُ الثَّلَاثِي

فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ

اسْمُ الْمَفْعُولِ مَا اسْتَقَّ لَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ. وَهُوَ يُبْنَى مِنَ الثَّلَاثِي عَلَى
وَزْنِ مَفْعُولٍ كَمَضْرُوبٍ وَمِنْ غَيْرِهِ بِنَاءُ اسْمِ فَاعِلِهِ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَ الْآخِرِ
كَمُكْرَمٍ وَمُدْخَرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ. وَكُلُّهُ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنَ الْمُتَعَدِّي.

(١) الأصل في التفضيل أن يكون التفضيل الفاعل. وقد جاء لتفضيل المفعول شذوذاً كقولهم العود أحمد. كما جاء
من غير الثلاثي في نحو قولهم هو أعطاهم الدينار وهذا الكتاب أخضر من ذاك فإن الأول من الإعطاء والثاني
من الاختصار. وكل ذلك نادر.

ولا يُبْنَى اسم التفضيل من الأفعال الناقصة مثل كان وأخواتها. ولا من غير المتصرفة مثل نعم وبس. ولا مما
لا يقبل التفاضل مثل فني ومات.

واعلم أن صيغتي فعل التعجب وهما أَفْعَلْ وَأَفْعِلْ تَبَيَّنَا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ اسْمُ التَّفْضِيلِ لَا غَيْرَ. كَمَا سَيَجِيءُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَشْتَرِكُ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ صِيغَتَانِ إِحْدَاهُمَا فَعُولٌ
وَالْأُخْرَى فَعِيلٌ. فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى الْفَاعِلِ كَصَبُورٍ وَمَرِيضٍ
وَتَارَةً بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ كَرَسُولٍ وَجَرِيحٍ. وَكِلَاهُمَا يُؤْخَذُ بِالسَّمَاعِ غَيْرَ أَنَّ مَا
كَانَ مِنْ فَعُولٍ بِمَعْنَى الْفَعِيلِ وَمِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ
وَالْمُؤَنَّثُ مَعَ ذِكْرِ الْمَوْصُوفِ فَيُقَالُ رَجُلٌ صَبُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ. وَكَذَلِكَ غُلَامٌ
جَرِيحٌ وَفَتَاةٌ جَرِيحٌ فَإِنْ لَمْ يُذْكَرِ الْمَوْصُوفُ فُرِقَ بَيْنَهُمَا كَسَائِرِ الصِّفَاتِ.

الْفَصْلُ الرَّابِعُ

فِي اسْمِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ

اسْمُ الْمَكَانِ ^(١) وَالزَّمَانِ مَا اشْتَقَّ لَمَّا وَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ. وَهُوَ يُبْنَى مِنْ كُلِّ
فِعْلٍ كَمَا يُبْنَى الْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ. لَكِنْ تُكْسَرُ فِيهِ الْعَيْنُ مِنَ الثَّلَاثِي الصَّحِيحِ الْفَاءِ
وَاللَّامِ إِذَا كَانَ مَكْسُورَهَا الْمُضَارِعُ وَالْمُعْتَلُّ الْفَاءُ مُطْلَقاً كَالْمَجْلِسِ وَالْمَيْتِ
وَالْمُورِدِ وَالْمَوْضِعِ وَالْمَيْسِرِ. وَقَسَ عَلَيْهِ ^(٢).

(١) يتضمن اسم المكان وسائر الموصوفات المشتقة من الفعل ثلاثة معانٍ وهي الذات والحدث والنسبة كالمقعد،
فإنه يتضمن الذات التي يقعد عليها والحدث وهو القعود والنسبة وهي نسبة القعود إلى الذات وهي الاعتبار
فيه. فيكون معنى هذا الموصوف ذاتاً منسوبة إليها حدثٌ على الوجه الاعتبار فيها ككونها مكاناً أو زماناً أو
آلة. وأما النسبة المذكورة فتقييدية تجعل المجموع بمنزلة شيء واحد. وتلحق هذا الباب تاء التأنيث سماعاً
كمنزلة للمكان وميسرة للزمان. فإن أريد معنى كثرة الشيء في المكان بُنِيَ منه مَفْعَلَةٌ كمأسدة لمكان كثير
الأسود.

(٢) وجاءَ مَطْلِعٌ وَمَغْرِبٌ وَمَشْرِقٌ وَمَسْجِدٌ وَمَسْكَنٌ وَمَجْزِرٌ وَمَسْكِنٌ وَمَنْبِتٌ وَمَسْقِطٌ وَمَفْرَقٌ وَمَرْقِقٌ بِكسر
العين مع بنائها مما هو مضمومها. لكنها عند البعض أسماء غير منظور فيها إلى معنى الفعل فتجري الأسماء
الجامدة.

الفَصْلُ الْخَامِسُ

في اسم الآلة

اسم الآلة مَا اشْتَقَّ لَهَا يُعَالَج بِهِ الْفَاعِلُ الْمَفْعُولُ لِوُصُولِ الْأَثَرِ إِلَيْهِ. وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ الْأَوَّلُ مِفْعَلٌ كَمِضْعٍ وَالثَّانِي مِفْعَالٌ كَمِشْرَاطٍ وَالثَّالِثُ مَفْعَلَةٌ كَمِحْجَمَةٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْجَمِيعِ. غَيْرَ أَنَّهَا سَمَاعِيَّةٌ فِيهِ. وَهُوَ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُتَعَدِّيِّ^(١).

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَاضِيَّ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ وَالْمُضَارِعُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَاضِي وَبَقِيَّةُ التَّصَارِيفِ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمُضَارِعِ. غَيْرَ أَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ مُشْتَقٌّ مِنْ، مَجْهُولِهِ وَالْبَاقِي مِنْ مَعْلُومِهِ. وَكُلُّ ذَلِكَ يَجْرِي لَفْظًا عَلَى أَحْكَامِ الصِّيْغِ الْمَفْرُوضَةِ لَهُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ بِإِدْغَامٍ كَمَا سَتَرَى فَيُحْكَمُ بِجَرِيهِ عَلَيْهَا تَقْدِيرًا.

جدول يتضمن ما ذكر في هذا الباب من قياس ما يشتق من المزيادات

المصدر	المرّة والنوع	اسم الفاعل والصفة المشبهة	اسم المفعول والمصدر الميمي واسما المكان والزمان
إكرام	إكرامة	مُكْرِم	مُكْرَم
تقديم	تقديمة	مُقَدِّم	مُقَدَّم
قتال	قتالة	مُقَاتِل	مُقَاتَل

(١) أما مِفْعَلٌ ومِفْعَلَةٌ كَمِضْعٌ ومُضْعَلٌ ومُدْخَلٌ ومُدْخَلَةٌ ومُكْحَلٌ ومُكْحَلَةٌ ومُحْرَضَةٌ فَقِيلَ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ لِهَذِهِ الْأَلَاتِ بَدُونَ اعْتِبَارِ مَعْنَى فِيهَا. وَفِيلَ هِيَ أَسْمَاءُ آلَةٍ شَدَّتْ عَنِ الْقِيَاسِ.

وَيُوجَدُ أَيْضًا مِنْ تَصَارِيفِ الْأَفْعَالِ صِيْغٌ مُخْتَلِفَةٌ لِلْوَاتِ يُسَبِّحُ إِلَيْهَا الْحَدَثُ إِمَّا عَلَى مَعْنَى الْمَفْعُولِيَّةِ كَثَرَكَةٍ. أَوْ عَلَى مَعْنَى الْفَضْلَةِ كَقُصَاصَةٍ. أَوْ الْحِصَّةِ. كَقِطْعَةٍ. أَوْ مِلَّةِ الشَّيْءِ كَمُضْئَةٍ. وَغَيْرَ ذَلِكَ وَأَكْثَرُهَا غَالِبٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

المصدر	المرّة والنوع	اسم الفاعل والصفة المشبهة	اسم المفعول والمصدر الميمي واسما المكان والزمان
تَقَدَّمَ	تَقَدُّمَة	مُتَقَدِّم	مُتَقَدِّم
تَبَاعَدَ	تَبَاعُدَة	مُتَبَاعِد	مُتَبَاعِد
إِنْطِلَاق	إِنْطِلَاقَة	مُنْطَلِق	مُنْطَلِق
إِجْتِمَاع	إِجْتِمَاعَة	مُجْتَمِع	مُجْتَمِع
إِخْمِرَار	إِخْمِرَارَة	مَخْمَر	مَخْمَر
إِسْتِعْفَار	إِسْتِعْفَارَة	مُسْتَعْفِر	مُسْتَعْفِر
إِحْدِيدَاب	إِحْدِيدَابَة	مُحْدَوِدِب	مُحْدَوِدِب
تَدَخُّرُج	تَدَخُّرْجَة	مُتَدَخِّرْج	مُتَدَخِّرْج
إِقْشِعْرَار	إِقْشِعْرَارَة	مُقْشِعِرّ	مُقْشِعِرّ

البَابُ الثَّالِثُ

فِي الْإِدْغَامِ وَالْإِعْلَالِ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي حَقِيقَةِ الْإِدْغَامِ وَأَحْكَامِهِ

الإِدْغَامُ ادِّراجُ أوَّلِ المِثْلَيْنِ الْمُتَّصِلَيْنِ سَاكِنًا فِي الثَّانِي مَتَحَرِّكًا. غَيْرَ إِنَّ
الْأَوَّلَ قَدْ يَكُونُ سُكُونُهُ فِي الْأَصْلِ كَالْمَدِّ فَإِنَّ أَصْلَهُ بِدَالَيْنِ سَاكِنَةٍ فَمُتَحَرِّكَةٍ.
وَقَدْ يَكُونُ فِي الْحَالِ إِمَّا بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ كَمَدٍّ أَوْ بِنَقْلِهَا كِيَمَدٍّ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا
بِدَالَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ فَحُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الْأُولَى فِي الْأَوَّلِ وَنُقِلَتْ إِلَى مَا قَبْلَهَا
فِي الثَّانِي. وَإِذَا سَكَنَ ثَانِي المِثْلَيْنِ فَإِنْ كَانَ سُكُونُهُ لَازِمًا امْتَنَعَ الْإِدْغَامُ
كَمَدَدَتْ. وَإِلَّا جَازَ الْإِدْغَامُ وَعَدَمُهُ كَمَدٍّ بِصِغَةِ الْأَمْرِ وَامدُدْ^(١).
وَأَعْلَمُ أَنَّ المِثْلَيْنِ اللَّذَيْنِ يَقَعُ بَيْنَهُمَا الْإِدْغَامُ قَدْ تَكُونُ الْجَانِسَةُ بَيْنَهُمَا
بِالْوَضْعِ كَمَا رَأَيْتَ وَقَدْ تَكُونُ بِإِبْدَالِ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ حَتَّى يُجَانِسَ الْآخَرُ

(١) إِذَا سَكَنَ أَوَّلُ المِثْلَيْنِ فَإِنْ كَانَتِ الْجَانِسَةُ بَيْنَهُمَا بِالْوَضْعِ وَجِبَ الْإِدْغَامُ فِي كَلِمَتَيْنِ كَمَا يَجِبُ فِي كَلِمَةٍ نَحْوُ سَكَنًا
وَقُلْ لَهُ. وَإِلَّا جَازَ الْإِدْغَامُ وَعَدَمُهُ نَحْوُ مِنْ لَيْلٍ وَمِنْ لَيْلٍ. إِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ مَعَ الْحُرُوفِ الشَّمْسِيَةِ نَحْوُ الرَّجُلِ
وَفِي نَحْوِ مَأْ وَعَمَّا وَقَعَدَتْ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ.

وَإِذَا تَحَرَّكَ المِثْلَانِ وَجِبَ الْإِدْغَامُ مَا لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ كَفَوَاتِ الْإِلْحَاقِ فِي نَحْوِ جَلْبَبٍ وَخَوْفِ الْإِلْتِبَاسِ فِي أَوْزَانٍ
سَوْفَ تَعْرِفُهَا نَحْوُ سُرُرٍ وَكُونِ المِثْلَيْنِ أَوَّلَيْنِ فِي نَحْوِ تَتَابَعٍ أَوْ كَوْنِهِمَا فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْوِ اسْكُنْنَا وَضَرْبَ بَكْرٍ. وَأَمَّا
وَرُودُ نَحْوِ أَثَقَلٍ مِنْ وَزْنٍ تَفَاعَلٍ بِإِدْغَامِ النَّاءِ الرَّائِدَةِ فِي فَاءِ الْفِعْلِ وَزِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ دَفْعًا لِلْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ
وَإِطْيَارِ مِثْلِهِ مِنْ دُونَ ثَقُلَ وَمُضَارَعَةِ يَطْيَرُ فَمِنْ النُّوَادِرِ فِي السَّمَاعِ.
وَإِذَا سَكَنَ ثَانِي المِثْلَيْنِ فَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ ظَلَّ ظِلُّهُ أَصْلُهُ ظَلَّلْتُ وَقَدْ يُقْلَبُ يَاءٌ نَحْوُ امْثَلَيْتَ أَصْلُهُ امْلَلْتُ وَكِلَاهُمَا
سَمَاعِيٌّ.

كَاتَّحَدَ^(١) وَادَّعَى^(٢) فَإِنَّ الْوَاوَ قَدْ أُبْدِلَتْ تَاءً فِي الْأَوَّلِ وَالتَّاءُ دَالاً فِي الثَّانِي كَمَا لَا يَخْفَى.

جدولٌ يتضمن أوزان المضاعف التي يقع فيها التغيير

الماضي	المضارع	الأمر	ماضي المجهول	مضارع المجهول
مَدَّ	يَمُدُّ	مُدِّ	مَدَّ	يُمَدُّ
أَمَدَّ	يُأَمِّدُ	أَمَدِّ	أَمَدَّ	يُأَمَّدُ
مَادَّ	يُمَادُّ	مَادِّ	مُوَدَّ	يُمَادُّ
تَمَادَّ	يَتِمَادُّ	تَمَادِّ	تُمُوَدَّ	يَتِمَادُّ
إِئْمَدَّ	يَنْمُدُّ	إِئْمَدِّ	أُئْمَدَّ	يُنْمَدُّ
إِمْتَدَّ	يَمْتَدُّ	إِمْتَدِّ	أَمْتَدَّ	يُمْتَدُّ
اسْتَمَدَّ	يَسْتَمُدُّ	اسْتَمَدِّ	أَسْتَمَدَّ	يُسْتَمَدُّ

(١) في اتّحد من الوحدة وأتسر من اليسر فإنه واجبٌ فيهما. وإنما ذكر مثالين إشارة إلى قلب الثاني حتى يجانس الأول كما في ادّعى وقلب الأول حتى يجانس الثاني كما في اتّحد.

وأما اتَّخَذَ وإِثَّرَرَ فَمِنْ أَنْ هَمْزَةُ الْأَصْلِيَّةِ قَلِبَتْ يَاءً لِسُكُونِهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ ثُمَّ عُوْمِلَتْ مَعَامِلَةُ الْيَاءِ فِي الْأَنْسَرِ. وَقِيلَ أَيْضاً أَنْ إِتَّخَذَ مُزِيدٌ تَخَذَ بِمَعْنَى اخَذَ وَأَنْ إِثَّرَرَ وَمَا أَجْرَى بِجَرَاهُ خَطَأً.

(٢) في ادعى إشارة إلى مواضع يقع فيها الإدغام من صيغة افعلل إذا جانس التأء ما قبلها. وذلك إما وجوباً وهو متى كانت فاء افعلل تاءً نحو اَنْجَرَ أو تاءً نحو اَنْار أو دالاً نحو ادْعى أو طاءً نحو اَطْرَد. وإما جوازاً وهو متى كانت فاوُهُ دالاً نحو اذكر أو زايًا نحو اَرْبَن أو صادً نحو اصْبِرًا أو ضاءً نحو اضْجَع أو ظاءً نحو اظْلَم فإنه يجوز فيها الإدغام كما رأيت ويجوز البيان مع قلب التأء دالاً بعد الذال والزاي وطاءً بعد الصاد والضاد والطاء فيقال اذكر وازدان واصطبر واضطجع واطللم. ويجوز أيضاً أن تدغم الذال في الدال والطاء في الطاء فيقال اذكر واطْلَم وهي أشهر المواضع.

وأما إدغام تاء افتعل في ما بعدها عند وقوع المجانسة فقد ورد نادراً في المضارع نحو يَقْتُلُ أصله يُقْتَلُ وَيَخْصِمُ أصله يَخْتَصِمُ.

ومن إدغام المتقارنين إدغام نون انفعال في فائه إذا كانت ميماً نحو إمحى أصله إنمحي فإنه جائز.

جدول يتضمن قياس ما يشتق من هذه الأوزان

المصدر	اسم الفاعل	اسم الفعول
إمداد	مُمدّ	مُمدّ
مداد أو مُمادّة	مُمدّ	مُمدّ
تُمدّ	مُتُمدّ	مُتُمدّ
إنمِداد	مُنمّد	مُنمّد
إمتداد	مُمتدّ	مُمتدّ
إستمداد	مُسْتَمِدّ	مُسْتَمِدّ
وأما فَعَلَ وَتَفَعَّلَ وَإِفْعَلَ فليس فيها تغيير		

الفَصْلُ الثَّانِي

في حَقِيقَةِ الإِعْلَالِ وَمَوَاقِعِهِ

الإِعْلَالُ قَلْبُ الْحَرْفِ أَوْ تَسْكِينُهُ أَوْ حَذْفُهُ. وَهُوَ يَقَعُ فِي الْهَمْزَةِ كَمَا يَقَعُ فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ غَيْرَ ظُظَانِ الْهَمْزَةِ تَقْتَصِرُ مِنْهُ عَلَى الْقَلْبِ فِي الْمَشْهُورِ وَحُرُوفِ الْعِلَّةِ تَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ كَمَا سَيَجِيءُ.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

في إِعْلَالِ الْهَمْزَةِ

إِذَا سَكَتَ الْهَمْزَةُ فِي الْحَشْوِ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا هَمْزَةً قَلِبَتْ حَرْفًا يُجَانِسُ حَرَكَةَ تِلْكَ الْهَمْزَةِ كَأَمِنْ وَأَوْمِنْ وَإِيْمَان. فَإِنْ أَصَلَ كُلٌّ مِنْهُنَّ

بِهَمْزَيْنِ مُتَحَرِّكَ فَسَاكِتَةٍ. وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا غَيْرَ الْهَمْزَةِ كُلُّوْمَ وَرَأْسَ وَيَبْثُرَ جَاَزَ قَلْبَهَا حَرْفًا يُجَانِسُ حَرَكَتَهُ وَجَاَزَ إِثْبَاتَهَا. وَإِذَا تَحَرَّكَتْ فِي الطَّرْفِ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا وَاوًا أَوْ يَاءً سَاكِتَتَيْنِ كَوْضوءَ وَجَبَّي جَاَزَ قَلْبَهَا وَإِدْغَامَ مَا قَبْلَهَا فِيهَا وَجَاَزَ إِثْبَاتَهَا أَيْضًا. وَيَنْدَرُ قَلْبُهَا دُونَ ذَلِكَ^(١).

(١) إذا كانت أولى الهمزتين المقلوبة ثانيتهما حرف مدّ همزة وصل فالثانية تعود همزة في الدرَج لسقوط همزة الوصل حينئذٍ. نحو فَأَذُنْ فَإِنَّهُ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ الْفَاءِ إِبْدَآنًا وَكَذَا نَحْوُ قَالُوا: الَّذِي أَوْثَمَنَ فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهَا بَعْدَ حَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لِلتَّقَاءِ السَّاكِتَيْنِ قَالُودَنَ وَالذِّيْثَتَيْنِ ثُمَّ يَجُوزُ حِينَئِذٍ قَلْبُ الْهَمْزَةِ أَيْضًا حَرْفَ مَدٍّ لِسُكُونِهَا بَعْدَ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ.

والهمزة المتحركة في الحشو بعد وَاوٍ أَوْ يَاءٍ سَاكِتَتَيْنِ تُقَلَّبُ مِثْلَهُمَا وَتُدْغَمُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِيهَا حَيْثُمَا كَانَتَا زَائِدَتَيْنِ لَغَيْرِ مَعْنَى الْإِلْحَاقِ. نَحْوُ أَفَيْسَ أَصْلُهُ أَفَيْسَ تَصْغِيرُ أَفْوُسَ جَمْعُ فَأَسَ. وَلَكِنْ إِذَا كَانَ السَّاكِنُ قَبْلَ الْهَمْزَةِ الْمُنْتَحَرَّةِ حَرْفًا صَحِيحًا أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً أَصْلِيَّتَيْنِ أَوْ مَزِيدَتَيْنِ لِمَعْنَى الْإِلْحَاقِ فَقَدْ تُنْقَلُ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى مَا قَبْلَهَا وَتُقَلَّبُ الْهَمْزَةُ حَرْفَ لَيْنٍ ثُمَّ تُحذف. نَحْوُ مَلَكٌ أَصْلُهُ مَلَأَكٌ وَحَوْبَةٌ أَصْلُهُ حَوَابَةٌ وَجَيْلَةٌ أَصْلُهُ خَيْلَةٌ.

وَأَمَّا الْهَمْزَةُ الْمُنْتَحَرَّةُ بَعْدَ حَرْفٍ فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَتُهَا فَتْحَةً وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً فَقَدْ تُقَلَّبُ وَاوًا مَعَ الضَّمَّةِ نَحْوُ مُؤَجَّلٌ أَصْلُهُ مُؤَجَّلٌ وَيَاءً مَعَ الْكَسْرِ نَحْوُ مَيَّرَ أَصْلُهُ مَيَّرَ. وَإِذَا كَانَتْ الْهَمْزَةُ الْمُنْتَحَرَّةُ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ مُتَحَرِّكَةٌ أَوْ سَاكِتَةٌ فَلَا يَدْخُلُ مِنْ قَبْلِهَا مَا لَمْ تَكُنْ فِي مَوَاضِعِ الْعَيْنِ نَحْوُ تَرَأَسَ. فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَتُهَا ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً تُقَلَّبُ حَرْفًا يُجَانِسُ حَرَكَتَهَا كَيْفَمَا كَانَتْ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ أَوْبٌ وَأَيْمَةٌ أَصْلُهَا أَلْيَبٌ وَأَلْيَمَةٌ تُقَلَّبُ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِيهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ثُمَّ أَدْغَمَتِ الْيَاءُ وَالْمِيمُ. مَا لَمْ تَكُنِ الْهَمْزَةُ الْمَضْمُومَةُ طَرَفًا فَتُقَلَّبُ يَاءً مُطْلَقًا نَحْوُ مَرَأِيٍّ أَوْ مَسْبُوقَةٍ بِهَمْزَةِ الْمُتَكَلِّمِ فَيَجُوزُ فِيهَا الْقَلْبُ وَالْإِثْبَاتُ نَحْوُ أَلَمٌ وَأَوْمٌ مُضَارِعٌ أَمٌّ. وَإِذَا كَانَتْ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَّةُ مُفْتُوحَةً فَتُقَلَّبُ وَاوًا نَحْوُ أَوَادِمَ جَمْعُ آذَمَ أَصْلُهُ آذَمَ وَنَحْوُ أَوَيْدِمَ تَصْغِيرُ آذَمَ أَصْلُهُ أَيْدِمَ. مَا لَمْ تَكُنِ الْأَوَّلَى مَكْسُورَةً فَتُقَلَّبُ يَاءً إِيْمَ أَصْلُهُ إِيْمَمَ. هَذَا إِذَا كَانَا الْهَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ وَأَمَّا إِذَا كَانَتَا فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْوَ أَنْتَ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا كَمَا رَأَيْتَ وَيَجُوزُ حَذْفُ ثَانِيَتَهُمَا نَحْوَ فَقَدْ جَاءَ شَرَاطُهَا. وَقَدْ تُقَحَّمُ بَيْنَهُمَا مُفْتُوحَتَيْنِ الْفَ نَحْوَ أَنْتَ. وَأَمَّا اخْتِذَ وَاکْلَ وَأَمَرَ فَتُحذفُ مِنْهَا الْهَمْزَةُ الْأَصْلِيَّةُ فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَجُوبًا مِنَ الْأَوَّلِينَ وَجَوَازًا مِنَ الْآخِرِينَ ثُمَّ تَسْقُطُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِحَرَكَةِ مَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ فَيُقَالُ خَذْ وَكُلْ وَمُرْ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَحذفُ الْهَمْزَةَ إِيْثَ امْرَأَتِي ثُمَّ يَسْتَغْنِي عَنْ الْوَصْلِ وَيَقُولُ تِ وَفِي الْوَقْفِ تِهَ كَمَا فِي اللَّفِيفِ الْمَفْرُوقِ. وَأَمَّا حَذْفُ الْهَمْزَةِ مِنْ بَرَى مَاضِيًا أَصْلُهَا يَرَأَى وَارَأَى فَهُوَ وَاجِبٌ. وَفِي سَأَلَ يَسْأَلُ إِسْأَلَ يَجُوزُ قَلْبُ الْهَمْزَةِ الْفَاءَ وَاجْرَأَوْهُمْ يَجْرَى الْأَجُوفُ سَالَ يَسَالُ سَلٌ.

جدول يتضمن أوزان الأفعال المهموزة

الماضي	المضارع	الأمر	ماضي المجهول	مضارع المجهول
أَثَرَ	يَأْثِرُ	إِثْرُ	أَثَرَ	يُؤَثِّرُ
أَمَلَ	يَأْمُلُ	أَوْمُلُ	—	—
أَثَرَ	يُؤَثِّرُ	أَثَرَ	أَثَرَ	يُؤَثِّرُ
آثَرَ	يُؤَاثِرُ	آثَرَ	آثَرَ	يُؤَاثِرُ
آثَرَ	يُؤَثِّرُ	آثَرَ	آثَرَ	يُؤَثِّرُ
تَأَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ	تَأَثَّرَ	تُؤَثِّرُ	يَتَأَثَّرُ
تَأَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ	تَأَثَّرَ	تُؤَوِّثِرُ	يَتَأَثَّرُ
إِنْثَأَرَ	يَنْثَأِرُ	إِنْثَأِرُ	أَنْثَأِرُ	يُنْثَأِرُ
إِثْتَرَّ	يَأْتَثِرُ	إِثْتَرَّ	أَوْثِرَّ	يُؤَثِّرُ
إِسْتَأَثَرَ	يَسْتَأَثِرُ	إِسْتَأَثِرُ	أَسْتَوِّثِرُ	يُسْتَأَثِرُ
المهموز العین				
سَأَلَ	يَسْأَلُ	إِسْأَلُ	سُئِلَ	يُسْأَلُ
بَوَّسَ	يَبْوُسُ	أَبْوُسُ	—	—
صَيَّبَ	يَصْبَبُ	إِصْبَابُ	—	—
سَأَلَ	يُسْأَلُ	سُئِلَ	سُؤِلَ	يُسْأَلُ
سَاعَلَ	يُسَائِلُ	سَائِلُ	سُؤِلَ	يُسَاعَلُ
أَسْأَلَ	يُسْئِلُ	أُسْئِلُ	أُسْئِلَ	يُسْأَلُ
تَسَأَلَ	يَتَسَأَلُ	تَسَأَلُ	تُسْؤَلُ	يَتَسَأَلُ
تَسَاعَلَ	يَتَسَاعَلُ	تَسَاعَلُ	تُسْؤِلَ	يَتَسَاعَلُ
إِنْسَأَلَ	يَنْسْئِلُ	إِنْسْئِلُ	أَنْسْئِلَ	يُنْسَأَلُ

الماضي	المضارع	الأمر	ماضي المجهول	مضارع المجهول
إِسْتَأَلَ	يَسْتَأْئِلُ	إِسْتَأْئِلْ	أَسْتَأْئِلَ	يُسْتَأْئَلُ
إِسْتَسْأَلَ	يَسْتَسْأَلُ	إِسْتَسْأَلْ	أَسْتَسْأَلِ	يُسْتَسْأَلُ
المهموز اللام				
بَرَأَ	يَبْرُؤُ	أَبْرُؤْ	بُرِئَ	يُبرَأُ
هَنَأَ	يَهْنِئُ	إِهْنِئْ	—	—
جَرَّوْ	يَجْرُؤُ	أَجْرُؤْ	—	—
دَنِئَ	يَدْنَأُ	إِدْنَأْ	—	—
بَرَأَ	يُبْرِئُ	بَرِّئْ	بُرِّئَ	يُبرَأُ
بَارَأَ	يُبَارِئُ	بَارِئْ	بُورِئَ	يُبارَأُ
أَبْرَأَ	يُبرِئُ	أَبْرِئْ	أَبْرِئَ	يُبرَأُ
تَبَرَّأَ	يَتَبَرَّأُ	تَبَرَّأْ	تُبَرِّئَ	يَتَبَرَّأُ
تَبَارَأَ	يَتَبَرَّأُ	تَبَارَأْ	تُبَرِّئَ	يَتَبَرَّأُ
إِبْرَأَ	يَنْبَرِئُ	إِبْرِئْ	أَنْبَرِئَ	يَنْبَرِئُ
إِبْتَرَأَ	يَمْتَرِئُ	إِبْتَرِئْ	أَبْتَرِئَ	يَمْتَرِئُ
اسْتَبْرَأَ	يَسْتَبْرِئُ	اسْتَبْرِئْ	اسْتَبْرِئَ	يُسْتَبْرَأُ
الرُّبَاعِي المهموز				
لَأْلَأَ	يُلَالِئُ	لَالِئْ	لُؤْلِئَ	يُلَالِئُ
تَلَالَأَ	يَتَلَالِئُ	تَلَالِئْ	تُلُؤْلِئَ	يَتَلَالِئُ
طَمَّأَنَ	يُطَمِّئُنْ	طَمِّئِنْ	طُمِّئِنْ	يُطَمَّأَنُ
إِطْمَأَنَّ	يَظْمِئُنْ	إِظْمِئِنْ	أُظْمِئِنْ	يُطَمَّأَنُ

جدول يتضمن قياس ما يشتق من الأفعال المهموزة

المهموز الفاء

المصدر	اسم الفاعل	اسم الفعول
—	آثر	مأثور
تأثير	مؤثر	مؤثر
إثار أو مؤثرة	مؤثر	مؤثر
إيثار	مؤثر	مؤثر
تأثر	متأثر	متأثر
تأثر	متأثر	متأثر
إثثار	منأثر	منأثر
إثثار	مؤثّر	مؤثّر
إستثار	مستأثر	مستأثر

المهموز العين

—	سائل	مسؤول
تسئيل	مُسئِل	مُسأل
سِال أو مُسَاعلة	مُسائل	مُسَاعِل
إسأل	مُسئِل	مُسأل
تسأل	مُتسئِل	مُتسأل
تساؤل	مُتسائل	مُتسَاعِل
إسئال	مُنسئِل	مُنسأل
إسئال	مُسئِل	مُسئال
إستسأل	مُسْتسئِل	مُسْتسأل

المهموز اللام

—	بارئ	مبرؤ
برآء	مُبرئ	مُبرأ

مُبَارَأٌ	مُبَارِئٌ	بَرَاءٌ أَوْ مُبَارَأَةٌ
مُبرَأٌ	مُبرِئٌ	إِبرَأٌ
مُتَبَرَأٌ	مُتَبَرِئٌ	تَبَرَأٌ
مُتَبَارَأٌ	مُتَبَارِئٌ	تَبَارَأٌ
مُنْبَرَأٌ	مُنْبَرِئٌ	إِنْبَرَأٌ
مُتَبَرَأٌ	مُتَبَرِئٌ	إِنْتَبَرَأٌ
مُسْتَبَرَأٌ	مُسْتَبَرِئٌ	إِسْتَبَرَأٌ
الرُّبَاعِي الْمَهْمُوز		
مُلَأَأٌ	مُلَأِئٌ	لُئِلَاءٌ أَوْ لَأَلَةٌ
مُتَلَأَأٌ	مُتَلَأِئٌ	تَلَأَلُوا
مُطْمَأَأٌ	مُطْمِئٌ	طِمَآنٌ أَوْ طَمَأَنَةٌ
مُطْمَأَأٌ	مُطْمِئٌ	إِطْمِئِنَّا

الفَصْلُ الْإِلَّيْجُ

فِي اَعْلَالِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ

إِذَا سَكَنَ حَرْفُ الْعِلَّةِ فَإِنْ كَانَ وَآوًا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ يَاءً بَعْدَ ضَمَّةٍ أَوْ أَلِفًا بَعْدَ إِحْدَاهُمَا قُلِبَ حَرْفًا يُجَانِسُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهُ كَمِيعَادَ وَمُوسِرَ وَمَقَاتِيحَ وَشَوْهَدَ أَصْلَهُنَّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْأَلِفِ فِي الْآخِرِينَ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ حَرَكَةٍ تُجَانِسُهُ فَإِنْ سَكَنَ مَا بَعْدَهُ حُذِفَ كَقُمَ وَخَفَ وَيَعُ أَصْلَهُنَّ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ. وَإِذَا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحًا قُلِبَتَا أَلِفًا كَقَامَ وَرَمَى. مَا لَمْ تُكُنِ الْوَاوُ لَامًا فَوْقَ الثَّالِثَةِ ^(١) فَإِنَّهَا تُقَلَّبُ يَاءً بَعْدَهُ ^(٢) كَيْفَمَا كَانَتْ ^(٣) كَيَرَضِيَانِ وَأَرْضِيْتُ.

(١) أي لام فعل كما مثلنا أو لام اسم كمنعطى ومضطفى ونحوهما.

(٢) أي بعد المفتوح كما نرى.

(٣) أي متحركة في يرضيان أو ساكنة كما في أرضيت.

فَإِنْ كُسِرَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ يَاءٌ حَيْثُمَا وَقَعَتْ ^(١) كَرَضِي وَيَرْتَضِي أَصْلُهُمَا
بِالْيَاءِ فِي رَمَى وَالْوَاوِ فِي الْبَوَاقِي. وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُمَا سَاكِنًا ثَقُلَتْ حَرَكَتُهُمَا
إِلَيْهِ كَيَقُومَ وَيَبِيعُ أَصْلُهُمَا بِضَمِّ الْوَاوِ وَكُسْرِ الْبَاءِ. فَإِنْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ لَا
تُجَانِسُهُمَا قُلِبَتَا حَرْفًا يُجَانِسُهُمَا كَيَخَافُ وَيَهَابُ أَصْلُهُمَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ
مَفْتُوحَتَيْنِ. وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَإِنْ سَكَنَتِ الْأُولَى مِنْهُمَا قُلِبَتْ الْوَاوُ
حَيْثُمَا كَانَتْ يَاءً ^(٢) وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ^(٣) كَطِيٍّ وَسَيِّدٌ أَصْلُهُمَا يَوَاوُ قَبْلَ
آخِرِهِمَا.

وَعَلَى هَذَا مَدَارُ الإِعْلَالِ فِي الْأَصْلِ بِطَرِيقِ الْعُمُومِ وَعَلَيْهِ الْقِيَاسُ. وَأَمَّا
مَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ لِعَرَضٍ أَوْ مَانِعٍ ^(٤) بِطَرِيقِ الْخُصُوصِ ^(٥) فَسَيَأْتِي
الْكَلَامُ عَلَى مَا يُذَكَّرُ مِنْهُ فِي مَوَاطِنِهِ.

(١) أي كانت فوق الثالثة كما في يرتضي أو لم تكن فوقها كما في رضي.

(٢) أي كانت قبل الياء كما في طيٍّ أو بعدها كما في سيد.

(٣) أعني الياءين الحاصلتين في الحال وإن كان أصل إحداهما واواً كما ترى.

(٤) أمّا ما خرج عنه لغرض فنحو سلامة الواو والياء في مثل الجولان والهيجان للمطابقة في الحركة بين اللفظ والمعنى. وأما ما خرج لمانع فنحو سلامتهما أيضاً في مثل طوى واحىي لئلا يتوالى اعلانان في كلمة. وأما ما زاد عليه لغرض فنحو الحاق التاء بمثل إجابة واستقامة للتعويض عن حرف العلة المحذوف. وأما ما زاد لمانع فنحو إبدال همزة من الواو وعكسه في مثل اواصل واوادم حرف العلة جمع واصل وأدم لئلا تجتمع الأمثال الثقيلة فإن أصلهما وواصل وآدم.

(٥) لأن كل ذلك لا يُطَرَّد في كل مثال فلا تبدل همزة من الواو في نحو قول وكذلك البواقي واعلم أن قلب الواو والياء ألفاً إذا كانتا متحركتين بعد فتحة قد شرطوا له سبع شرائط. الأولى أن تكونا في فعلٍ أو في اسم على وزن فعل. الثانية أن تكون حركتهما غير عارضة. الثالثة أن لا تكون فتحة ما قبلهما في حكم السكون. الرابعة أن لا يكون في معنى الكلمة اضطراب. الخامسة أن لا يجتمع اعلانان في الكلمة. السادسة أن لا يلزم ضم حرف العلة في المضارع. السابعة أن يُترك للدلالة على الأصل. فخرج بالأول مثل صَوَّرَ وَحَيَّدَ وخروجهما عن وزن الفعل بعلامة التأنيث. وبالثاني مثل دَعَوْا القوم واخشى الله لعروض الحركة

الدافعة التقاء الساكنين. وبالثالث مثل عَوَرَ واجتَوَرَ لِإِنْ حركة العين والتاء في حكم سكون عين إغْوَرَ والف تجاورَ. والرابع مثل طَوَّقان وهَيَّجان. والخامس مثل واو طَوَّى. والسادس مثل الياء الأولى في حَيَّ والسابع مثل قَوَد وصَيَد.

وأما حرف العلة المكسور ما قبله فإذا فُتِحَ في اسمٍ ليس مشتقاً ولا على وزن فعل فلا إعلال فيه نحو دول. وإذا ضُمُّ نُقِلَ حركته إلى ما قبله ثم يَحْدَفُ نحو رَضُو أصله رَضِيُو. وإذا كُسِرَ يَحْدَفُ مع حركته نحو تَرْمِيْن. أصله تَرْمِيْن. والمضموم ما قبله إذا فُتِحَ لا يُعَلُّ نحو لن يَغْزُو وَغَيْبَةٌ وَثُومَةٌ. وإذا ضُمَّ يسكن نحو يَغْزُو. وإذا كُسِرَ ثَقُلَ الياءُ واواً نحو بُوْعَ. أصله بُيْعَ. أو ثَقُلَ ضمه ما قبل حرف العلة كسرة ثم ثَقُلَ الواو ياءً نحو قِيلَ. أصله قُولَ. وهذه اللغة أفصح من الأولى. وهذه الصيغة لغةٌ ثالثةٌ وهي أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتُحِيلُ الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً. وهذه اللغة يقال لها الإشمام ومثل قيل إنقيد وإختير في اللغات الثلاث.

وإذا سكن ما قبل حرف العلة لا يُعَلُّ في مثل أعْيِنَ وأدْوَرُ خوف الالتباس بمثل أعْيِنُ وأدْوَرُ من الأفعال. ولا مثل جَدُولَ وعَيْتَرٍ حفظاً للإلحاق. ولا مثل قَوْمٌ لئلا يلزم الإعلال في الإعلال. ولا مثل غَزَوَ وَرَمَيَ يلزم السكون في آخر المعرب من غير ضرورة. ولا مثل تقويم وتبيان وتحوال ومخياط لئلا يجتمع ساكنان بتقدير الإعلال. ولا صيغة التعجب وما يجري مجراه نحو ما أطولُهُ وأَحْيَلُهُ واسْوَدَ وابْيَضَ لئلا يفوت الوزن. ولا مثل أغْيَلَ واستَحَوَذَ للدلالة على الأصل.

وإذا وقع حرف العلة منحرراً بعد فتحةٍ ممدودةٍ بألفٍ حيث يتعذر حذف الألف ثبُلَ مهُ الهَمْزَةُ نحو فأنل وبائع وصحرَاء وكسَاء. وربما وقع هذا الإبدال تخفيفاً في مثل أدْوَرُ جمع دار لنقل الضمة على الواو. ومن ذلك ما عرفت في نحو أو اصل من اشتغال المثلين.

ومما يَحْدَفُ للتخفيف أيضاً واو مضارع النال الواوي المكسور العين نحو يَعْدُ لوقوعها بين الياء والكسرة وأما يَضَعُ وَيَسَعُ وَيَطَأُ وَيَقَعُ وَيَدَعُ وَيَدَّرُ المفتوحة العين وكذلك الضعة والسعة ونحوهما فهي واردةٌ مورد التنويز. ثم تُحْمَلُ عليه بقية التصاريف كفعل المخاطب والمتكلم نحو تَعِدُ وَنَعِدُ والأمر والمصدر كَعَدَ وعدة. غير أن أصله على وزن فِعْلة فلا تعويض فيه. ومما يُعَوِّضُ فيه بالتاء أيضاً مصدر أَفْعَلَ واستَفْعَلَ الأجوفين نحو إقامة واستقامة. فإن أصلهما إقوام واستِقوام. فقلبت الواو فيهما ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ثم حُدِفَتْ إحدى الألفين لالتقاء الساكنين بينهما وعَوِّضَ عنهما بالتاء.

ومما يَحْدَفُ لالتقاء الساكنين أيضاً آخر اسم الفاعل من الناقص مجرداً ومزبداً لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين بعد حذف حركته في حالة الرفع والجر نحو غاز ورام بخلاف حالة النصب فلا حذف فيها. وأما اسم المفعول فيحذف آخره من مزيد الناقص مع التنوين في كل حال نحو مُعْطَى ومُشْتَرَى. ومثله سائر الأسماء المقصورة نحو عَصَا وفَتَى أصلهما عَصَوَ وفَتَيَ.

جدول يتضمن أوزان المعتل التي يقع فيها التغيير

المثال

الماضي	المضارع	الأمر	ماضي المجهول	مضارع المجهول
وَعَدَ	يَعِدُ	عِدْ	وُعِدَ	يُوعَدُ
وَرِثَ	يَرِثُ	رِثْ	—	—
وَجَلَ	يُوجَلُ	إِجَلْ	—	—
يَسِرَ	يَسِيرُ	إِسِرْ	يُسِرَ	يُوسِرُ
يَمْنُ	يَمْنُ	أَوْمَنْ	—	—
أَيَسَرَ	يُوسِرُ	أَيَسِرْ	أُوسِرَ	يُوسِرُ
إِتْسَرَ	يَتْسِرُ	إِتْسِرْ	أُتْسِرَ	يَتْسِرُ
إِسْتَبَسَرَ	يَسْتَبْسِرُ	إِسْتَبْسِرْ	أُسْتَبْسِرَ	يُسْتَبْسِرُ
الأجوف				
صَانَ	يَصُونُ	صُنْ	صِينَ	يُصَانُ

وعلى هذا الحكم تحذف عين الأجوف مع ضمير التكلم والخطاب ماضياً ومع ضمير الإناء ماضياً ومضارعاً وأمرأ. وذلك لالتقاء الساكنين بين عينه ولامه في هذه الصُّور. غير أن ماضي الثلاثي منه إن كان من وزن نَصَرَ نَضَمَ فَأَوْهَ نحو قُلْتُ للدلالة على الواو المحذوفة فإن كان من وزن ضرب تُكْسِرَ نحو بَعْتُ للدلالة على الياء فإن كان من وزن عَلِمَ ثِقَلَتْ حركة عينه المحذوفة إلى فائه فَكُسِرَتْ مطلقاً نحو خِفْتُ وَهَيْتُ.

وأما حذف آخر الأمر من الناقص نحو اغزْ واخشَ وارمِ فلأنه جار مجرى المضارع المجزوم في سكونيه. ولما كان اللفيف المفروق يجري مجرى المثال والناقص جميعاً حُذِفَ حرف العلة من أول أمره وآخره فبقى على حرف واحد نحو قِ امر وقى. فإذا وقف عليه لحقته هاء السكت نحو قَهْ.

وقد نبهنا على كل هذه الأحكام المطردة في مواضعها لكننا استحسننا أن نذكرها هنا لاستنارة الواقف على هذه الجداول مع أن ما ذكرناه لا يخلو من زيادة في الفائدة.

وأما فَعَّلَ وفَاعَلَ وَثَفَّلَ وَثَفَّاعَلَ وَثَقَّلَ من المثال فلا إعلال فيها. وكذلك فَعَّلَ وفَاعَلَ وَثَقَّلَ من الأجوف وأما ما يُعَلُّ من الأجوف والناقص فوق الثلاثي فلا فرق فيه بين الواوي واليائي. وكذلك المصدر وأسماء الفاعل والمفعول في وزني أَفْعَلَ وَافْتَعَلَ. والمصدر في وزن اسْتَفْعَلَ من المثال. وأما اللفيف فالمقرون منه يجري مجرى الناقص بدون إعلال العين والمفروق يجري مجرى المثال والناقص معاً كما رأيت.

الماضي	المضارع	الأمر	ماضي المجهول	مضارع المجهول
خَافَ	يَخَافُ	خَفْ	—	—
بَاعَ	يَبِيعُ	بِعْ	—	—
أَصَانَ	يُصِينُ	أَصِنْ	أُصِينُ	يُصَانُ
إِنْصَانَ	يَنْصَانُ	إِنْصَنْ	إِنْصِينُ	يُنْصَانُ
إِصْطَانَ	يَصْطَانُ	إِصْطَنْ	إِصْطِينُ	يُصْطَانُ
إِسْتَصَانَ	يَسْتَصِينُ	إِسْتَصِنْ	إِسْتَصِينُ	يُسْتَصَانُ
الناقص				
غزا	يَغْزُو	أَغْزُ	غُزِيَ	يُغْزَى
رَمَى	يَرْمِي	ارْمِ	—	—
خَشِيَ	يَخْشَى	إِخْشِ	—	—
غَزَى	يُغْزِي	غَزَّ	غُزِيَ	يُغْزَى
غَارَى	يُغَارِي	غَارَ	غُورِيَ	يُغَارَى
أَغْزَى	يُغْزِي	أَغْزِ	أُغْزِيَ	يُغْزَى
تَغَزَّى	يَتَغَزَّى	تَغَزَّ	تُغْزَى	يُتَغَزَّى
تَغَارَ	يَتَغَارَى	تَغَارَ	تُغْزَى	يُتَغَارَى
إِنْعَزَا	يَنْعَزِي	إِنْعَزِ	أُنْعَزِيَ	يُنْعَزَى
إِغْتَزَى	يَعْتَزِي	إِغْتَزِ	أُغْتَزِيَ	يُغْتَزَى
إِسْتَعَزَى	يَسْتَعْزِي	إِسْتَعْزِ	أُسْتَعْزِيَ	يُسْتَعْزَى
اللفيف المفروق				
وَقَى	يَقِي	قِ	وُقِيَ	يُوقَى
وَلَّى	يَلِي	لِ	—	—
وَجَّى	يُوجِي	إِيجِ	—	—
وَقَّى	يُوقَى	وَقَّ	وُقِيَ	يُوقَى
وَاقَى	يُوَاقِي	وَاقِ	وُوقِيَ	يُوَاقَى
أَوْقَى	يُوقِي	أَوْقِ	أُوقِيَ	يُوَاقَى

الماضي	المضارع	الأمر	ماضي المجهول	مضارع المجهول
تَوَقَّى	يَتَوَقَّى	تَوَقَّ	تَوَقَّى	يَتَوَقَّى
تَوَاقَى	يَتَوَاقَى	تَوَاقَ	تَوَاقَى	يَتَوَاقَى
إِنَوَقَى	يَنَوَقَى	إِنَوَقَ	إِنَوَقَى	يَنَوَقَى
إِتَّقَى	يَتَّقَى	إِتَّقَ	إِتَّقَى	يَتَّقَى
إِسْتَوَقَى	يَسْتَوَقَى	إِسْتَوَقَ	أَسْتَوَقَى	يُسْتَوَقَى

المثال الواوي

المصدر	اسم الفاعل	اسم الفعول
عِدَّة	وَاعِد	مَوْعُود
إِيعَاد	مَوْعِد	مُوعَد
إِتِّعَاد	مُتَّعِد	مُتَّعَد
إِسْتِيعَاد	مُسْتَوْعِد	مُسْتَوْعَد
المثال اليآعي		
إِيسَار	مُوسِر	مُوسِر
إِتِّسَار	مُتَّسِر	مُتَّسِر
الأجوف		
—	صَائِن	مَصُون
—	بَائِع	مَبِيع
إِصَانَة	مُصِين	مُصَان
إِنْصِيَان	مُنْصَان	مُنْصَان
إِصْطِيَان	مُصْطَان	مُصْطَان
إِسْطِصَانَة	مُسْطِصِين	مُسْطِصَان
الناقص		
—	غَاز	مَعْزُور

المصدر	اسم الفاعل	اسم الفاعول
—	رام	مَرْمِيٌّ
تَعَزَّى	مُعَزٌّ	مُعَزَّى
غِزَاءٌ أَوْ مُغَازَاةٌ	مُغَازٍ	مُغَازَى
إِغْزَاءٌ	مُعْزٍ	مُعْزَى
تَعَزَّ	مُتَعَزِّ	مُتَعَزَّى
تَغَازٍ	مُتَغَازٍ	مُتَغَازَى
إِغْزَاءٌ	مُنْعَزٍ	مُنْعَزَى
إِغْتِزَاءٌ	مُعْتَزِّ	مُعْتَزَى
إِسْتِغْزَاءٌ	مُسْتَعَزِّ	مُسْتَعَزَى
اللفيفُ المَفْرُوقُ		
—	واق	مَوْقِيٌّ
تَوْقِيَّةٌ	مُوقٍ	مُوقِيٌّ
وَقَاءٌ أَوْ مُوَاقَاةٌ	مُواقٍ	مُواقِيٌّ
إِيقَاءٌ	مُوقٍ	مُوقِيٌّ
تَوَقَّ	مُتَوَقِّ	مُتَوَقِّيٌّ
إِئْوَقَاءٌ	مُنَوَّقٍ	مُنَوَّقِيٌّ
إِئْتَقَاءٌ	مُتَّقِيٌّ	مُتَّقِيٌّ
إِسْتِيقَاءٌ	مُسْتَوَقِّ	مُسْتَوَقِّيٌّ

البَابُ الرَّابِعُ

في تصريف الأفعال مع الضمائر وإعلالها وتوكيدها

وفيه ستة فصول

الفصل الأول

في الضمائر المتصلة بالفعل

لأبدل للفعل من إسناده إلى اسمٍ لَعَدِمَ إفادته بدونه. غير أن من الاسم ما يكون ظاهراً منفصلاً عنه كريدٍ فلا يتأثر بإسناده إليه وهو لا يقع تحت الحصر. ومنه ما يكون ضميراً متصلاً به وهو التاء مضمومة للمتكلم مذكراً أو مؤنثاً ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة في الماضي. فإذا أريد المثنى والمجموع من ذلك استعملت لهما نا في التكلم والتاء مضمومة في الخطاب ملحقه بالميم مع الألف للمثنى وبدونها لجمع الذكور. وبالتون مُشَدَّدة لجمع الإناث. والألف لمثنى الغائب والغائبة في الماضي والمضارع والمخاطبة في المضارع والأمر. والواو في جمع الغائب في الماضي والمضارع وجمع المخاطب في المضارع والأمر وكذا التون للغائبات والمخاطبات والياء لمخاطبة في المضارع والأمر.

وكل ذلك يتحد بالفعل^(١) فيسكن آخره مع الصحيح منه ويُجانس

(١) أي يصير معه كلمة واحدة. ولذلك يسكن آخره مع الصحيح منه وهو التاء والنون مفردة للنسوة وملحقة بالألف للمتكلمين ويجانس حركة المعلن وهو الواو والألف والياء. أي أنه يضم آخره قبل الواو كضربوا ويُفتح قبل الألف كضربان ويُكسر قبل الياء كضربين. فلا يُراعى معه حق الفعل لأن آخره قد صار بمنزلة حشو الكلمة.

تَضْرِبَانِ يَضْرِبْنَ تَضْرِبُ تَضْرِبَانِ تَضْرِبِينَ تَضْرِبْنَ أَضْرِبُ تَضْرِبُ. وفي
تَصْرِيفِ الْأَمْرِ إِضْرِبُ إِضْرِبَا إِضْرِبُوا إِضْرِبِي إِضْرِبَا إِضْرِبْنَ.

وَعَلَى ذَلِكَ تَصْرِيفُ الصَّحِيحِ وَالْمِثَالِ غَيْرُ أَنْ مُضَاعَفُ الثَّلَاثِي ^(١) إِذَا
اتَّصَلَ بِالضَّمِيرِ الصَّحِيحِ تَعَذَّرَ سُكُونُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ أَيْضاً فَامْتَنَعَ إِدْغَامُهُ ^(٢)
كَمَدَدَتْ وَمَدَدْتُمْ وَيَمْدُدْنَ. وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مُجَرِّداً
وَمَزِيداً ^(٣).

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمِثَالَ الْوَاوِيَّ الْمَجْرَدَ إِذَا كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ فِي الْمُضَارَعِ
تُحْدَفُ فَاوُهُ مُضَارِعاً وَأَمراً كَيَعِدُ يَعِدَانِ يَعْدُونَ. وَكَذَا عِدَّ وَعِدَا وَهَلُمَّ جَرّاً.
وَالنُّونُ اللَّاحِقَةُ الْأَوَاخِرِ تُكْسَرُ مَعَ الْمُثْنَى وَتُفْتَحُ مَعَ غَيْرِهِ كَيْفَمَا وَقَعَتْ عَلَى
الْإِطْلَاقِ ^(٤). وَذَلِكَ مُطَرَّدٌ فِي تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ.

(١) المراد بمضاعف الثلاثي المجرد منه وهو المفهوم عند الإطلاق.

(٢) أي أن الإدغام إنما يكون بين حرفين أولهما ساكنٌ والثاني متحرك. فإذا سكن الثاني وجب تحريك الأول لئلا يلتقي ساكنان فامتنع الإدغام لانقراض شرطه.

(٣) واحترزنا بقولنا ما جرى مجراه مجدداً ومزیداً عن نحو مددٌ وتُمددُ فإنهما لا يجريان مجراه لعدم اتصال الحرف المدغم فيه بالضمير فلا يفك إدغامها بخلاف امتدَّ واستمدَّ ونحوهما.

(٤) هذا يشمل النون الواقعة مع الأفعال كما رأيت وهي نون المثني كيضربان والجمع المذكر كيضربون والمؤنث كضربتن ويضربن والمفردة المخاطبة كتضربين. والواقعة مع الأسماء بعد الألف في المثني كقام الرجلان وبعد الواو في الجمع كقام المؤمنون. وبعد الياء فيهما كرايت الرجلين والمؤمنين. وهي في كل ذلك مكسورة مع المثني ومفتوحة مع غيره بالإجمال.

وأعلم أن مضارع تفعَّل وتفاعَلَ إذا كان حرف المضارعة فيه تاءً جاز أن تُحْدَفَ إحدى التائين للتخفيف قياساً فيقال أنتم تُقَدِّمُونَ وهي تَبَاعِدُ أي تَتَقَدَّمُونَ وتَتَبَاعَدُ وشَدَّ حذف اللام من مُسَبِّسْتُ وظَلَّلْتُ فيقال فيهما مِسْتُ وظَلَّلْتُ بنقل حركة العين إلى الفاء. وتُبَدِّلُ ياءً في اَمَلْتُ شذوذاً فيقال اَمَلَيْتُ. وشَدَّ في المثال حذف الواو من يَضَعُ وَيَسَعُ وَيَقَعُ وَيَدَعُ وَيَذَرُ، ويُطَأُّ مع فتح العين كما ترى.

المفرد	المثنى	الجمع
<p>مَاضِي المَثَل/مثل ماضِي السَّالِم</p> <p>مُضَارَعَةُ</p>		
<p>يَعِدُّ ، تَعِدُ</p> <p>تَعِدُّنَ ، تَعِدِينَ</p> <p>أَعِدُّ</p>	<p>يَعِدَان ، تَعِدَان</p> <p>تَعِدَانِ</p> <p>—</p>	<p>يَعِدُّون ، يَعِدْنَ</p> <p>تَعِدُّونَ ، تَعِدْنَ</p> <p>نَعِدُّ</p>
<p>أَمْرُهُ</p>		
<p>عِدْ ، عِدِّي</p>	<p>عِدَا</p>	<p>عِدُّوا ، عِدْنَ</p>

الفصل الثالث

فِي تَصْرِيفِ الْأَجُوفِ

إِذَا اتَّصَلَ الْأَجُوفُ الثَّلَاثِي بِالضَّمَائِرِ فَإِنْ تَحَرَّكَ لَامُهُ ثُبَّتَ عَيْنُهُ وَإِلَّا حُذِفَتْ. فَيَقَالُ فِي تَصْرِيفِ الْمَاضِيِّ قَامَ قَامًا قَامُوا قَامَتَ قَامَتًا قُمْنَ قُمْتُ قُمْتُمَا قُمْتُمْ قُمْتَ قُمْتُمَا قُمْتُنْ قُمْتُ قُمْنَا. وَفِي تَصْرِيفِ الْمُضَارَعِ يَقُومُ يَقُومَانِ يَقُومُونَ يَقُومَانِ يَقُومِينَ يَقُومَانِ تَقُومَنَّ أَقُومُ تَقُومَنَّ. وَفِي تَصْرِيفِ الْأَمْرِ قُمْ قَوْمًا قُومِي قُومًا قُمْنَ. وَأَمَّا الْمَزِيدُ فَإِنْ أُعْلِتْ عَيْنُهُ كَأَقَامَ وَاسْتَقَامَ جَرَى. كَالثَّلَاثِي وَإِنْ صَحَّتْ كَقَاوِمَ وَقَوِّمَ جَرَى

كَالصَّبْحِجِ (١).

(١) المراد بالصحيح نفيض المعتلّ. أي انه يجري في تصرفه كالصحيح في سلامته من الإلعال الذي يلحق بابه اتصال الضمائر به.

واعلم أن ماضي الثلاثي المحذوف العين (١) إذا كان من مضمومها في المضارع (٢) كقام ضمت فأوّه كقمت وإلا كسرت مطلقاً (٣) كخفت وبعث بخلاف المزيد فإن فأوّه لا تحول عن حكمها كاقمت ونحوه.

جدول يتضمن تصريف الأجوف

ماضي المضموم العين في المضارع

المفرد	المثنى	الجمع
الغيبة الخطاب التكلم	قام ، قامت قامتا ، قمتا قامتا ، قمتا	قاموا ، قمتا قمتن ، قمتن قمتا
مضارعه		
الغيبة الخطاب التكلم	يقوم ، تقوم يقومان ، تقومين يقومان ، تقومين	يقومون ، يقمن يقومون ، يقمن يقومون ، يقمن
أمره		
قم ، قومي	قوما	قوموا ، قمن
ماضي المفتوح العين في المضارع		
الغيبة الخطاب التكلم	خاف ، خافت خفت ، خفت خفت ، خفت	خافوا ، خفن خفتن ، خفتن خفتن ، خفتن

(١) المراد بالمحذوف العين ما تحذف عنه عند اتصاله بالضمير الصحيح لالتقاء الساكنين بينهما وبين لامه كقمت ونحوه.

(٢) أي إذا كان مضموم العين باعتبار أصله لان يقوم مثلاً أصله يقوم فنقلت ضمة الواو إلى ما قبلها كما علمت في باب الإعلال.

(٣) أي سواء كان واوياً أم يائياً مفتوح العين أم مكسورها. ولذلك مثلنا له بخفت وبعث.

المفرد	المثنى	الجمع
مضارعه		
الغيبة	يَخَافُ ، تَخَافُ	يَخَافُونَ ، يَخَفْنَ
الخطاب	تَخَافُ ، تَخَافِينَ	تَخَافُونَ ، تَخَفْنَ
التكلم	أَخَافُ	نَخَافُ
أمره		
خَفْ ، خَافِي	خَافَا	خَافُوا ، خَفْنَ
ماضي المكسور العين في المضارع		
الغيبة	بَاعَ ، بَاعَتْ	بَاعُوا ، يَعْنُ
الخطاب	يَعْتِ ، يَعْتِ	يَعْتُمُ ، يَعْتُنَّ
التكلم	يَعْتُ	يَعْنَا
مضارعه		
الغيبة	يَبِيعُ ، يَبِيعُ	يَبِيعُونَ ، يَبِيعْنَ
الخطاب	يَبِيعُ ، يَبِيعِينَ	يَبِيعُونَ ، يَبِيعْنَ
التكلم	أَبِيعُ	نَبِيعُ
أمره		
بِعْ ، يَبِيعِي	يَبِيعَا	يَبِيعُوا ، يَبِيعْنَ

الفَصْلُ الْارْبَعُ في تَصْرِيفِ النَّاقِصِ

إِذَا اتَّصَلَ النَّاقِصُ بِوَإَوِ الْجَمَاعَةِ أَوْ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ حُذِفَتْ لَامُهُ مُطْلَقاً^(١).
فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ مَفْتُوحَةً بَقِيَتْ عَلَى حُكْمِهَا^(٢). وَإِلَّا لَزِمَتْ الْمُجَانَسَةُ لَهُمَا فِي

(١) أي ماضياً ومضارعاً وأمرأ نحو غزوا ويغزون واغزوا وكذا تغزين واغزي.

(٢) أي ان كانت عين الفعل المتصل بالواو والياء مفتوحة بقيت على فتحها كما نحو غَزَوْا وَتَخَشَّيْنَ. وان لم تكن مفتوحة جازست الضمير في الحركة فيقال رَضُوا وَتَغْرَيْنَ بضم الضاد وكسر الزاي لمجانسة الواو والياء.

الْحَرَكَةِ. وَإِذَا اتَّصَلَ بِضَمِيرِ الْعَائِبَةِ وَمُثَنَّاها فَإِنْ كَانَ مَاضِياً مَقْتُوحَ الْعَيْنِ حُذِفَتْ أَيْضاً. وَتُثَبِتُ دُونَ ذَلِكَ مَعَ الْجَمِيعِ^(١) مَا لَمْ يَكُنْ أَمراً لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ فَإِنَّهُ يُنْبِئُ عَلَى حَذْفِهَا نِيَابَةً عَنِ السَّكُونِ فِي الصَّحِيحِ. غَيْرَ أَنَّ الْمَقْلُوبَةَ مِنْهَا أَلِفاً إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً رُدَّتْ مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ إِلَى أَصْلِهَا^(٢). وَإِلَّا قُلِبَتْ مَعَهُ يَاءٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

[illegible]

وَاعْلَمَ أَنَّ اللَّفِيفَ يَجْرِي آخِرُهُ مُطْلَقاً عَلَى النَّاقِصِ وَأَوَّلَ الْمَفْرُوقِ مِنْهُ عَلَى الْمِثَالِ (٣) فَيُقَاسُ فِي تَصْرِيفِهِ عَلَيْهِمَا.

(١) أي إن الفعل ناقص إذا لم يتصل بالواو كغزوا أو بالياء ككتغزين أو بضمير الغائبة ومشاهما كغزّت وغزّا تثبت لامه فلا تُحذف إلا في أمر المفرد المذكور نحو اغزُ كما ترى في تصريفه.

(٢) أي أن لام الناقص التي تثبت مع الضمير البارز إذا كانت ألفاً ثالثة تُرَدُّ إلى أصلها. وذلك خاصٌّ بالماضي مع التاء ونا وألف المثني ونون الإناث فيقال غزوت ورميتا وكذا غَزَوَا ورمين برء ألف غزا إلى الواو المقلوبة عنها وألف رمى إلى الياء. فإن لم تكن ثالثة قُلِبَتْ ياءً على الإطلاق أي سواء كانت مقلوبةً عن الواو أم عن الياء فيقال أغزيت وأجريت واستدعيت وهلمَّ جرّاً وكذلك يرضيان ويخشيان ونحوهما.

(٣) أي أن لام اللفيف بأسره من المقرون والمفروق تجري مع الضمير على أحكام الناقص في الحذف والإثبات وغيرهما. وفاء المفروق منه تجري على أحكام المثال في حذفها وإثباتها كما علمت.

جدول يتضمن تصريف الناقص واللفيف
ماضي الناقص الواوي المفتوح العين

المفرد	المتنّى	الجمع
الغيبة الخطاب التكلم	غَزَا ، غَزَتْ غَزَوْتَ ، غَزَوْتُ غَزَوْتُ	غَزَوْا ، غَزَوْنَ غَزَوْثُمْ ، غَزَوْثُنَّ غَزَوْنَا
المضارع المضموم العين		
الغيبة الخطاب التكلم	يَغْزُو ، تَغْزُو تَغْزُو ، تَغْزِينَ أَغْزُ	يَغْزُونَ ، يَغْزُونَ تَغْزُونَ ، تَغْزُونَ نَغْزُو
أمره		
أَغْزُ ، أَغْزِي	أَغْزُوا	أَغْزُوا ، أَغْزُونْ
ماضي الواوي المضموم العين		
الغيبة الخطاب التكلم	سَرَوْ ، سَرَوْتَ سَرَوْتَ ، سَرَوْتُ سَرَوْتُ	سَرَوْا ، سَرَوْنَ سَرَوْثُمْ ، سَرَوْثُنَّ سَرَوْنَا
ماضي الياء المفتوح العين		
الغيبة الخطاب التكلم	رَمَى ، رَمَتْ رَمَيْتَ ، رَمَيْتِ رَمَيْتُ	رَمَوْا ، رَمَيْنَ رَمَيْثُمْ ، رَمَيْثُنَّ رَمَيْنَا
المضارع المكسور العين		
الغيبة الخطاب التكلم	يَرْمِي ، تَرْمِي تَرْمِي ، تَرْمِينَ أَرْمِي	يَرْمُونَ ، تَرْمِينِ تَرْمُونَ ، تَرْمِينِ تَرْمِي
أمره		
إَرْمِ ، إَرْمِي	إَرْمِيَا	إَرْمُوا ، إَرْمِينِ

المفرد	المثنى	الجمع
مَاضِي الْيَاءِ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ		
الغيبة	خَشِيَ ، خَشِيتُ	خَشُوا ، خَشِينُ
الخطاب	خَشَيْتَ ، خَشِيتِ	خَشَيْتُمْ ، خَشِيتُنَّ
التكلم	خَشِيتُ	خَشِينَا
المضارعُ المفتوحُ العَيْنِ		
الغيبة	يَخْشَى ، تَخْشَى	يَخْشَوْنَ ، يَخْشِينُ
الخطاب	تَخْشَى ، تَخْشِينَ	تَخْشَوْنَ ، تَخْشِينَ
التكلم	أَخْشَى	نَخْشَى
أَمْرُهُ		
إِخْشَ ، إِخْشَى	إِخْشَا	إِخْشُوا ، إِخْشِينُ
مَاضِي اللَّفِيفِ الْمَفْرُوقِ		
الغيبة	وَقَى ، وَقَتْ	وَقَوْا ، وَقَيْنَ
الخطاب	وَقَيْتَ ، وَقَيْتِ	وَقَيْتُمْ ، وَقَيْتُنَّ
التكلم	وَقَيْتُ	وَقَيْنَا
مُضَارَعُهُ		
الغيبة	يَقِي ، تَقِي	يَقُونُ ، يَقَيْنَ
الخطاب	تَقِي ، تَقِينَ	تَقُونُ ، تَقِينَ
التكلم	أَقِي	نَقِي
أَمْرُهُ		
ق ، قِي	قِيَا	قُوا ، قَيْنَ

الفصل الخامس في تصريف المجهول

إذا صُرِّفَ المجهول جَرَى عَلَى تَصْرِيفِ المَعْلُومِ ^(١) غَيْرَ أَنْ مُضَارَعُ المَعْتَلِّ الفَاءُ تُثَبِّتُ فِيهِ فَاوُهُ مُطْلَقاً كَيُوعَدُ وَيُوقَى. وَمَاضِي الأَجْوَفِ ثَلَاثِيّاً وَخُمَاسِيّاً تُنْقَلُ كَسْرَةً عَيْنُهُ إِلَى مَا قَبْلَهَا مَسْلُوبَ الحَرَكَةِ فَتُقَلِّبُ الواوُ بَعْدَهُ يَاءً وَتُكْسَرُ هَمْزَةُ الوَصْلِ الَّتِي تَقَعُ قَبْلَهُ كَقِيلَ وَإِنْقِيدَ وَإِعْتِيدَ. غَيْرَ أَنَّ الثَّلَاثِيَّ إِذَا حُذِفَتْ عَيْنُهُ مَعَ الضَّمَّائِرِ تَجْرِي فَاوُهُ عَلَى حُكْمِهَا مَعَ المَعْلُومِ مَا لَمْ يَقَعِ إلتِبَاسٌ فَتَجْرِي عَلَى عَكْسِهِ ^(٢). وَجَمِيعُ الأَفْعَالِ فِي بَقِيَةِ أَغْلَالِهَا تَجْرِي عَلَى قِيَاسِ الإِعْلَالِ المَذْكُورِ فِي بَابِهِ ^(٣).

(١) أي أن الصحيح اللام منه يسكن آخره مع الضمير الصحيح ويجانس المعتل كما في المعلوم. والمعتل اللام يجري منه رُمي على تصريف خشبي ونحو يُرْمَى على تصريف يخشى وقس عليه. وأما المعتل الفاء فلا خلاف في ماضيه وإنما الخلاف في مضارعه فإن فاءه تثبت بخلاف المعلوم لفقد كسرة العين المعاضدة لحذفها في معلومه. وأما المعتل العين فلا خلاف في مضارعه وإنما الخلاف في ماضيه من الثلاثي والخماسي فإن كسرة عينه تُنْقَلُ إلى الحرف الذي قبلها وهو فاء فعل وانفعل وناء افتعل وذلك بعد سلب حركته فتسكن عينه بعدها وحينئذٍ تُقَلِّبُ الواو منها ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها وتُكْسَرُ همزة الوصل في الخماسي اتباعاً لكسر ما قبل عينه كما ضُمَّتْ اتباعاً في الصحيح العين.

(٢) أي أن فاءه تُضَمُّ إذا كان من باب نَصَرَ وإلا فُتُكْسَرُ كما في المعلوم. إلا إذا وقع التباس بين المعلوم والمجهول فَيُضَمُّ ما كان يُكْسَرُ معلوماً وَيُكْسَرُ ما كان يُضَمُّ فيقال صِنْتُ بكسر الصاد وَبُعْتُ بضم الياء تنبيهاً على الجهولية بمخالفتي للمعلوم.

(٣) أي أن الأفعال بمجملتها معلومة ومجهولة تجري على بقية طرق الإعلال التي لم تُذكَرْ في تصريفها على قياس الإعلال العام المذكور في باب إعلال حروف العلة فيرجع حكمها إليه، واعلم أن الأمر لا يأتي من المجهول لأن الأمر إنما هو طلب إنشاء الفعل عن الفاعل ولا فاعل في الأفعال المجهولة.

جدول يتضمن تصريف المجهول

مَاضِي السَّالِم

المفرد	المثنى	الجمع
الغيبة الخطاب التكلم	ضَرَبَ ، ضَرَبَتْ ضَرَبْتَ ، ضَرَبْتِ ضَرَبْتُمَا — ضَرَبْتُ	ضَرَبُوا ، ضَرَبْنَ ضَرَبْتُمْ ، ضَرَبْتُنَّ نُضِرَبُ
مُضَارَعَةُ		
الغيبة الخطاب التكلم	يُضَرِبُ ، يُضَرِبُ يُضَرِبَانِ ، يُضَرِبَانِ يُضَرِبَانِ — أُضَرَبُ	يُضَرِبُونَ ، يُضَرِبْنَ يُضَرِبُونَ ، يُضَرِبْنَ يُضَرَبُ
مَاضِي الْمَضَاعَفِ		
الغيبة الخطاب التكلم	مَدَّ ، مَدَّتْ مَدِدْتُ ، مَدِدْتِ مَدِدْتُمَا — مَدِدْتُ	مَدُّوا ، مَدَدْنَ مَدِدْتُمْ ، مَدِدْتُنَّ مَدِدْنَا
مُضَارَعَةُ		
الغيبة الخطاب التكلم	يُمَدُّ ، يُمَدُّ يُمَدُّ ، يُمَدِّينَ أُمَدُّ —	يُمَدُّونَ ، يُمَدَدْنَ يُمَدُّونَ ، يُمَدَدْنَ يُمَدُّ
مَاضِي الْمَهْمُوزِ الْفَاءِ مِثْلَ السَّالِمِ		
مُضَارَعَةُ		
الغيبة الخطاب التكلم	يُؤْخَذُ ، يُؤْخَذُ يُؤْخَذُ ، يُؤْخَذِينَ أُؤْخَذُ —	يُؤْخَذُونَ ، يُؤْخَذْنَ يُؤْخَذُونَ ، يُؤْخَذْنَ يُؤْخَذُ
مَاضِي الْمَهْمُوزِ الْعَيْنِ		
الغيبة	سُئِلَ ، سُئِلَتْ سُئِلْنَا	سُئِلُوا ، سُئِلْنَ

المفرد		المثنى	الجمع
الخطاب	سُئِلْتَ ، سِئِلْتِ	سُئِلْتُمَا	سُئِلْتُمْ ، سِئِلْتُنَّ
التكلم	سُئِلْتُ	—	سُئِلْنَا
مُضَارَعَةُ مِثْلِ السَّالِمِ			
مَاضِي الْمَهْمُوزِ اللَّامِ			
الغيبة	بُرِئَ ، بُرِئَتْ	بُرِئَا ، بُرِئْتَا	بُرِئُوا ، بُرِئُنَّ
الخطاب	بُرِئْتَ ، بُرِئْتِ	بُرِئْتُمَا	بُرِئْتُمْ ، بُرِئْتُنَّ
التكلم	بُرِئْتُ	—	بُرِئْنَا
مُضَارَعَةُ مِثْلِ السَّالِمِ			
مَاضِي الْمِثَالِ الْوَاوِيِّ مِثْلِ السَّالِمِ			
مُضَارَعَةُ			
الغيبة	يُوعَدُ ، تُوعَدُ	يُوعَدَانِ ، تُوعَدَانِ	يُوعَدُونَ ، تُوعَدُونَ
الخطاب	تُوعَدُ ، تُوعَدَيْنِ	تُوعَدَانِ	تُوعَدُونَ ، تُوعَدُنَّ
التكلم	أُوعَدُ	—	تُوعَدُ
مَاضِي الْمِثَالِ الْيَاءِيِّ مِثْلِ السَّالِمِ			
مُضَارَعَةُ			
الغيبة	يُوسَرُ ، تُوسَرُ	يُوسَرَانِ ، تُوسَرَانِ	يُوسَرُونَ ، تُوسَرُونَ
الخطاب	تُوسَرُ ، تُوسَرَيْنِ	تُوسَرَانِ	تُوسَرُونَ ، تُوسَرُنَّ
التكلم	أُوسَرُ	—	تُوسَرُ
مَاضِي الْأَجْوَفِ الْمَضْمُومِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ			
الغيبة	صِيِنَ ، صِيِنَتْ	صِيِنَا ، صِيِنْتَا	صِيِنُوا ، صِيِنُنَّ
الخطاب	صِيِنْتَ ، صِيِنْتِ	صِيِنْتُمَا	صِيِنْتُمْ ، صِيِنْتُنَّ
التكلم	صِيِنْتُ	—	صِيِنْنَا
مُضَارَعَةُ			
الغيبة	يُصَانُ ، تُصَانُ	يُصَانَانِ ، تُصَانَانِ	يُصَانُونَ ، تُصَانُونَ
الخطاب	تُصَانُ ، تُصَانَيْنِ	تُصَانَانِ	تُصَانُونَ ، تُصَانُنَّ

المفرد	المثنى	الجمع
أَصَانٌ	—	أَصَانٌ
مَاضِي الْأَجُوفِ الْمَضْمُونِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ		
يُعَمَّ ، يِعَتَّ يُعَتَّ ، يُعَتَّ يُعَتَّ	يُعَا ، يِعَتَا يُعَتَّمَا —	يُعُوعَا ، يِعَنَ أَوْ بُعَنَ يُعَتُّمَ ، يِعَتَّنَ يُعِنَا
مُضَارَعَةُ مِثْلِ مُضَارِعِ الْمَضْمُونِ الْعَيْنِ		
مَاضِي النَّاقِصِ الْوَائِي		
غُزِي ، غُزِيَتْ غُزِيَتْ ، غُزِيَتْ غُزِيَتْ	غُزِيَا ، غُزِيَتَا غُزِيَتَمَا —	غُزُوا ، غُزِينَ غُزِيَتُمْ ، غُزِيَتُنَّ غُزِينَا
مُضَارَعَةُ		
يُعْزَى ، تُعْزَى تُعْزَى ، تُعْزَى أُعْزَى	يُعْزِيَان ، تُعْزِيَان تُعْزِيَان —	يُعْزَوْنَ ، يُعْزَيْنَ تُعْزَوْنَ ، تُعْزَيْنَ تُعْزَى
مَاضِي النَّاقِصِ الْيَّاعِي مِثْلِ الْوَائِي		
مُضَارَعَةُ		
يُرْمَى ، تُرْمَى تُرْمَى ، تُرْمَى أُرْمَى	يُرْمِيَان ، تُرْمِيَان تُرْمِيَان —	يُرْمَوْنَ ، يُرْمَيْنَ تُرْمَوْنَ ، تُرْمَيْنَ تُرْمَى

إِلْفِظُكَ السَّائِسُ

فِي أَحْكَامِ الْفِعْلِ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ

يُلْحَقُ آخِرُ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ نُونٌ مُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ أَوْ خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ لِلتَّأْكِيدِ. وَهِيَ تَخْتَصُّ بِالْأَمْرِ وَالْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ فِي سِيَاقِ قَسَمٍ أَوْ طَلَبٍ

كَالِاسْتِفْهَامِ وَالنَّهْيِ وَنَحْوَهُمَا^(١). وَالْفِعْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ آخِرَهُ مُتَّصِلًا بِالنُّونِ
فَيُنْبِئُ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ كَاضْرِبَنَّ وَلَا تَضْرِبَنَّ. فَإِنْ كَانَ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ
بِسَبَبِ السَّكُونِ^(٢) رُدَّ إِلَيْهِ كَقَوْمَنَ وَارْمِنَنَّ. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلًا عَنْهَا وَهُوَ
أَمَّا أَنْ يُفْصَلَ بِنُونِ الْإِنَاثِ فَيُفْصَلُ بَيْنَ التَّوْنَيْنِ بِالْفِ. أَوْ بِغَيْرِهَا^(٣) فَيُحَذَفُ
الْفَاصِلُ مَا لَمْ يَكُنْ أَلِفًا وَتَسْتَمِرُّ لَامُ الْفِعْلِ عَلَى حَرَكَتِهَا. غَيْرَ أَنَّ التَّوْنَ لَا تَقَعُ
بَعْدَ الْأَلِفِ مُطْلَقًا إِلَّا مُشَدَّدَةً. وَهِيَ تُكْسَرُ هُنَاكَ^(٤) تَشْبِيهَا لَهَا بِنُونِ التَّثْنِيَةِ.
فَيَقَالُ لَا تَضْرِبَنَّ لِلْإِنَاثِ. وَاضْرِبَنَّ بِضَمِّ اللَّامِ لِلذَّكَورِ وَبِكَسْرِهَا لِلْأُنْثَى
وَعَلَى هَذَا يَجْرِي التَّوَكِيدُ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ. غَيْرَ أَنَّ النَّاقِصَ إِذَا كَانَ مَفْتُوحَ
الْعَيْنِ تَثَبَّتْ أَيْضًا مَعَهُ وَأَوْ الْجَمْعُ مَضْمُومَةً كَاخْشَوْنَ. وَيَأْءُ الْمُخَاطَبَةُ مَكْسُورَةً
كَارْضِينَ. وَلَا خِلَافَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

(١) أما في القسم فالغالب أن يكون مثبتاً مؤكداً باللام غير منفصل عنها نحو والله لافعلن. والنون لازمة له في هذه
الصورة. وإذا لم يكن كذلك فإن كان منفياً قل تأكيده وإن كان منفصلاً عن اللام امتنع. وأما في الطلب فإنه
جنسٌ يشمل التمني أيضاً نحو ليتك تفعلن. والترجي نحو لعلك تفعلن. والعرض والتخفيض نحو ألا تفعلن.
وهلاً تفعلن. وقل تأكيد المنفي نحو قولك لا يخلن.

(٢) هذا يشمل نحو قم فإن الواو حذفت فيه لسكون الميم بعدها. ونحو ارم فإن ياءه حذفت أيضاً لنيابتها عن
السكون كما علمت. فإذا اتصلت بهما نون التوكيد ردت الواو لتحرك ما بعدها والياء لنياء الفعل على
الفتح.

(٣) أي بغير النون تريد واو الجمع وألف الاثنين وياء المخاطبة. فإن الواو والياء تُحذفان لالتقاء الساكنين بين
إحداهما ونون التوكيد سواء كانت خفيفة أم مشددة باعتبار النون المدغمة فيها. فيقال اضربن يا رجال بضم
الياء ولا تضربن يا هند بكسرها. لأن الأصل اضربون واضربين فلما حذفت الواو والياء بقيت الياء على
ضمها في الأول وكسرها في الثاني. وإلى ذلك أشرنا بقولنا وتستمر لأم الفعل على حركتها. وأما الف المثني
فلا تُحذف لأن ما قبلها مفتوح فإذا حذفت التيس فعل الاثنين بفعل الواحد لفتح النون بدونها ولذلك يقال
اضربان بإثبات الألف.

(٤) أي تُكسر بعد الألف مطلقاً سواء كانت للفصل بين نون الإناث ونون التوكيد أم كانت ضمير المثني.

جدول يتضمن تصريف الفعل مع نون التوكيد المشددة
مُضَارِع السَّالِم

المفرد	المتنّى	الجمع
الغيبة	يَضْرِبَنَّ ، تَضْرِبَنَّ	يَضْرِبُونَ ، يَضْرِبُونَ
الخطاب	تَضْرِبَنَّ ، تَضْرِبَنَّ	تَضْرِبُونَ ، تَضْرِبُونَ
التكلم	أَضْرِبَنَّ	تَضْرِبَنَّ
أمره		
إَضْرِبَنَّ ، إَضْرِبَنَّ	إَضْرِبَنَّ	إَضْرِبُونَ ، إَضْرِبُونَ
مُضَارِع الْأَجُوف		
الغيبة	يَقُومَنَّ ، تَقُومَنَّ	يَقُومُونَ ، يَقُومُونَ
الخطاب	تَقُومَنَّ ، تَقُومَنَّ	تَقُومُونَ ، تَقُومُونَ
التكلم	أَقُومَنَّ	تَقُومَنَّ
أمره		
قُومَنَّ ، قُومَنَّ	قُومَنَّ	قُومُونَ ، قُومُونَ
مُضَارِع النّاقص المضموم العين		
الغيبة	يَعْزُونَ ، تَعْزُونَ	يَعْزُونَ ، يَعْزُونَ
الخطاب	تَعْزُونَ ، تَعْزُونَ	تَعْزُونَ ، تَعْزُونَ
التكلم	أَعْزُونَ	تَعْزُونَ
أمره		
أَعْزُونَ ، أَعْزُونَ	أَعْزُونَ	أَعْزُونَ ، أَعْزُونَ
مُضَارِع النّاقص المفتوح العين		
الغيبة	يَخْشَيْنَنَّ ، تَخْشَيْنَنَّ	يَخْشَوْنَ ، يَخْشَوْنَ
الخطاب	تَخْشَيْنَنَّ ، تَخْشَيْنَنَّ	تَخْشَوْنَ ، تَخْشَوْنَ
التكلم	أَخْشَيْنَنَّ	تَخْشَيْنَنَّ

المفرد	المثنى	الجمع
أَمْرُهُ		
إِخْشَيْنَ ، إِخْشَيْنَ	إِخْشَيَانِ	إِخْشَوْنَ ، إِخْشَيْنَانِ
مُضَارِع الناقص المكسور العين		
يَرْمِيَنَّ ، تَرْمِيَنَّ	يَرْمِيَانِ ، تَرْمِيَانِ	يَرْمُونُ ، يَرْمِيْنَانِ
تَرْمِيَنَّ ، تَرْمِيَنَّ	تَرْمِيَانِ	تَرْمُونُ ، تَرْمِيْنَانِ
أَرْمِيَنَّ	—	أَرْمِيْنُ
أَمْرُهُ		
إِرْمِيَنَّ ، إِرْمِيَنَّ	إِرْمِيَانِ	إِرْمُونُ ، إِرْمِيْنَانِ

تَصْرِيفُ الْفِعْلِ مَعَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ

مُضَارِع السَّالِمِ

المفرد	المثنى	الجمع
يَضْرِبَنَّ ، تَضْرِبَنَّ	—	يَضْرِبُونُ
تَضْرِبَنَّ ، تَضْرِبَنَّ	—	تَضْرِبُونُ
أَضْرِبَنَّ	—	نَضْرِبُونُ
أَمْرُهُ		
إِضْرِبَنَّ ، إِضْرِبَنَّ	—	إِضْرِبُونُ
مُضَارِع الْأَجْوَفِ		
يَقُومَنَّ ، تَقُومَنَّ	—	يَقُومُونُ
تَقُومَنَّ ، تَقُومَنَّ	—	تَقُومُونُ
أَقُومَنَّ	—	أَقُومُونُ
أَمْرُهُ		
قُومَنَّ ، قُومَنَّ	—	قُومُونُ

المفرد	المثنى	الجمع
مُضَارِع الناقص المضموم العين		
الغيبة	يَعْزُونَ ، تَعْزُونَ	يَعْزُونَ
الخطاب	تَعْزُونَ ، تَعْزُونَ	يَعْزُونَ
التكلم	أَعْزُونَ	تَعْزُونَ
أَمْرُهُ		
	أَعْزُونَ ، أَعْزُونَ	أَعْزُونَ
مُضَارِع الناقص المفتوح العين		
الغيبة	يَخْشِينَ ، تَخْشِينَ	يَخْشُونَ
الخطاب	تَخْشِينَ ، تَخْشِينَ	تَخْشُونَ
التكلم	أَخْشِينَ ، إِخْشِينَ	نَخْشِينَ
أَمْرُهُ		
	إِخْشِينَ ، إِخْشِينَ	إِخْشُونَ
مُضَارِع الناقص المكسور العين		
الغيبة	يَرْمِينَ ، تَرْمِينَ	يَرْمُونَ
الخطاب	تَرْمِينَ ، تَرْمِينَ	تَرْمُونَ
التكلم	أَرْمِينَ	تَرْمِينَ
أَمْرُهُ		
	إِرْمِينَ ، إِرْمِينَ	إِرْمُونَ

البَابُ الْخَامِسُ

في تَصْرِيفِ الْأَسْمَاءِ الْمَشَارِكَةِ لِلْفِعْلِ وَإِعْلَالِهَا
وفيه ثَلَاثَةُ فُصُولٍ

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

في أَحْكَامِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي التَّصْرِيفِ

تَتَصَرَّفُ الْأَسْمَاءُ الْمَشَارِكَةُ لِلْفِعْلِ^(١) فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَغَيْرَهُمَا كَمَا
يَتَصَرَّفُ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ. غَيْرَ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ مَا لَمْ يَدَلَّ عَلَى
عَدَدٍ أَوْ نَوْعٍ كَضَرْبَتُهُ ضَرْبَتَيْنِ وَقَلْتُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالًا. وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ فَلْيَلْزَمْ
الْأَفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ مَا لَمْ يُضَفَّ إِلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ يُعَرَّفَ بِأَلٍ فَيَجُوزُ تَصْرِفُهُ فِي الْأَوَّلِ
كَهَنْدٌ فَضَلَى النِّسَاءِ وَيَجِبُ فِي الثَّانِي كَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ الْأَفْضَلَيْنِ وَقَسَّ عَلَيْهِ^(٢).
وَأَمَّا إِعْلَالُهَا فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

(١) هذا يشمل ما كان مشتقاً من الفعل وما كان الفعل مشتقاً منه. فيعمُّ المصدر واسم الفاعل والمفعول وغيرهما من المشتقات. وقولنا قلت في المسئلة أقوالاً متنوعة باعتبار تفاوتها في الأحكام لا باعتبار تكررها في الحدود.

(٢) أي أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من الإضافة وآل يكون مفرداً مذكراً من الجميع نحو زيدٌ أفضل من الغلامين والحُرَّتَانِ أفضل من الأمتين، والعلماء أفضل من الجهلاء والمؤمنات أفضل من الكافرات فلا يُؤنث ولا يثنى ولا يُجمع. فإن أضيف إلى معرفةٍ جاز تَصْرِفُهُ عَلَى قَلَّةٍ وَضَعْفٍ حَمَلًا عَلَى الْمَعْرِفِ بِأَلٍ فَيَقَالُ هُمَا أَفْضَلُ الْقَوْمِ وَهُمْ أَفْضَلُهُمْ وَهَلُمَّ جَرًّا وَإِنَّمَا قِيدْنَا الْإِضَافَةَ بِكَوْنِهَا إِلَى مَعْرِفَةٍ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى نَكْرَةٍ يَلْزَمُ الْأَفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ كَالْجَرْدِ نَحْوُ أَنْتَ أَفْضَلُ رَجُلٍ وَهُمَا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ وَهِيَ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ وَهَلُمَّ جَرًّا. وَأَمَّا الْمَعْرِفُ بِأَلٍ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مِنَ التَّصْرِيفِ نَحْوُ الرَّجُلِ الْأَفْضَلِ وَالْمَرْأَةِ الْفُضْلَى وَكَذَا الْأَفْضَلَانِ وَالْفُضْلَيَانِ وَالْأَفْضَلُونَ وَالْفُضْلِيَّاتُ وَقَسَّ عَلَى كُلِّ مَا ذَكَرَ.

الفَصْلُ الثَّانِي

فِي إِعْلَالِ الْمَصْدَرِ

إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ مَكْسُورَ الْفَاءِ مِنَ الْمِثَالِ الْمَحذُوفَةِ فَاءُهُ فِي الْمَضَارِعِ أَوْ كَانَ مِنَ الْأَجُوفِ الْمُعْتَلَّةِ عَيْنُهُ رُبَاعِيًّا وَسَدَا سِيًّا ثُلُقَى حَرَكَةُ فَاءِ الْمِثَالِ عَلَى عَيْنِهِ وَثَقَلَبُ عَيْنِ الْأَجُوفِ أَلْفًا فَتُحَذَفُ الْوَاوُ وَإِحْدَى الْأَلْفَيْنِ وَيُعَوِّضُ عَنْهُمَا بِالتَّاءِ فِي آخِرِهِ كَالْعِدَّةِ وَالْإِقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ^(١). وَإِنْ كَانَ مِنَ النَّاقِصِ فَإِنْ وَقَعَتْ لَامُهُ طَرَفًا^(٢) بَعْدَ أَلْفٍ قُلِبَتْ هَمْزَةٌ كَالرَّجَاءِ وَالِاسْتَقْصَاءِ. وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ ضِمَّةٍ قُلِبَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً وَالْوَاوُ يَاءٌ كَالْتَرَجِّيِ وَالتَّرَاضِيِ^(٣). وَيَجْرِي فِي غَيْرِ ذَلِكَ عَلَى طَرَقِ الْإِعْلَالِ الْمَعْلُومَةِ.

(١) أَي أَنَّ الْمَصْدَرِ الْمَكْسُورَ الْفَاءِ مِنَ الْمِثَالِ الْوَائِي الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ تُنْقَلُ حَرَكَةُ فَاءِهِ إِلَى عَيْنِهِ فَتَسْكُنُ الْفَاءُ. وَمِنْ ثَمَّ تُحَذَفُ لَامَتَانِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ وَيُعَوِّضُ عَنْهَا بِالتَّاءِ فِي آخِرِهِ فَيَقَالُ فِي مَصْدَرٍ وَعَدَ عِدَّةٌ أَصْلُهَا وَعَدٌّ فَأُعْلِلَ الْإِعْلَالُ الْمَذْكُورُ.

مَصْدَرِ الْأَجُوفِ الْمَذْكُورِ ثَقَلَبُ عَيْنِهِ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَتُلْتَقِي مَعَ أَلْفِ الْمَصْدَرِ. وَمِنْ ثَمَّ تُحَذَفُ إِحْدَاهُمَا دَفْعًا لِلتَّنَاقُضِ السَّاكِنِينَ وَيُعَوِّضُ عَنْهَا بِالتَّاءِ فِي آخِرِهِ. فَيَقَالُ فِي مَصْدَرِ أَقَامَ وَاسْتَقَامَ إِقَامَةً وَأَسْتَقَامَةً أَصْلُهَا أَقْوَامٌ وَاسْتَقْوَامٌ فَجَرَى عَلَيْهِمَا الْإِعْلَالُ الْمَذْكُورُ. وَقَيَّدْنَا الْأَجُوفَ بِالْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ أَيِ الَّذِي تُعْلَلُ عَيْنُهُ احْتِرَازًا عَمَّا تَصَحُّ عَيْنُهُ كَقَاوَمَ وَنَحْوَهُ فَإِنْ مَصْدَرُهُ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ الْإِعْلَالُ.

(٢) وَقَيَّدْنَا لَامَ النَّاقِصِ بِوُقُوعِهَا طَرَفًا احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ غِبَاوَةٍ وَدَرَايَةٍ فَإِنْ لَامُهُمَا لَا تُقَلَّبُ لَوُقُوعِهَا حَشَوًا.

(٣) أَي أَنَّ لَامَ النَّاقِصِ فِي التَّفْعَلِ وَالتَّفَاعُلِ لَا يَبْدُءُ مِنْ قَلْبِ الضَّمَّةِ الَّتِي قَبْلَهَا كَسْرَةٌ فَإِنْ كَانَتْ وَاوًا قُلِبَتْ يَاءٌ لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا وَإِنْ كَانَتْ يَاءً بَقِيَتْ عَلَى حَالِهَا. وَذَلِكَ لِأَنَّ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ بِالْحَرَكَةِ مَا آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضِمَّةٌ فَلَوْ بَقِيَتْ الضَّمَّةُ قَبْلَهَا ثَبِتَ الْوَاوُ وَلَزِمَ قَلْبُ الْيَاءِ وَاوًا أَيْضًا لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ كَمَا مَرَّ. وَقِيلَ بَلْ قَلْبُ الْوَائِي يَاءً سَابِقٌ فِي الْوَائِيِ ثُمَّ ثَقَلَبُ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لَتَسْلَمَ الْيَاءُ عَنِ الْوَائِيِ. وَلِذَلِكَ ثَقَلَبُ أَيْضًا فِي الْبَائِيِ. وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَطَابَقَةً لِحُكْمِ الْإِعْلَالِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ مَا ذُكِرَ مِنْ حُكْمِ النَّاقِصِ مَطْرُودٌ فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَصَرِّفَةِ^(١)
فَقَسَ عَلَيْهِ بِالِاسْتِقْرَاءِ.

إِلْفَضِلُ الثَّالِثِ

فِي إِعْلَالِ بَقِيَّةِ التَّصَارِيفِ

إِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ ثَلَاثِيًّا مِنَ الْأَجُوفِ قُلِبَتْ عَيْنُهُ هَمْزَةً كَقَائِلِ
وَبَائِعِ^(٢). وَإِلَّا جَرَى عَلَى إِعْلَالِ مَا يُجَارِيهِ مِنَ الْأَفْعَالِ^(٣). وَكَذَلِكَ يَجْرِي
أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَجُوفِ فَلَا يُعْلَلُ كَأَطُولَ وَأَطِيبَ^(٤). وَبَيْنَهُمَا
الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ^(٥). فَإِنَّهَا تَجْرِي عَلَى حُكْمِ مَا يُجَارِيهَا مِنْهُمَا. وَإِذَا كَانَ اسْمُ
الْمَفْعُولِ ثَلَاثِيًّا تُحْذَفُ وَآوُهُ مِنَ الْأَجُوفِ سَاكِنِ الْعَيْنِ مُطْلَقًا مَضْمُومَ الْفَاءِ فِي

(١) أَي أَنَّ قَلْبَ اللَّامِ هَمْزَةً وَالضَّمَّةُ كَسْرَةٌ وَالْوَاوُ يَاءٌ مَطْرُودٌ فِي غَيْرِ الْمَصَادِرِ أَيْضًا كَكَسَاءٍ وَرَدَاءٍ وَأَذَلٍّ جَمَعَ دَلُو
عَلَى مِثَالِ أَفْعَلٍ. وَهُوَ الْقِيَاسُ فِي هَذِهِ النِّظَائِرِ.

(٢) ذَكَرْنَا هُنَا الْحَاصِلَ مِنَ الْإِعْلَالِ. وَإِمَّا طَرِيقَ التَّحْصِيلِ فِيهِ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا قَاوِلَ وَيَابِعَ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بَعْدَ الْأَلْفِ وَهُمْ
لَا يَعْتَدُونَ بِالْأَلْفِ لَكُونِهَا حَاجِزًا غَيْرَ حَصِينٍ فَكَأَنَّهَا لَا حَاجِزَ. وَمِنْ ثَمَّ قُلِبَتْ الْعَيْنُ فِيهِمَا أَلْفًا لِنَحْرُكِهَا
وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا فَالْتَقَى سَاكِنَانِ. وَحِينَئِذٍ وَجِبَ تَحْرِيكُ هَذِهِ الْأَلْفِ دُونَ إِسْقَاطِ إِحْدَى الْأَلْفَيْنِ لِقَلَّةٍ يَلْتَبَسُ
بِالْمَاضِي. وَإِذَا تَحَرَّكَتِ الْأَلْفُ صَارَتْ هَمْزَةً لِأَنَّهَا أَقْرَبُ الْحُرُوفِ إِلَيْهَا.

(٣) أَي إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَلَاثِيًّا مِنَ الْأَجُوفِ بَأَنَّ يَكُونُ مِنْ مَزِيدِ الْأَجُوفِ أَوْ مِنَ النَّاقِصِ مُطْلَقًا جَرَى عَلَى إِعْلَالِ الْفِعْلِ
الَّذِي يَنْطَبِقُ عَلَى حُكْمِهِ. فَيَجْرِي مِثْلًا عَلَى إِعْلَالِ يَخْتَارُ وَمُسْتَقِيمٌ عَلَى إِعْلَالِ يَسْتَقِيمُ وَالْمُرْتَضَى عَلَى
إِعْلَالِ يَرْضَى. وَأَمَّا نَحْوُ الدَّاعِي فَيَجْرِي عَلَى إِعْلَالِ رَضِيَ مِثْلًا وَلِذَلِكَ قُلْنَا يَجْرِي عَلَى إِعْلَالِ مَا يُجَارِيهِ وَلَمْ
نَقُلْ عَلَى إِعْلَالِ فَعْلِهِ لِعَدَمِ الْمِطَابَقَةِ بَيْنَهُمَا.

(٤) أَي أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِذَا كَانَ مِنَ النَّاقِصِ أَوْ اللَّفِيفِ يَجْرِي كَذَلِكَ. فَيُعْلَلُ أَنْقَى بِإِعْلَالِ يَنْقَى وَأَوْفَى بِإِعْلَالِ
أَوْحَى وَهَلَمْ جَرًّا. وَأَمَّا الْأَجُوفُ فَلَا يُعْلَلُ لِفَلَا تَقَوَّتِ الصَّبِغَةُ الْمَشْعُرَةَ بِالتَّفْضِيلِ.

(٥) أَي أَنَّهَا تَتَنَاوَلُ حُكْمَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ. فَيُعْلَلُ الشَّجِي كَالْمُرْتَضَى وَالْأُخْرَى كَالْأَفْوَى وَلَا يُعْلَلُ الْأَسْوَدُ
وَالْأَبْيَضُ كَمَا لَا يُعْلَلُ الْأَطُولُ وَالْأَطِيبُ.

الوَائِي كَمَصُون وَمَكْسُورَهَا فِي الْيَائِي كَمْبِيع^(١). وَثَقَلَبَ يَاءٌ فِي النَّاقِصِ غَيْرِ
مَضْمُومِ الْعَيْنِ فَتَدْغَمُ فِي لَامِهِ مَكْسُوراً مَا قَبْلَهَا كَمَرْضِيٍّ وَمَرْمِيٍّ^(٢). وَإِنْ كَانَ
مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي جَرَى حُكْمُ الْإِعْلَالِ كَالْمَضْيِقِ وَالْمَرْمَى وَالْمِيزَانَ مَا لَمْ تَكُنْ
الْأَلَّةُ مِنَ الْأَجُوفِ فَلَا تُعَلُّ كَمَقْوَدٍ وَمَرْوَحَةٍ وَنَحْوَهُمَا. وَسَائِرُ الْأَبْوَابِ فِي
جَمِيعِ الْأَبْنِيَةِ يَجْرِي حُكْمُهُ الْمَفْرُوضُ لَهُ فِي الْإِعْلَالِ وَغَيْرِهِ مُطْلَقاً^(٣).

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا يُعَلُّ مِنْ جَمْعِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ يَتَرْتَّبُ إِعْلَالُهُ عَلَى إِعْلَالِ
فِعْلِهِ. فَلَا يُعَلُّ مَا لَمْ يَقَعْ الْإِعْلَالُ فِي فِعْلِهِ كَالْجَوَارِ وَالْمَبَايَعَةِ وَالْمَجَاوِرِ
وَالْمُتَضَاقِقِ. وَقِسْ عَلَيْهِ.

(١) ذَكَرْنَا هُنَا حَاصِلَ الْإِعْلَالِ أَيْضاً. وَأَمَّا طَرِيقُ التَّحْصِيلِ فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي مَصُونٍ وَمَبِيعٍ مَضْمُونٌ وَمَبِيعٌ. فَتَقَلَّتْ
ضَمَّةُ الْعَيْنِ فِيهِمَا إِلَى الْفَاءِ وَحُذِفَتْ وَאו مَفْعُولٌ لَاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ثُمَّ كَسِرَتْ فَاءُ الْيَائِي لِتَسْلَمَ يَأْؤُهُ كَمَا
كُسِرَتْ فِي بَيْضٍ وَنَحْوِهِ. وَشَدَّ مَقْوُولٌ وَمَدُونٌ وَمَقْوُودٌ وَمَخِيوطٌ وَمَدِيُونٌ بِتَصْحِيحِ الْعَيْنِ.

(٢) أَيُّ أَنْ وَاوِ اسْمُ الْمَفْعُولِ تَقَلَّبَ بَاءٌ فِي النَّاقِصِ الَّذِي لَيْسَ مَضْمُومِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ فَتَدْغَمُ فِي لَامِهِ عَلَى قَانُونِ
الْإِعْلَالِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْوَائِ وَالْيَاءِ كَمَا فِي سَيِّدٍ وَنَحْوِهِ. وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْإِعْلَالِ. ثُمَّ تُكْسَرُ عَيْنُهُ
زِيَادَةً عَلَى مَا عُرِفَتْ هُنَاكَ لِتَسْلَمَ الْيَاءُ. وَلِهَذَا أَعْدَدْنَا الْكَلَامَ عَلَى إِعْلَالِهِ هُنَا. فَيَقَالُ مَرْضِيٌّ وَمَرْمِيٌّ فِي مَرْضُويٍّ
وَمَرْمُويٍّ. وَأَمَّا الْمَضْمُومِ الْعَيْنِ فَلَيْسَ فِيهِ غَيْرُ الْإِدْغَامِ كَمَدْعُوٍّ. وَأَمَّا الْمَزِيدُ فَيَجْرِي عَلَى إِعْلَالِ فِعْلِهِ وَهُوَ
الْمَضَارِعُ الْمَجْهُولُ مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِنَا مُطْلَقاً فَيَجْرِي مُقَامَ عَلَى إِعْلَالِ يُقَامُ وَمُعْطَى عَلَى إِعْلَالِ
يُعْطَى وَهَلَمْ جَرّاً.

(٣) أَيُّ أَنَّ بَقِيَّةَ أَبْوَابِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْمَضَاعِفِ وَالْمَهْمُوزِ وَالْمَثَالِ وَاللَّفِيفِ فِي جَمِيعِ أَبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ
وَالْمَفْعُولِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَالْأَلَّةِ تَجْرِي عَلَى الْحُكْمِ الْمَفْرُوضِ لَهَا فِي الْإِدْغَامِ وَالْإِعْلَالِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى الْهَمْزَةِ
وَحُرُوفِ الْعِلَّةِ كَمَا عُرِفَتْ ذَلِكَ فِي مَوَاطِنِهِ.

البَابُ السَّالِسُ

في الاسمِ وأحكامه وفيه أربعة فصول الفَصْلُ الأوَّلُ

في حقيقة الاسمِ وبيان ما يتصرف منه

الاسمُ ما دلَّ على معنى في نفسه غيرَ مُقْتَرَنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ. والمتَّصَرَفُ مِنْهُ إمَّا مُشْتَقٌّ كَمَا عَلِمْتَ. أو اسم جنسٍ كَرَجُلٍ. أو عِلْمٌ كَزَيْدٍ. وسَيَأْتِي اسْتِيفَاءُ ذَلِكَ^(١).

الفَصْلُ الثَّانِي

في حكم أبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ

أَقْلُ مَا يُوَضَّعُ عَلَيْهِ الْاسْمُ الْمُتِمَكَّنُ^(٢) ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ. وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَمَحْذُوفٌ مِنْهُ أو مَزِيدٌ فِيهِ كَمَا سَتَرَى. وَالْمَحْذُوفُ مِنْهُ أَقْلُ مَا يَبْقَى عَلَى حَرْفَيْنِ كَدَمٍ. وَالْمَزِيدُ فِيهِ أَكْثَرُ مَا يَنْتَهِي إِلَى سَبْعَةٍ

(١) أي بحسب وضعه. فلا يشكل بنحو ضارب لأنه قد تضمن الزمان اشتقاقه من الفعل فلا ينقض به التعريف لتطفل الزمان عليه بعارضٍ كما لا يشكل بنحو ليس لأنها قد انسلخت عن الزمان بعارض الجمود فلم ينتقض بها تعريف الفعل.

(٢) قولنا الاسم المتمكن احترازٌ عن الأسماء غير المتصرفة. فإنها توضع على حرفٍ واحدٍ كتاء الضمير أو على حرفين كمن الموصولة. واعلم أن الحرف المحذوف يكون في الغالب واواً كما في أب واخ وحم وهن وغد ودم وابن واسم. وقد يكون ياءً كما في يد وثبة وعزة وهما بمعنى جماعة وقلة وهي اسم لعبة. وقد يكون هاءً كما في فم واست فإن أصلهما فوةً وستةً. وأما شفة وستة وعضة بمعنى فرقة ففيل المحذوف منهن الواو وقيل الهاء. وكذلك الخلاف في دم بين الواو والياء.

كَحَنْدَقُوقَى. غَيْرَ إِنَّ الْمَحذُوفَ قَدْ يَسْتَمِرُّ عَلَى حَذْفِهِ كَمَا رَأَيْتَ. وَقَدْ يُعَوِّضُ عَنْهُ يَهْمَزَةٌ وَصَلٌ فِي الْأَوَّلِ كَابِن. أَوْ يَتَأَيَّ فِي الْآخِرِ كَشَفَةٌ. وَكُلُّ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ^(١) مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ.

الْفَضِيلُ الثَّلَاثُ فِي أَوْزَانِ الْأَسْمَاءِ الْمَجْرَدَةِ

إِذَا كَانَ الْإِسْمُ الْمَجْرَدُ ثَلَاثِيًّا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي كَفَرَسَ، أَوْ مَضْمُومَهُمَا كَعَنْقُ. أَوْ مَكْسُورَهُمَا كَابِل. أَوْ مَضْمُومِ الثَّانِي أَوْ مَكْسُورُهُ مَعَ فَتْحِ الْأَوَّلِ كَرَجُلٌ وَكَيْد. أَوْ مَفْتُوحُهُ مَعَ ضَمِّ الْأَوَّلِ أَوْ كَسْرِهِ كَصُرْدَ وَعَنْب. أَوْ سَاكِنُهُ مَعَ الْجَمْعِ كَقَلْبٍ وَقُفْلٍ وَحِمْلٍ. وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ كَجَعْفَرٍ. أَوْ مَضْمُومَهُمَا كَعُصْفُرٍ. أَوْ مَكْسُورَهُمَا كَقِرْمِزٍ. أَوْ مَفْتُوحِ الثَّانِي مَعَ كَسْرِ الْأَوَّلِ كَدِمَقْسٍ. أَوْ الثَّلَاثِ كَدِرْهَمٍ. وَإِنْ كَانَ خُمَاسِيًّا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالرَّابِعِ كَسَفَرَجَلٍ. أَوْ مَضْمُومِ الْأَوَّلِ مَفْتُوحِ الثَّانِي مَكْسُورِ الرَّابِعِ كَقُدْعَمِيلٍ. أَوْ مَكْسُورِ الْأَوَّلِ مَفْتُوحِ الثَّلَاثِ كَرُبُجْفَرٍ. وَغَيْرَ ذَلِكَ نَادِرٌ ^(٢).

(١) أَشْرْنَا بِقَوْلِنَا هَذِهِ الْأَسْمَاءُ إِلَى مَا لَا يَشَارِكُ الْفِعْلَ. فَإِنَّ الزِّيَادَةَ وَالْحَذْفَ وَالتَّعْوِيزَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَشَارِكَةِ لِلْفِعْلِ قِيَاسٌ فِيهَا كَمَا عَلِمْتَ فِي مَا مَضَى.

(٢) الْإِشَارَةُ بِقَوْلِنَا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَى جَمِيعِ هَذَا الْبَابِ كُدُبُلٍ فِي الثَّلَاثِي بَضْمٍ فَكُسِرَ اسْمًا لِدَوَائِيَّةٍ وَعُلِيطَ فِي الرَّبَاعِي بَضْمٍ فَفُتِحَ فَكُسِرَ لِلْقَطِيعِ مِنَ الْغَنَمِ. وَجَحْمَرِشٍ فِي الْخُمَاسِي يَفْتَحُ الْأَوَّلُ وَالثَّلَاثُ وَكُسِرَ الرَّابِعُ لِلْمَجْزُورِ الْكَبِيرَةِ. وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ نَوَادِرِ الْأَسْمَاءِ.

الفصل الرابع

في تذكير الأسماء وتأنيتها

الأصل في الاسم التذكير فهو يستعني عن العلامة. فإن كان مؤنثاً لزمته علامة التأنيث. وهي إمّا التاء كفاطمة. وإمّا الألف مقصورة كسلمى. أو ممدودة كخنساء. غير أنّ التاء قد تكون ظاهرة كما رأيت فيننى آخره قبلها على الفتح^(١). وقد تكون مقدرة كهند فيستمر على حكمه^(٢). ويقال للمؤنث مع العلامة الظاهرة لفظي ومع المقدرة معنوي.

واعلم أنّ المؤنث إن كان بإزائه مذكراً كالمرأة مع الرجل فهو حقيقي وإلا فمجازي كالخيمة والدار.

(١) أي أن ما قبلها منه يلزم الفتح لأن الإعراب ينتقل إليها كما ينتقل إلى باء النسبة في الأسماء المنسوبة. غير أن الفتح قد يكون لفظاً كما في فاطمة وقد يكون تقديرًا في فناء لأن أصلها فتية فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٢) أي أن التاء إذا لم تكن ملفوظة فلا بد أن تكون مقدرة لضرورة العلامة كما في هند فإن التاء مقدرة فيها ولذلك تظهر في تصغيرها فيقال هندية لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. وإذا كانت هذه التاء غير ظاهرة في اللفظ لم يبن عليها حكم لفظي فيستمر آخر الاسم على حكمه الذي يقتضيه في الإعراب والبناء. فيعرب نحو هند منصرفاً أو غير منصرفٍ ويبنى على الكسر نحو حذام ولا عبرة بالتاء المقدرة.

البَابُ السَّابِعُ

في التثنية والجمع وأحكامهما وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في حقيقة التثنية وأحكامها

التثنية ضمُّ مفردٍ إلى مثله^(١) لفظاً^(٢) بزيادةٍ في آخره كالرجلين. وهي تجري في جميع الأسماء على سننٍ واحدٍ^(٣). غير أنَّ المقصور إذا كانت ألفه ثالثةً مقلوبةً عن الواو رُدَّتْ إلى أصلها فيقال في العصا عَصَوَان. وإلاَّ قُلِبَتْ ياءٌ على الإِطلاق^(٤). والممدود إذا كانتْ هَمْزُهُ لِلتَّأْنِيثِ قُلِبَتْ واوٌ في الأشهر^(٥) فيقال في الصَّحراءِ صَحْرَاوَان. وقُلَّ مَا سِوَى ذَلِكَ^(٦).

(١) احتزنا بقولنا ضمُّ مفردٍ إلى مثله عن نحو اثنين مما لا مفرد له.

(٢) وبقولنا لفظاً عن نحو القمرين للشمس والقمر فإنَّ ضمَّ المفرد فيهما ليس إلى مثله لفظاً لأنهما شمس وقمر بخلاف الرجلين فإنهما رجل ورجل.

(٣) أي أن جميع الأسماء بأوزانها وأنواعها من الجامد والمشتق والمذكر والمؤنث تجري في التثنية على طريقة واحدة إلا ما استثناهُ بقولنا غير أن المقصور إلى آخره وهو ظاهر.

(٤) أي أن لم تكن كذلك ياءٌ سواء كانت مقلوبة عن الواو كملهى أم عن الياء كمرمى أم غير مقلوبة كحُبلى.

(٥) قولنا في الأشهر لأنهم أجازوا إثباتها أيضاً وقلبها ياءً فيقال صحرامان وصحرايان.

(٦) أي قلَّ التغير الذي يقع فيهما غير ما ذكرَ كحذف الألف الخامسة من المقصور في قولهم خَوَزَلَانْ مثني خَوَزَلَى والتي فوقها الممدود كقولهم قاصعان مثني قاصعاء. وكذلك رُدُّ الهزمة المبدلة من أصلٍ إلى أصلها كقولهم كساوان وروايان. وقلبها واواً مطلقاً فيقال رداوان أو ياءً فيقال كسايان. وكل ذلك قليلٌ وبعضه شاذ.

الفَصْلُ الثَّانِي

في حَقِيقَةِ الْجَمْعِ وَأَحْكَامِهِ

الْجَمْعُ ضُمُّ مُفْرَدٍ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ مِثْلِهِ لَفْظاً بَزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ أَوْ تَغْيِيرٍ فِي بِنَائِهِ^(١). فَيَسْلَمُ تَارَةً فِيهِ بِنَاءُ الْمُفْرَدِ كَالزَّيْدِينَ وَالْهِنْدَاتِ وَيُقَالُ لَهُ السَّلَامُ. وَيَتَكَسَّرُ أُخْرَى كَالزَّيُودِ وَالْهُنُودِ وَيُقَالُ لَهُ الْمَكْسَرُ. وَالْجَمْعُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى قَلَّةٍ فَيَتَنَاوَلُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ. وَهُوَ السَّلَامُ كُلُّهُ^(٢). وَمَا بَنِيَ مِنَ الْمَكْسَرِ عَلَى فِعْلَةٍ يَكْسَرُ فَسَكُونُ كَفْتِيَةٍ. أَوْ أَفْعَلَةٍ كَأَنْصِبَةٍ. أَوْ أَفْعُلْ. كَأَضْلَعُ. أَوْ فَعَالٌ كَأُظْفَارُ. يَفْتَحُ الهمْزَةَ فِي الثَّلَاثَةِ وَكَسَرَ الْعَيْنَ فِي الْأَوَّلِ وَضَمَّهَا فِي الثَّانِي. وَيُقَالُ لَهُ جَمْعُ الْقَلَّةِ. وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةٍ فَيَتَنَاوَلُ مَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنْ أَمْثَلَةِ الْجُمُوعِ الْمَكْسَرَةِ. وَيُقَالُ لَهُ جَمْعُ الْكَثْرَةِ. غَيْرَ أَنَّ السَّلَامَ الْمَذْكُورَ يَخْتَصُّ بِمَنْ يَعْقِلُ^(٣) وَغَيْرُهُ يَشْتَرِكُ بَيْنَ الْجَمِيعِ.

(١) احترزنا بضم المفرد إلى أكثر من مثله عن اسم الجمع كالقوم مما لا مفرد له. وشمل قولنا أكثر من مثله الاثنين فصاعدا فيكون المجموع ثلاثة فما فوق. واحترزنا بقولنا لفظا عن نحو عشرين فإن مفردها ليس عشرا. وقولنا بزيادة في آخره إشارة إلى جميع السلامة. وأشرنا بالتغيير في بنائه إلى جمع التكسير وهو يشمل ما كان التغيير فيه ظاهرا كرجال أو مقدرا كفلك فإنه يستوي فيه لفظ الجمع والمفرد إلا أنهم يقدرّون ضمة الفاء في الجمع غير الضمة التي كانت في المفرد كما تقدر كسرة اللام في علم مجهولا غير الكسرة التي كانت في العلوم.

(٢) أي المذكر والمؤنث. وقيل هو مشترك بين القلة والكثرة.

(٣) يشترط في جمع المذكر السالم أن يكون مفردة المذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث. فإن كان جامدا فشرطه أن يكون علما خاليا من التركيب. وإن كان صفة فشرطه أن لا يكون من باب أفعِلْ فَعَلَاءَ كَأَحْمَرٍ وَلَا فَعْلَانٍ فعلى كسكران ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح. ولذلك عدوا العلمين والأهلين والأرضين والعشرين وأخواتها إلى التسعين ملحقه بهذا الجمع لا منه لأنها لا تنطبق على شرطه.

واعلم أن الأخيرين من جموع القلّة قد يُجمعان أيضاً كاضاليع واطافير
فیرتقيان إلى الكثرة ويقال لهما منتهى الجموع. وأقلّ ما يُطلق جمع الجمع
على تسعة. لأنّه أقلّ ما يُطلق على ثلاثة من جموع المفرد التي أقلّ ما يُطلق
الواحد منها على ثلاثة آحاد. وكلّ جمع إذا لم يكن له إلا بناء واحد شاع
بين القلّة والكثرة بالضرورة.

الفصل الثالث

في أحكام المجموع

إذا كان المجموع سالماً جرى مع علامة الجمع مجرى مثله من الفعل
مع مثلها من الضمائر المعتلّة في المجانسة وغيرها^(١) غير إنّ المؤنث منه إن
كان بالتاء حذفت. أو بالألف جرت مجراها في التثنية^(٢) وكلّ ذلك لا يخلّ

وأما جمع المؤنث السالم فيصلح له كل ما فيه تاء التانيث لمؤنث كظبية أو لمذكر كطلحة اسم رجل وعلم
المؤنث لفظاً كفاطمة أو معنى كزيتب وصفة المذكر الذي لا يعتل كصاهل. فيُجمع كل ذلك هذا الجمع
قياساً كظبيّات وظلّحات وهلمّ جرّاً.

واعلم أن اسم الجمع ما دل على كثرة معنى دون لفظ ولم يُفرّق واحد بالتاء كقوم ورهط. فإن كان يُفرّق
بها كشجر وشجرة فهو شبه الجمع. والتاء فيه للوحدة لا للتانيث.

(١) المراد بعلامة الجمع الواو والنون أو الياء والنون في المذكر والألف والتاء في المؤنث أي أن الصحيح الآخر منه
يانس الواو والياء والألف في الحركة والمعتل الآخر يُحذف آخره مع الواو والياء ويثبت مع الألف مصححاً أو
مقلوباً. فيقال جاء الفازون والمصطفون والراميّات والمصطفّيات كما يقال يرتضون ويخشون ويرميان
وتخشيان. ورأيت الفازين والمصطفّين كترتضين وتخشين وقس عليه.

(٢) أي أن المفرد المؤنث إن كان مؤنثاً بالتاء وجب حذفها منه. فيقال في جمع مسلمة مسلمات. وإن كان مؤنثاً
بالألف جرت الألف معه كما تجري مع التثنية. فنقلب المقصورة ياءً وهمزة الممدودة واواً غالباً تثبت قليلاً
فيقال جلّيات كما يقال جلّيات وحمراوات وحمراغات كما يقال حمراوان وحمراغان وقد مرّ استيفاء ذلك في
التثنية.

بِسَلَامَتِهِ^(١) لِأَنَّهُ خَارِجِيٌّ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالِدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِ. وَإِذَا كَانَ مَكْسُراً فَقَدْ يُزَادُ فِي حُرُوفِهِ كَرِجَالٍ. وَقَدْ يُحَذَفُ مِنْهَا كَرُسُلٍ. وَقَدْ يُقْتَصَرُ عَلَى تَبْدِيلِ حَرَكَاتِهِ كَأُسْدٍ. غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا جَرَى أَكْثَرُهُ عَلَى السَّمَاعِ^(٢). وَإِلَّا فَعَلَى الْقِيَاسِ كَدَرَاهِمٍ فِي الرَّبَاعِيِّ وَسَفَارِجٍ فِي الْخَمَاسِيِّ جَارِياً عَلَيْهِ بِحَذْفِ اللَّامِ خِلَافاً لِلْسَّلَامِ فَإِنَّهُ يُقَاسُ بِأُسْرِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الثَّلَاثِيَّ إِذَا جُمِعَ سَالِماً لِمُؤَنَّثٍ فَإِنْ كَانَ مَوْصُوفاً سَالِمَ الْعَيْنِ^(٣) أَتْبَعَ السَّاكِنَ مِنْهَا فَاءً وَجُوباً فِي الْفَتْحِ كَفَضَلَاتٍ. وَجَوَازاً فِي غَيْرِهِ كظُلُمَاتٍ وَهِنْدَاتٍ. وَإِذَا كُسِّرَ عَلَى مِثَالِ الرَّبَاعِيِّ فَإِنْ كَانَ ثَالِثُهُ حَرْفٌ مَدٌّ زَائِداً قَلْبَ هَمْزَةٍ كَصَحَائِفٍ وَعَجَائِزٍ^(٤). وَإِلَّا جَرَى عَلَى

(١) أَيِ أَنَّ هَذَا التَّغْيِيرَ الَّذِي يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَذْفِ وَالْقَلْبِ لَا يُعَدُّ تَكْسِيراً لِبَنَائِهِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَارِجِيٌّ قَدْ حَدَثَ بِمَصَاحِبَةِ الْجَمْعِ غَيْرِ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِيَّةِ.

(٢) الْمُرَادُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ مَا يُجْمَعُ قِيَاساً كَعُنُقٍ عَلَى أَعْنَاقٍ وَأَسْمَرٍ عَلَى سُمرٍ وَقَائِمَةٍ عَلَى قَوَائِمٍ. غَيْرَ أَنَّ أَكْثَرَهُ يُجْمَعُ سَمَاعاً فَلَا يَصِحُّ ضَبْطُهُ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الْغَلْبَةِ بِخِلَافِ الرَّبَاعِيِّ فَإِنَّهُ يُقَاسُ جَمِيعُهُ كَدَرَاهِمٍ وَقِنَافِذٍ وَنَحْوَهُمَا. وَأَمَّا الْخَمَاسِيُّ فَإِذَا أُرِيدَ جَمْعُهُ يُحَذَفُ مِنْهُ الْحَرْفُ الْخَامِسُ وَيُجْمَعُ عَلَى مِثَالِ الرَّبَاعِيِّ فَيَقَالُ فِي سَفَرِجَلٍ سَفَارِجٍ.

(٣) احْتَرَزْنَا بِالْمَوْصُوفِ عَنِ الصِّفَةِ كَصَخْمَةٍ. وَيَسَالِمُ الْعَيْنَ عَنْ مَعْنَاهَا كَمَجُوزَةٍ. فَإِنَّ الْعَيْنَ فِيهِمَا تَبْقَى عَلَى حُكْمِهَا. وَدَخَلَ فِي قِيْدِهِ مَعْتَلُ الْفَاءِ وَاللَّامِ كَوَجْنَةٍ وَظَبِيَّةٍ فَإِنَّهُ يَجْرِي بِمَجْرَى السَّالِمِ فِي الْإِتْبَاعِ كظُلُمَاتٍ وَهِنْدَاتٍ بِكُسْرَتَيْنِ وَيَجُوزُ فِيهِ تَسْكِينُ الْعَيْنِ عَلَى حُكْمِهَا وَفَتْحُهَا لِلتَّخْفِيفِ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْتَلُّ اللَّامِ كذِرْوَةٍ وَرُقْبَةٍ فَيَتَعَيَّنُ السَّكُونُ أَوْ الْفَتْحُ فِي عَيْنِهِ وَيَمْتَنِعُ الْإِتْبَاعُ. وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ النَّاءُ ظَاهِرَةً أَوْ مَقْدَرَةً وَلِذَلِكَ مِثْلُ ثَلَاثَا بِهِنْدَاتٍ.

(٤) الْمُرَادُ بِمِثَالِ الرَّبَاعِيِّ مَا كَانَ بَعْدَ أَلْفٍ جَمْعِهِ حُرُوفَانِ كَمَا فِي دَرَاهِمٍ وَنَحْوِهِ. فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ فَعَائِلٌ وَمَفَاعِلٌ وَفَوَاعِلٌ وَمَا يَجْرِي بِجَرَاهَا.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا حَرْفٌ مَدٌّ مَا كَانَ مَتَحَرِّكاً كَجَذُولٍ وَعَثِيرٍ. وَبَغَيْرِ الزِّيَادَةِ مَا كَانَ أَصْلِيّاً كَمَثُوبَةٍ وَمَعِيشَةٍ.

حُكْمِهِ كَقَوَائِمِ بِالْهَمْزِ وَمَعَايِشٍ بِدُونِهِ^(١). وَمَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ فَتَادِرٌ أَوْ
مَحْفُوظٌ^(٢).

البَابُ الثَّامِنُ فِي التَّصْغِيرِ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي حَقِيقَةِ التَّصْغِيرِ وَأَحْكَامِهِ

التَّصْغِيرُ أَنْ يُزَادَ ثَانِي الْأِسْمِ يَاءٌ سَاكِتَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّقْلِيلِ. وَحُكْمُهُ أَنْ
يُضْمَّ فِيهِ أَوَّلُ الْأِسْمِ وَيُفْتَحَ ثَانِيهِ مُطْلَقًا. وَأَمَّا مَا بَعْدَ الْيَاءِ فَإِنْ كَانَ طَرَفًا أَوْ
مُتَّصِلًا بِعَلَامَةِ التَّانِيثِ أَوْ أَلِفِ الْجَمْعِ أَوْ الْأَلِفِ وَالثُّونِ الزَائِدَتَيْنِ فِي عِلْمٍ أَوْ
صِفَةٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ حُكْمِهِ كَعُبَيْدٍ وَمُهَيَّرَةٍ وَسَلِيمَى وَسُوَيْدَاءَ وَأَصِيحَابِ
وَسُلَيْمَانَ وَسُكَيْرَانَ^(٣). وَإِلَّا كُسِرَ بِالْإِجْمَالِ^(٤).

(١) أي أن ما كان قد قلب همزة في المفرد كقائمة يبقى على همزة كقائم وما ليس كذلك يستمر على حكمه
كجدول ومعاش ونحوهما. ودخل تحت قولنا على حكمه ما كان بالألف كمفازة فإن حكمها إن ثُرِدَ إلى
أصلها فيقال مفاوز كما في نحو باب وأبواب على ما سيجي.

(٢) زيد بالنادر نحو نياتف جمع ثَيْفٍ وأوائل جمع أوَّلٍ ونظائرهما مما وقعت فيه ألف الجمع بين حرفي لين فإن
الثاني منهما يُقَلَّبُ همزة. وبالحفوظ نحو مصائب ومناثر مما سُمِعَ همزة شذوذاً مع أصالة حرف المد فيه.

(٣) أي أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إن كان أحد هذه المذكورات يبقى على حكمه قبلها. فيبقى في نحو عُبَيْدٍ
تحت مواقع الإعراب وفي ما يليه على فتحه كما كان قبل التصغير. ودخل تحت علامة التانِيثِ. التاء والألف
المقصورة والمدودة. وخرج بقيد العلم والصفة نحو سرحان اسماً للذئب فإنه لا يبقى على حكمه كما
ستعلم.

(٤) أي أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا لم يكن كذلك كُسِرَ مُطْلَقًا كدُرَيْهِمِ وَأَبْيَرِيقِ وَمُسْنَجِدِ وَكُثَيْرِ
وَزُعَيْفِرَانَ. فإن كان الفاء أو واواً قَلِبَ ياءً كسُرَيْحِينَ وَعُصَيْفِيرَ.

الفصل الثاني

في أحكام الأسماء المصغرة

إِذَا صَغُرَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدُ أَتَى عَلَى فَعِيلٍ مُطَرِّدًا كَرُجِيلٍ. وَأَمَّا غَيْرُهُ فَإِذَا أُرِيدَ تَصْغِيرُهُ قُدِّرَ جَمْعُهُ عَلَى صَيَغَةٍ مُنْتَهَى الْجَمْعِ ^(١). فَيَأْتِي عَلَى فَعْيِيلٍ كَطَوِيلٍ وَدُرَيْهِمْ. أَوْ عَلَى فَعْيِيلٍ كُمُفْيِئِحٍ وَعُصْفِيرٍ. وَإِذَا أُرِيدَ تَصْغِيرُ الْجَمْعِ فَإِنْ كَانَ لِقَلَّةٍ ^(٢) صَغُرَ عَلَى بَنَائِهِ كَالْمُفْرَدِ. فَيُقَالُ فِي أَضْلَعِ أَضْيَلَعٍ. وَإِنْ كَانَ لِكثْرَةٍ رُدُّ إِلَى مُفْرَدِهِ فَصَغُرَ مَجْمُوعًا جَمَعَ السَّلَامَةُ لِلْمُنَافَاةِ بَيْنَ الْكثْرَةِ

وأما ما قبل الباءِ من حروف العلة فإن كان ألفاً زائدةً أو مبدلةً من همزةٍ أو مجهولةِ الأصلِ قلبُ واوٍ أو كضوَيَرِبَ أو وُتِجِرَ أو عُوْجِرَ تصغيرُ ضاربٍ وآخر وعاج. وإلاَّ استمرَّ على حكمه ما لم يكن مقلوباً كما سيأتي.

واعلم أن التصغير خاصٌّ بالأسماء المتصرفة غير أنهم صَعَّروا على طريق الشذوذ أفعل التعجب فقالوا ما أَحْسَنَ زيداً وصَعَّروا أيضاً بعض أسماء الإشارات والموصولات فقالوا دَيْناً وَتَيْناً وَذَيْكَ وَتَيْكَ وَاللَّذْيَ وَاللَّتِي وَاللَّذِيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ وَاللَّذْيُونِ وَاللَّتِيَّاتِ ولكنهم تركوا أوائلها مفتوحة بخلاف الأسماء المتصرفة تنبيهاً على أن تصغيرها بخلاف الأصل. ومن التصغير ما يقال له تصغير الترخيم، وهو أن يُصَغَّرَ الاسم بعد تجريده من الزوائد فيقال في تصغير أخضر خُضَيْرٌ وفي تصغير عصفور عُصْفِيرٌ وقس عليه.

(١) أي أن ما كان ليس بثلاثي مجرد وهو يشمل الثلاثي المزيد وما فوقه مجرداً ومزيداً يُقدَّر جمعه على صيغة منتهى الجموع بحسب لفظه. فإن كان على أربعة أحرف كضارب ودرهم قُدِّر جمعه على ضوارب ودراهم. وإن كان على خمسة فإن كان مجرداً كسفرجل قُدِّر جمعه على سفارج كما علمت. وإن كان قد زيد فيه حتى انتهى إلى خمسة كمفتاح وعصفور قُدِّر جمعه على مفاتيح وعصافير. ثم نُجْعَل ياء التصغير مكان ألف الجمع فيقال ضَوَّيرب ودُرَّيهم وهلمَّ جراً. وإنما قلنا قُدِّر جمعه لأن منه مالا يجمع هذا الجمع تحقيقاً كضارب لأنه خاصٌّ بالموثوث.

(٢) قولنا إن كان لقليل نريد به الأربعة المكسرة كما مرَّ وجمعي السلامة فيقال أَعْيِدْهُ وَأَصْلِحْ وَغُلِّمَ وَأَصْحَبْ وَمُسْلِمُونَ وَمُسْلِمَاتٌ فِي تَصْغِيرِ أَصْلَحَ وَغُلِّمَ وَأَصْحَبْ وَمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمَاتٍ كَمَا يُقَالُ فِي تَصْغِيرِ نَظَائِرِهَا مِنَ الْمُفْرَدَاتِ.

والتصغير^(١). غير أنه إن كان لمذكر عاقل جُمِعَ جَمَعَ الذكور فيقال في شعراء شُويعِرُون. وإلا فجمع الإناث مطلقاً كنَوَيْقات وجُميلات في نِياقٍ وجمال.

واعلم أن المؤنث المعنوي إن كان ثلاثياً لحقته التاء في تصغيره كشميسة وإلا استعنى عنها كعقير^(٢). وقس على ذلك ما جرى مجراه.

الفصل الثالث

في تصغير المقلوب والمحذوف

إذا صغر ما تغير بالقلب ردَّ المقلوب إلى أصله فيقال في باب وناب بُوَيْبٍ وئَيْبٍ. وإذا صغر ما تغير بالحذف ردَّ المحذوف. وإذا كان قد عوض عنه حذف العوض ما لم يكن تاءً تأنيث. فيقال في دم دُمِيٍّ وفي ابن بُنِيٍّ وفي عِدَّةٍ وعِدَّة^(٣).

(١) أي أن التصغير يقتضي القلة لأن المراد برُجِيل رجلٌ صغير فلا يناسب معنى الكثرة. ولذلك يُعدَّل به إلى جمع السلامة لمناسبته له في معنى القلة ولو على سبيل اشتراكه كما مرَّ.

(٢) أي أن الثلاثي تُردُّ إليه التاء لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها. فإن كان فوق الثلاثي لم تُردَّ لأن الحرف الرابع يقوم عندهم مقام التاء وهذا هو المراد بقولنا استعنى عنها. وشدَّ حُرَيْبٌ وقُوَيْسٌ وعُرَيْبٌ ودُرَيْعٌ وتُعَيْلٌ وذُوَيْدٌ لما بين الثلاثة والعشرة من إناث الإبل فإنها ثلاثية صغروها ولم يردُّوا إليها التاء. واعلم أن هذه التاء يجب تركها بخلاف القياس عند خوف اللبس فلا يقال خُمَيْسَة في تصغير خمس مراداً المعدود المؤنث لئلا يلتبس بتصغير خمسة للمعدود المذكور.

(٣) لأن أصل باب وناب بَوْبٌ وئَيْبٌ فليبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. فلما لزمَت عينهما الحركة قضاءً لحق مثال التصغير والألف لا يمكن تحريكها رُدَّتْ إلى أصلها الذي يمكن تحريكه. وكذا يقال في تصغير قيمة وموسر وميزان قُوَيْمة ومُيَسَّرٌ ومُوَيَّزٌ برَدَّ كل مقلوب إلى أصله لزوال القلب. وشدَّ عُبَيْدٌ تصغير عبد وهو واوِيٌّ كما شدَّ تصغير ليلة على لَوَيْلة وهي يائية.

واعلم أنَّ جمع التَّكْسِيرِ يَجْرِي هذا المَجْرَى في رَدِّ المَقْلُوبِ والمَحْذُوفِ
كأَبْوَابٍ وَأَنْيَابٍ وَدِمَاءٍ وَأَبْنَاءٍ. وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ.

البَابُ التَّاسِعُ في النَّسَبَةِ وَفِيهِ فَصْلَانِ

الفَصْلُ الْأَوَّلُ في حَقِيقَةِ النَّسَبَةِ وَأَحْكَامِهَا

النَّسَبَةُ إلْحَاقُ آخِرِ الْأِسْمِ بِآءٍ مُشَدَّدَةٍ لِلدَّلَالَةِ إِنْسابٍ إِلَى المَجْرَدِ مِنْهَا^(١).
وَحَكْمُهَا أَنْ يُجْرَدَ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ. وَعَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ^(٢).
وَيُكْسَرُ مَا اتَّصَلَ مِنْهُ بِالْيَاءِ مُطْلَقاً. فيقال في النَّسَبَةِ إِلَى مَكَّةَ والحَرَمَيْنِ
والمُسْلِمِينَ مَكِّيٌّ وَحَرَمِيٌّ وَمُسْلِمِيٌّ. غيرَ أَنَّ لَهُ مَعَهَا في غَيْرِ ذَلِكَ أَحْكَاماً شَتَّى
سَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَيْهَا بالتَّفْصِيلِ.

(١) أي من ياء النسبة تريد به المنسوب إليه قبل إلحاق الياء به كالتند مثلاً فإن إلحاق هذه الياء بآخرها يدل على انتساب شيء إليها حيث يقال فيه الهندى.

(٢) هذه قاعدة كلية في جميع هذه الباب. لا فرق في الجمع بين أن يكون سالماً أو مكسراً فإن كلا منهما يُرَدُّ إلى مفردة فيُنْتَسَبُ إِلَيْهِ. ما لم يكن علماً كأنمار أو جارياً مجرى العلم كالأنصار فيُنْسَبُ إِلَيْهِ على لفظه كفاطمة الأنمارية وهشام الأنصاري.

الفَصْلُ الثَّانِي فِي أَحْكَامِ الْمَنْسُوبِ

إِذَا كَانَ مَا اتَّصَلَ بِبَيِّءِ النَّسَبَةِ هَمْزَةً فَإِنْ كَانَتْ لِلتَّائِيثِ قُلِبَتْ وَآوَاءُ كَخَضِرَاوِيٍّ. وَإِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْ حَرْفٍ عِلَّةٍ جَازَ قَلْبُهَا وَإِبْثَابُهَا كَسَمَوَايٍّ وَكَسَاعِيٍّ. وَإِنْ كَانَ أَلِفًا أَوْ يَاءً إِلَى الرَّابِعِ^(١) كَالْفَتَى وَالشَّجِي وَالْمَعْنَى وَالْقَاضِي قُلِبَ وَآوَاءُ مُطْلَقًا فِي الْأَشْهُرِ مَا لَمْ تَكُنِ الْيَاءُ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ كظَبْيٍ فَلَا تُقْلَبُ. وَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ كَالْحُبَارَى وَالْمُسْتَقْصِي حُذِفَ. غَيْرَ أَنَّ مَا قَبْلَ الْمُتَّصِلِ بِالْيَاءِ إِنْ كَانَ يَاءً ثَالِثَةً^(٢) فِي مَعْتَلٍّ لَامٍ كَعَلِيٍّ أَوْ سَالِمٍ عَيْنٍ مِنْ

(١) احتَرَزْنَا بِالرَّابِعِ عَمَّا كَانَ خَامِسًا فَكَثُرَ لَأَنَّهُ حُكْمًا آخِرٌ سَجِيءٌ. وَقَوْلُنَا فِي الْأَشْهُرِ لِأَنَّ الرَّابِعَ مِنْ ذَلِكَ يَتَأَيَّ فِيهِ الْحَذْفُ أَيْضًا. وَيَدْخُلُ تَحْتَ الْأَلْفِ أَلْفُ التَّائِيثِ وَهِيَ تَجْرِي عَلَى ذَلِكَ. وَقَدْ تَزَادَ أَلْفُ قَبْلِ الْوَائِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنْهَا فَيُقَالُ فِي النَّسَبَةِ إِلَى حَبْلَى حَبْلَاوِيٍّ. وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكًا كَبَرْدَى وَجِبَ حَذْفُهَا فَيُقَالُ بَرْدِيٍّ. وَقَوْلُنَا بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ حَيٍّ فَإِنَّ يَاءَ الْمُدْغَمِ فِيهَا تُقْلَبُ وَآوَاءُ وَإِنْ كَانَتْ الْمُدْغَمَةُ مَقْلُوبَةً عَنِ الْوَائِ كَطَيٍّ رُدَّتْ إِلَى أَصْلِهَا فَيُقَالُ حَيٍّ وَطَوَوِيٍّ. وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَاقِعَةِ بَعْدَ حَرْفٍ صَحِيحٍ فِي الْمُوْنِثِ كَقَرِيَةٍ. فَقِيلَ لَا تَغْيِيرَ فِيهَا وَقِيلَ تُقْلَبُ وَآوَاءُ وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا وَهُوَ الْأَشْهُرُ. وَأَمَّا نَحْوُ عُرْوَةٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ بِلَا تَغْيِيرٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ مَا قَبْلَ الْوَائِ حَمَلًا عَلَى الْيَائِيٍّ.

(٢) احْتَرَزْنَا بِالثَّالِثَةِ عَنِ الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ حَيٍّ وَقَدْ مَرَّ حُكْمُهَا. وَعَنِ الرَّابِعَةِ فِي نَحْوِ مَرْمِيٍّ فَإِنْ مِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا مَعَ الْيَاءِ الْمُدْغَمَةِ فِيهَا وَيَجْعَلُ يَاءَ النَّسَبَةِ مَكَانَهُمَا فَلَا يَزَالُ اللَّفْظُ عَلَى صَوْرَتِهِ قَبْلَ النَّسَبَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُهَا وَآوَاءُ كَمَرْمُورٍ تَفْرِقَةً بَيْنَ الْمَنْسُوبِ وَغَيْرِهِ. وَعَنِ الْخَامِسَةِ فِي نَحْوِ الْمُسْتَحْيِي فَإِنَّهَا لَا تُحْذَفُ. وَقَيَّدْنَا مَا هِيَ فِيهِ بِمَعْتَلٍّ اللَّامِ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ زَيْدٍ وَنَعِيمٍ. وَاحْتَرَزْنَا بِسَالِمٍ الْعَيْنِ عَنْ نَحْوِ طَوِيلَةٍ. وَبِالْمُوْنِثِ عَنْ نَحْوِ سَوِيٍّ. وَقَيَّدْنَا التَّائِيثَ بِالنَّاءِ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ سُلَيْمٍ وَسُوَيْدَاءَ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْحُكْمِ. وَلَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الْيَاءِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ كَمَا مَثَّلْنَا أَوْ فَتْحَةٌ كَقُصَيٍّ وَجُهَيْنَةٍ فَإِنَّهُ يُقَالُ فِي النَّسَبَةِ إِلَيْهِمَا قُصَوِيٍّ وَجُهْنِيٍّ.

مُؤْتَتِ الثَّاءِ كَحَنِيفَةٍ حُذِفَتْ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ^(١) إِنْ وَقَعَ مَا هُنَاكَ مَكْسُورًا
بَعْدَ حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ قَبْلَ حَرْفٍ قَدْ قَلِبَتْ وَآوًا. فَيُقَالُ كَبْدِيَّ وَقَاضِيَّ
وَعَلَوِيَّ وَحَنْفِيَّ وَقِسْ عَلَيْهِ. وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ لَا يَزِيدُ التَّغْيِيرَ عَلَى كَسْرِ آخِرِهِ إِلَّا
نَادِرًا ^(٢) أَوْ عَلَى خِلَافٍ.

البَابُ الْعَاشِرُ

فِي أَحْكَامِ آخِرِ الْكَلِمِ وَأَجْزَائِهَا وَفِيهِ خَمْسَةُ فُصُولٍ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ

إِذَا خُتِمَ اسْمٌ مُتِمَّكَنٌ بِالْفِ لَا زِمَةَ كَالْقَنَاءِ فَهُوَ الْمَقْصُورُ ^(٣). وَهُوَ يُقَاسُ
مِنْ كُلِّ نَاقِصٍ يَطْرُدُ الْفَتْحَ قَبْلَ آخِرِهِ كَالْمَرْمَى وَالْمُصْطَفَى. وَكُلُّ أَنْثَى لِأَفْعَلٍ

(١) أَيِ فِي الصُّوَرِ الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ. وَقَوْلُنَا إِنْ وَقَعَ مَا هُنَاكَ أَيِ أَنْ وَقَعَ قَبْلَ الْحَرْفِ الْمُتَّصِلِ بِيَاءِ النِّسْبَةِ.
وَقَوْلُنَا بَعْدَ حَرْفٍ وَاحِدٍ احْتِرَازٌ عَمَّا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفَيْنِ كَتَغْلِبِي وَهَاشِمِي أَوْ ثَلَاثَةٍ كَقَدْغَلِبِي فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَجُوزُ فِيهِ
الْوَجْهَانِ وَيَخْتَارُ الْكُسْرُ وَالثَانِي وَالثَّالِثُ يَتَعَيَّنُ الْكُسْرُ فِيهِمَا. وَقَدْ اجْتَمَعَ كُلُّ ذَلِكَ فِي تَمْلِينِنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكَبْدِ
وَالْقَاضِي وَعَلِيٍّ وَحَنِيفَةٍ، وَلَمْ نَمَثِّلِ الشَّجِي لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ بِاعْتِبَارِ عَيْنِهِ تَحْتَ الْكَبْدِ وَبِاعْتِبَارِ لَامِهِ تَحْتَ الْقَاضِي
وَأَيُّهُمَا شُبْتُ يَقْتَضِي الْفَتْحَ فَيُقَالُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهِ شَجَوِيٌّ. وَكَذَلِكَ عَلِيٌّ فَإِنَّهُ بَعْدَ حَذْفِ الْيَاءِ الْمَدْعُومَةِ مِنْهُ يَصِيرُ
كَالشَّجِيِّ.

(٢) الْمُرَادُ بِالنَّادِرِ نَحْوُ كَمِيَّةٍ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ نِسْبَةً إِلَى كَمِ الْعَدْدِيَّةِ. وَبِالْخِلَافِ نَحْوُ عَدُوِّيٍّ نِسْبَةً إِلَى عَدُوَّةٍ فَإِنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا
بَيْنَ تَرْكِ الْوَاوِ الْمَشْدُودَةِ عَلَى حُكْمِهَا وَحَذْفِ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ وَفَتْحِ الدَّالِّ وَقَدْ مَرَّ لِكُلِّ ذَلِكَ نَظَائِرٌ فِي مَا
ذَكَرْنَاهُ. وَشَدَّ بَصْرِيٌّ وَدُهْرِيٌّ وَهَاجِرِيٌّ وَطَائِيٌّ وَصَّنْعَانِيٌّ وَرُوحَانِيٌّ وَبَهْرَانِيٌّ وَفُرْسِيٌّ وَهَذَلِيٌّ وَتَقْفِيٌّ وَبَحْرَانِيٌّ
وَبَدَوِيٌّ وَبِمَانِيٌّ نِسْبَةً إِلَى الْبُصْرَةِ وَالذَّهْرِ وَهَجَرَ وَطَيْئَ وَصَنْعَاءَ وَرُوحَاءَ وَبَهْرَاءَ وَفُرَيْشَ، وَهَذِيلَ وَثَقِيفَ
وَالْبَحْرَيْنِ وَالبَادِيَةِ وَالْيَمَنِ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ مِمَّا يَجْرِي جَرَى النِّسْبَةِ فَيَسْتَفْتَى بِهِ عَنْهَا أَنْ يُبْنَى الْاسْمُ عَلَى مِثَالِ فَاعِلٍ أَوْ
فَعَالٍ كَنَامِرٍ وَلاِبِنٍ وَعَطَّارٍ وَخَمَّارٍ لِبَائِعِ التَّمْرِ وَاللِّبْنِ وَالْعَطْرِ وَالْخَمْرِ. وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ.

(٣) قَيَّدْنَا هَذَا الْبَابَ بِالْاسْمِ احْتِرَازًا عَنِ الْفِعْلِ كَنَرَضَى وَنَشَاءُ فَلَا يُقَالُ لَهُ مَقْصُورٌ أَوْ مَمْدُودٌ. وَقَيَّدْنَا الْاسْمَ بِالْمُتِمَّكَنِ
احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ هُنَا وَمَتَى. وَقَيَّدْنَا الْأَلْفَ بِاللَّازِمَةِ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ رَأَيْتَ أَخَاكَ وَقَامَ أَبُوكَ فَإِنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا
غَيْرُ لَازِمَةٍ لِانْقِلَابِهَا بِحَسَبِ مَقْتَضَى الْإِعْرَابِ.

تفضيل كصُعْرَى وطُولَى^(١). وإذا بهَمْزَةٌ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ كَالسَّمَاءِ فَهُوَ الْمَمْدُودُ^(٢). وَهُوَ يُقَاسُ مِنْ كُلِّ نَاقِصٍ^(٣) تَطَّرَدَ زِيَادَةُ الْأَلْفِ قَبْلَ آخِرِهِ كَالْإِعْطَاءِ وَالْإِسْتِقْصَاءِ. وَكُلُّ أَتَشَى لِأَفْعَلٍ لَوْنٍ وَنَحْوِهِ كَزَرْقَاءَ وَحَوْلَاءَ. وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْهُمَا سَمَاعِيٌّ لَا ضَابِطَ لَهُ.

الْفَصْلُ الثَّانِي

فِي أَحْكَامِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ

لَا تُكُونُ أَلْفٌ أَصْلِيَّةٌ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ^(٤) وَالْأَفْعَالِ مُطْلَقاً^(٥). وَإِنَّمَا تُكُونُ زَائِدَةً كَأَلِفٍ ضَارِبٍ وَكَتَّابٍ. أَوْ مَقْلُوبَةً كَأَلِفٍ قَالَ وَغَزَا بِخِلَافٍ

(١) يدخل تحت هذا التعميم المصدر الميمي واسم المكان والزمان وقد اجتمعت في تمثيلنا بالمرمى. وكذلك اسم المفعول كالمصطفى. والمصدر غير الميمي كالرضي وصيغة التفضيل كالأعلى والأعشى والألمى. وجمع فعله بالضم والكسر كالرقى والذرى. وكلها مبنية على فتح ما قبل أو آخرها لأنه يقضي بقلب لاماتها ألفاً مقصورة.

(٢) قيّدنا ألف الممدود بالزائدة احترازاً عن نحو ماءٍ فإن ألفه منقلبة عن أصل.

(٣) يدخل تحتها مصدر المشاركة كالرماء. والمزيد في أوله همزة قطع كالإعطاء أو همزة وصل كالإقتفاء والإستيفاء أو تاء كالتلقاء. وما كان من أمثلة المبالغة على فَعَّالٍ أو مِفْعَالٍ كَبِكَاءٍ وَمِعْطَاءٍ ونحو ذلك مما يجري هذا الجرى. وكل ذلك مبني على وقوع حرف العلة طرفاً بعد الألف لأن ذلك يقضي بقلبه همزة على الوجه الذي قُلبت فيه عن اسم الفاعل من الأجوف كقَاتِلٍ وبائع. وقولنا كل اتشى في كل من المقصور والممدود أي من الناقص وغيره من سائر الأبواب. وقيّدناها في المقصور بكونها لأفْعَلٍ التفضيل وفي الممدود لأفْعَلٍ اللون ونحوه لأن الأولى قياسها القصر والثانية قياسها المد. فاحتزنا كل منهما عن الأخرى. والمراد بنحو اللون العيب كعَرَجَاءَ والحِيلَةِ كوظفَاء. وأما السماعي فنحو الفتى والدعوى والخيزلي والكسائي والصحراء والقاصعاء وغير ذلك مما لا يحصى.

(٤) قيّدنا الأسماء بالتمكنة احترازاً عن نحو ذا وإذا فإن الألف أصلية فيهما.

(٥) أي المشتقة والجامدة كعَسَى وسَاءَ للذم.

الوَاوِ واليَاءِ فَإِنَّهُمَا تَقَعَانِ كُلَّ مَوْقِعٍ ^(١) عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ إِذَا وَقَعَ مَعَ أَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ ^(٢) مِنْ أَصُولِ الْكَلِمَةِ فَهُوَ زَائِدٌ. وَإِلَّا فَهُوَ أَصْلٌ كَثُوبٌ. أَوْ مَقْلُوبٌ عَنْ أَصْلِ كَبَابٍ.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ

فِي أَحْكَامِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ

لَا يَجْتَمِعُ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ ^(٣) فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ مَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ. فَإِنْ عَرَضَ اجْتِمَاعُهَا اعْتَرَضَ دُونُهُ بِالسُّكُونِ كَمَا فِي يَضْرِبُ وَضُرِبْتُ وَنَحْوَهُمَا ^(٤). وَلَا يُبْتَدَأُ بِالسَّاكِنِ. فَإِنْ عَرَضَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ جِيءَ قَبْلَهُ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ كَمَا فِي إِضْرِبُ وَنَحْوِهِ ^(٥). وَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ فِي أَنْشَاءِ الْكَلَامِ ^(٦) مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ وَالثَّانِي مُدْغَمًا فِي كَلِمَةٍ

(١) أي أن كل واحدة منهما تقع أصلاً كثور وميل. ومقلوبة عن أصل كمسير وميزان. وزائدة كصبور وكريم.

(٢) أي وإن لم يكن مع ثلاثة أحرف فصاعداً من أصول الكلمة حكم بأصاليته. لأن وضع الكلمة لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف حرف يُبْتَدَأُ بِهِ وحرف يُوقَفُ عَلَيْهِ وحرف يتوسط بينهما. فلو قدرنا حرف العلة زائداً في ما كان على ثلاثة أحرف لزم أن يكون موضوعاً على حرفين بخلاف الوضع المفروض.

(٣) أي من غير فاصل بينهما،

(٤) أي إذا عرض اجتماع الحركات الأربع متوالية اعترض دون اجتماعهما بالسكون. وذلك إما في كلمة واحدة كيضربُ أو في ما هو كالكلمة الواحدة كضربتُ فإن أصلهما بفتح الضاد في الأول والباء في الثاني كما علمت في ما مرَّ. فالتَّزِمَ السُّكُونُ فِيهِمَا فِرَاراً مِنْ تَوَالِيِ الْحَرَكَاتِ الْأَرْبَعِ.

(٥) المراد بنحو اضرب ماضي ما فوق الثلاثي وأمره ومصدره نحو اجتماع اجتماعاً واستخرج استخراجاً بصيغة الماضي والأمر فإن همزة الوصل تزداد في أولها للتوصل إلى النطق بأساكن. ومن ثمَّ تُحَذَفُ فِي الْمَضَارِعِ وَلَا تَزَادُ فِي الْأَمْرِ الْمَصْدَرِ بِمُتَحَرِّكِ وَسَافِرٍ وَنَحْوِهِمَا.

(٦) أي في الوصل احترازاً عن الوقف فإن ذلك سائغ فيه. وقد علمت أن حرف اللين يشمل ما كان قبله حركة تجانسه وقد مثَّلنا له بمادة. وما لا تجانسه حركة ما قبله وقد مثَّلنا له بدويَّة تصغير دابة.

واحدة^(١) كما دة ودويبة. فإن عرض التقاؤهما في غير ذلك فإن كان الأول صحيحاً حرك بالكسر كاضرب العبد^(٢) ما لم يكن مدغماً فيحرك الثاني^(٣). فإن كان ما قبلهما مضموماً كمد جازت فيه الحركات الثلاث^(٤). وإلا فالتفتح والكسر. وإن كان معتلاً فإن دلت عليه حركة ما قبله حذف كقل^(٥). وإلا بما يجانسه كاخشون. وعلى ذلك يجري القياس إلا في ما ندر لعارض كاللتباس بالمفرد في نحو اضربان^(٦). واعلم أن توالي الحركات الأربع لا يُعتبر في نحو ضربك لأن ضمير

(١) احتراز عن نحو اضربون موكداً بالنون وهي كلمة أخرى فيجب فيه حذف الواو فراراً من التقاء الساكنين.

(٢) بصيغة الأمر فإنه يُعتبر فيه الباء واللام ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها في اللفظ.

(٣) أي يحرك الأول الصحيح بالكسر إلا إذا كان مدغماً فسيبقى على سكونه محافظة على الإدغام ويحرك الثاني دفعاً للسكونين.

(٤) أي إذا كان ما قبل الساكنين مضموماً كمد بلفظ الأمر ولم يمدّ جاز في الثاني الضم ابتاعاً لما قبلهما. والتفتح طلباً للتخفيف والكسر على أصل تحريك الساكن. فإن كان ما قبلهما مفتوحاً كعَضْ أو مكسوراً ككفِر جاز الفتح والكسر على ما مرّ في المضموم وامتنع الضم لفقد الاتباع.

(٥) أي إن كان الساكن الأول معتلاً فإن كان قبله حركةُ تجانسه حذف اعتماداً على دلالة تلك الحركة عليه نحو قل وخف وريع. وإن كانت الحركة التي قبله لا تجانسه لم يُحذف لأن الحذف لا يكون بلا دليل فيحرك بالحركة المجانسة له كاخشون للجماعة بضم الواو واخشين للمؤنثة بكسر الياء.

(٦) أي لا يخالف القياس في حذف المعتل الذي تدل عليه حركة ما قبله إلا في نحو اضربان أمراً للإثنين موكداً بالنون. فإنه لو حذفت منه الألف على القياس عادت النون إلى فتحها لسقوط الألف التي كان الكسر بمصاحبتها فالتبس حيثل بأمر المفرد لاستوائهما في اللفظ. ولذلك يشبّهون فيه الألف بخلاف القياس وهو نادر لا يُبنى عليه حكم. ومن هذا القبيل فعل جماعة الإناث الموكد بالنون نحو لا تضربان فإنهم يزيدون فيه الألف لتحسين اللفظ وأن أدى ذلك إلى مخالفة القياس.

المفعول لا يتحد بالفعل كضمير الفاعل فهو في حكم المنفصل^(١). والحركة العارضة لا تُعتبر مطلقاً فلا يُردُّ معها المحذوف لالتقاء الساكنين في نحو قل الحق لعدم الاعتداد بها فهي في حكم السكون. وقس على كل ذلك ما جرى مجراه.

الفصل الرابع

في ما يتفق لفظاً ويختلف خطأ

إذا كانت الألف المتطرفة^(٢) ثالثة مقلوبة عن الواو كُتِبَتْ أَلِفاً كَالْعَصَا وَغَزَا. وإلا كُتِبَتْ يَاءً كَالْفَتَى وَرَمَى وَالْجُلَى وَيَرْضَى مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا يَاءً فَتُكْتَبُ أَلِفاً كَالدُّنْيَا. وإذا كانت الهمزة متحركة فإن وَقَعَتْ أولاً بصورة الألفِ كَانُمْلُ وإصْبَعَ. وإن تَوَسَّطَتْ فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا أَلِفٌ كُتِبَتْ بِحَرْفِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا كَسُؤَالَ وَضَّال. وإلا فَيَحْرَفُ حَرَكَتَهَا كَلَوْمَ وَيَسْأَل. وإن تَطَرَّفَتْ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكاً كُتِبَتْ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ كَقَرَأَ وَظِمَى. وإلا

(١) قِيدْنَا الحركة بالعارضة احترازاً عن نحو قوموا فإن الحركة كالوضعية في بناءه بخلاف قل الحق فإنها قد عرضت لالتقاء الساكنين فكانها لا حركة. ومن ثم لم تُردَّ الألف المحذوفة من رَمَتْ في قولك المرأتان رَمَتَا لأن حركة التاء قد عرضت لالتقاء الساكنين أيضاً فلم يُعَدَّ بها ولذلك تكون في حكم السكون.

(٢) قِيدْنَا الألف بالمتطرفة احترازاً من نحو فذاك ورماء. وبكونها ثالثة لأنها إذا كانت فوق الثالثة لم تُكْتَبْ بالألف ولو كان أصلها الواو إلا في ما استثنينا. ودخل تحت قولنا وإلا كُتِبَتْ إلى آخره الألف المقلوبة عن الياء كالفتى ورمى وعن الواو كيرضى والزائدة كالجلَى وأما إذا وقع قبلها ياءً فيكتبونها ألفاً كراهة اجتماع يائين في الخط. واستثنى بعضهم من ذلك ما كان علماً كيحى فيكتب بالياء تمييزاً للعلمية عن غيرها.

كُتِبَتْ بِصُورَةٍ عَلَامَةِ الْقَطْعِ^(١) كَجُزْءٍ وَضَوْءٍ وَشَيْءٍ. فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً كُتِبَتْ بِحَرْفٍ مَا قَبْلَهَا مُطْلَقاً كَبُؤْسٍ وَرَأْسٍ وَذَيْبٍ. وَإِذَا لَحِقَتْ تَاءُ التَّانِيثِ آخِرَ الْفِعْلِ كُتِبَتْ بِصُورَتِهَا كَقَامَتْ وَيُقَالُ لَهَا الْمَبْسُوطَةُ. وَإِذَا لَحِقَتْ آخِرَ الْأِسْمِ فَإِنْ كَانَ مُفْرَداً كُتِبَتْ هَاءٌ مَنقُوطَةٌ كَقَائِمَةٌ وَيُقَالُ لَهَا الْمَرْبُوطَةُ. وَإِنْ كَانَ جَمْعاً فَإِنْ كَانَ سَالماً كُتِبَتْ مَبْسُوطَةٌ كَقَائِمَاتٍ. أَوْ مُكْسَراً فَمَرْبُوطَةٌ كَقَضَاةٍ.

وَعَلِمَ أَنَّ الْأَلِفَ وَالْهَمْزَةَ مَتًى كُتِبَتَا بِصُورَةِ الْيَاءِ لَا تُنْقَطَانِ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِمَا كَمَا أَنَّ التَّاءَ مَتًى كُتِبَتْ بِصُورَةِ الْهَاءِ تُنْقَطُ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهَا.

الْفَضْلُ الْخَامِسُ

فِي مَا يُكْتَبُ وَلَا يُقْرَأُ وَمَا يُقْرَأُ وَلَا يُكْتَبُ

تُكْتَبُ الْأَلِفُ وَلَا تُقْرَأُ وَأَوَّ الْجَمْعِ الْمُتَطَرِّفَةُ^(٢) لِأَزْمَةٍ فِي الْفِعْلِ كَضَرَبُوا وَجَائِزَةٌ فِي الْأِسْمِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ كَجَاءَ ضَارِبُوا زَيْدٍ. وَبَعْدَ تَنْوِينِ فَتْحٍ^(٣) فِي غَيْرِ مَمْدُودٍ وَلَا مُؤَنَّثٍ بِالتَّاءِ كَرَأَيْتَ زَيْداً وَهَذِهِ عَصَا وَرَحَى وَعَلَى ذَلِكَ هَمْزَةٌ

(١) أي علامة قطع الهمزة المرسومة في أول الكتاب على أول حرفٍ من قولنا أخطأ المهجاء. وفي رسم الهمزة تفاصيل شتى لا موضع لاستيفائها هنا ومعظمها يرجع إلى ما ذكرناه.

(٢) قِيدْنَا وَأَوَّ الْجَمْعِ بِالْمُتَطَرِّفَةِ احْتِرَازاً مِنْ نَحْوِ ضَرَبُوهُ وَيَضْرِبُونَ وَجَاءَ الضَّارِبُونَ وَضَارِبُوهُمْ. وَهِيَ إِنَّمَا تَلْحَقُ الْفِعْلَ وَالْأَسْمَاءَ الْمَشَارِكَةَ لَهُ حَمَلاً كَمَا رَأَيْتَ فِي التَّمْثِيلِ. فَلَا تُكْتَبُ فِي نَحْوِ جَاءَ بَنُو تَمِيمٍ.

(٣) يشمل تنوين الفتح ما كان فتحةً اعرابياً كَرَأَيْتَ زَيْداً أَوْ بَنَاتِيّاً نَحْوِ إِيَّهَا وَعَصَا وَفَتَى. وَاحْتِرَازَنَا بِغَيْرِ الْمَمْدُودِ وَالْمُؤَنَّثِ بِالتَّاءِ عَنْ نَحْوِ لَبِسْتُ رِداً وَاشْتَرَيْتُ جَبَّةً فَلَا تُكْتَبُ الْأَلِفُ فِيهِمَا.

الْوَصْلِ فِي الدَّرَجِ كَمَا عَلِمْتَ^(١). وَتُقْرَأُ الْأَلِفُ وَلَا تُكْتَبُ وَجُوباً بَعْدَ هَمْزَةٍ
بصُورَتِهَا^(٢) فِي الْكَلِمَةِ كَمَارَب. وَالْوَاوُ وَجَوَازاً فِي مِثْلِ ذَلِكَ كَرُؤُس^(٣).
وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا يُقَاسُ كَمَا رَأَيْتَ وَهُوَ الْمَرَادُّ فِي هَذِهِ
الرِّسَالَةِ. وَمِنْهُ مَا يُحْفَظُ كَزِيَادَةِ الْوَاوِ فِي عَمُرُو وَغَيْرِ مَنْصُوبٍ^(٤) وَحُذْفِ
الْأَلِفِ مِنْ اسْمِ الْجَلَالَةِ وَاجْتِمَاعِ الْأَمْرَيْنِ فِي أَوْلَيْكَ^(٥). وَهُوَ مِمَّا يَطْوُلُ
اسْتِيفَاؤُهُ لِعَدَمِ الضَّابِطِ فَلَا يُطَابِقُ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ^(٦).

-
- (١) أي أنها تُكْتَبُ أيضاً ولا تُقْرَأُ فِي الدَّرَجِ وَهُوَ خِلَافُ الْإِبْتِدَاءِ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ. وَلَا تُحْذَفُ
فِي الْخَطِّ أَيْضاً إِلَّا فِي نَحْوِ قُلْتُ لِلرَّجُلِ لَثَلًا تَلْتَنِسُ اللَّامُ الْأَوَّلَى مَعَهَا بِلَا النِّافَةِ.
- (٢) أي بَعْدَ هَمْزَةٍ مَرْسُومَةٍ بِصُورَةِ الْأَلِفِ كَمَارَب وَمَالٍ وَتَسَالٍ. وَقَيَّدْنَا ذَلِكَ بِكَوْنِهَا فِي الْكَلِمَةِ احْتِرَازاً عَنْ نَحْوِ
الرَّجُلَانِ قَرَأَ بِإِنْبَاتِ الْأَلِفِ خَطِئاً بَعْدَ الْهَمْزَةِ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ أُخْرَى.
- (٣) أي فِيمَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ مَرْسُومَةٍ بِصُورَةِ الْوَاوِ فِي الْكَلِمَةِ أَيْضاً كَمَا فِي نَحْوِ رُؤُسٍ وَمَقْفُودٍ بِخِلَافِ نَحْوِ
الرَّجَالِ قَمَوْا أَيْ صَفَرُوا وَذَلُّوا فَإِنْ وَاوِ الْجَمَاعَةُ فِيهِ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى.
- (٤) أي إِذَا كَانَ مَرْفُوعاً أَوْ مَجْرُوراً نَحْوُ جَاءَ عَمْرُوٌّ وَمَرَرْتُ بِعَمْرٍو. فَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً لَمْ تُكْتَبْ نَحْوُ رَأَيْتَ عَمْرَأَ.
- (٥) لِأَنَّ فِيهَا وَاوِ تُكْتَبُ وَلَا تُقْرَأُ وَالْفَاءُ تُقْرَأُ وَلَا تُكْتَبُ.
- (٦) لِأَنَّ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ. وَأَكْثَرُهُ بِإِسْقَاطِ الْأَلِفِ خَطِئاً كَالرَّحْمَنِ وَالْمَلَكَةِ وَالسَّمَوَاتِ وَهَرُونَ وَاسْحَقَ
وَاسْمَعِيلَ وَثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ وَهَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاءِ وَذَلِكَ وَلَكِنْ وَغَيْرُهُمَا مِمَّا يَنْقَادُ إِلَيْهِ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ
اصْطِلَاحٌ لَا ضَابِطَ لَهُ.

كِتَابُ النَّحْوِ

فِي إِعْرَابِ الْكَلَامِ وَأَحْكَامِهِ وَفِيهِ عَشْرَةُ أَبْوَابٍ وَخَاتِمَةٌ
الْبَابُ الْأَوَّلُ

فِي حَقِيقَةِ النَّحْوِ وَأَجْزَاءِ الْكَلَامِ وَفِيهِ فِصْلَانِ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي حَقِيقَةِ النَّحْوِ وَمَوْضُوعِهِ وَمَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُ

النَّحْوُ عِلْمٌ بِأَصُولٍ تُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ إِعْرَاباً وَبِنَاءً.
وَمَوْضُوعُهُ مَا تَرَكَّبَ مِنْ مُفْرَدَاتِهَا^(١). وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي
نَفْسِهِ وَهُوَ الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ^(٢) كَمَا عَلِمْتَ. وَمَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ وَهُوَ
الْحَرْفُ كَمَا سَتَعْلَمُ. وَفِي كُلِّ مِنْ ذَلِكَ كَلَامٌ سَتَقِفُ عَلَيْهِ بِالتَّفْصِيلِ.

(١) لأن الكلم المفردة لاحظ لها من الأعراب قبل التركيب لفقد العامل المقتضي له.

(٢) أي ما يدل على معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار أمرٍ خارج. فتكون دلالة مُستقلة من غير حاجة إلى انضمام
كلمةٍ أخرى إليه. ومن ثمَّ قيل إن الحرف يدلُّ على معنى في غيره أي باعتبار متعلقة لا باعتباره في نفسه لعدم
استقلاله بالمفهومية.

واعْلَمْ أَنَّ الْمَرْكَبَ إِذَا أَفَادَ فَائِدَةً يَصَحُّ السَّكُوتُ عَلَيْهَا فَهُوَ الْكَلَامُ.
وَعَلَيْهِ مَذَارِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ.

الْفَصْلُ الثَّانِي فِي أَحْكَامِ التَّرْكِيْبِ

التَّرْكِيْبُ الْمُفِيدُ إِنَّمَا هُوَ التَّرْكِيْبُ الْإِسْنَادِيُّ. وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى نِسْبَةٍ تَامَّةٍ^(١) بَيْنَ الْجُزْئَيْنِ. وَأَرْكَانُهُ الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ دُونَ الْحُرُوفِ. غَيْرَ أَنَّ الْأِسْمَ يُسْنَدُ وَيُسْنَدُ إِلَيْهِ كَقَامَ زَيْدٌ. وَأَمَّا الْحَرْفُ فَلَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ لَكِنْ يُؤْتَى بِهِ مَعَهُمَا لِمَعْنَى الْمَصَاحَبَةِ فِي نَحْوِ خَرَجَ زَيْدٌ بِأَهْلِهِ^(٢).

(١) يخرج سائر المركبات غير الإسنادية كالمركب الإضافي نحو عبدالله والمزجي كمعدي كرب والتقييدي كالحيوان الناطق. فإن كل هذه المركبات في حكم المفردات لعدم إفادتها بدون انضمام غيرها إليها كقام عبدالله ونحو ذلك فتكون النسبة فيها ناقصة.

(٢) أي أن الحرف إنما يؤتى به مع الاسم والفعل لمعنى كمعنى المصاحبة المستفاد من الباء في قولك خرج زيدٌ بأهله أي خرج مصاحباً لهم فلا يكون ركناً للإسناد.

البَابُ الثَّانِي

في الإعراب والبناء وما يتعلق بهما وفيه ستة فصول

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

في حَقِيقَةِ الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ وَأَحْكَامِهِمَا

الإِعْرَابُ تَغْيِيرُ أَحْوَالِ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا. غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا كَقَامَ زَيْدٌ. وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ. وَقَدْ يَكُونُ مَقْدَرًا كَقَامَ الْفَتَى. وَرَأَيْتُ الْفَتَى. وَمَرَرْتُ بِالْفَتَى. وَنَقِيضُهُ الْبِنَاءُ وَهُوَ لَزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ حَرَكَةً أَوْ سُكُونًا لِغَيْرِ عَامِلٍ أَوْ اعْتِلَالٍ ^(١) كَلَزُومِ حَيْثُ لِضْمٍ وَلَدُنْ لِلْسُّكُونِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَامِلَ الْمُقْتَضِيَّ لِلإِعْرَابِ لَا بُدَّ مِنْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ^(٢). فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، لَفْظًا كَالْفِعْلِ فَهُوَ مَعْنَى كَالْإِبْتِدَاءِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَثَرٍ. فَإِنْ تَعَذَّرَ تَأْثِيرُهُ فِي لَفْظِ الْمَعْمُولِ وَلَوْ تَقْدِيرًا كَمَا فِي الْمَبْنِيِّ أَثَرٌ فِي مَحَلِّهِ.

(١) احترزنا بكون اللزوم الذي ذكرناه لغير اعتلال من نحو الفتى فإن آخره يلزم السكون ولكن لاعتلاله بقلبه ألفاً وهي لا تقبل الحركة فليس ذلك من قبيل البناء

(٢) أي أن العامل الذي يقتضي هذا التغيير لا بد منه سواء كان التغيير ظاهراً أم مقدراً وكان المعمول معرباً أم مبنياً. فإن لم يكن العامل لفظاً كالفاعل في نحو قام زيد فلا بد أن يكون معنى كالإبتداء في نحو زيد قائم. وكل واحد منهما لا بد أن يكون له أثر في معموله ظاهراً كما في قام زيد أو مقدراً كما في قام الفتى. فإن تعذر تأثيره على كلا الوجهين كما يتعذر ذلك في المبنى نحو جئت من لدن زيد أثر في محله فيقال إن لدن في محل الجر لدخول عامل الجر عليها.

الفَصْلُ الثَّانِي

في أوجه الإعراب والبناء ومتعلقاتهما

الإعرابُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَخَفْضٌ وَجَزْمٌ. وَهُوَ يَجْرِي عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ دُونَ الْحُرُوفِ. غَيْرَ أَنَّ الْأَوَّلِينَ مِنْهُ يَشْتَرِكَانِ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ^(١). وَالْخَفْضُ يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ. وَالْجَزْمُ يَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ. وَالْبِنَاءُ ضَمٌّ وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ وَسُكُونٌ. وَهُوَ يَجْرِي عَلَى الْكَلِمِ الثَّلَاثِ^(٢). غَيْرَ أَنَّ الضَّمَّ وَالْكَسْرَ يَخْتَصُّانِ بِالْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ. وَغَيْرُهُمَا يَشْتَرِكُ بَيْنَ الْجَمِيعِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الضَّمَّ وَالْكَسْرَ فِي نَحْوِ ضَرَبُوا وَاضْرِبِي كَالْوَاقِعِينَ حَشَوُا لِاتِّحَادِ الضَّمِيرِ بِالْفِعْلِ كَمَا عَلِمْتَ فَلَا يَنْقُضَانِ حُكْمَ الْبِنَاءِ^(٣). فَإِنْ اتَّصَلَتْ

(١) نريد بالأولين الرفع والنصب. وبالقيلتين الأسماء والأفعال. أي أن الرفع والنصب يدخلان الإسم والفعل مشتركين بينهما نحو زيدٌ يريدُ أن يضربَ عمراً. وهذه الأربعة التي ذكرناها هي القاب الإعراب. وأما في البناء فالضمُّ يستعمل بإزاء الرفع وكذلك الفتح بإزاء النصب وهلمَّ جراً.

(٢) أردنا بالكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف فإن البناء يكون في كل منها غير أن الضمَّ والكسر يختصان بالاسم كحيثُ وامسِ وبالحرف كمنذُ وجير. والفتح والسكون يشتركان في الجميع. فيكونان في الاسم كأتينَ ولذُنْ. وفي الفعل كقامَ وقمَ. وفي الحرف كَرُبَّ وهلْ.

(٣) استدراكٌ على قولنا أن الضم والكسر يختصان بالاسم والحرف. فنقول إن ضمَّ الفعل في نحو ضربوا وكسره في نحو اضربي لا ينقض هذا الاختصاص. لأنَّ المعترِ إنما هو بناء آخرِ الفعل المجرد بنفسه وهو قد صار فيهما بمنزلة الحشو لاتِّحَادِهِمَا بِالضَّمِيرِ كالكلمة الواحدة فضمُّ الأولِ لمناسبة الواو وكسِرُ الثاني لمناسبة الياء. ثم استدركنا على ذلك في عدم التزام المناسبة مطلقاً بقولنا فإن اتصلت بالفعل ياء المتكلم إلى آخره. أي أن الياء لا تتحد بالفعل لكونها لا تقع فاعلاً فلا يصحُّ معها ما صحَّ مع ياء المخاطبة من الاعتبار. ولذلك يُفَصَّلُ بينهما وبين الفعل بالنون لئلا يلزم كسر آخره حيث يُعتبر آخره بالحقيقة.

واعلم أن هذه النون يفصل بها أيضاً بين الياء وبعض الحروف المتصلة بها نحو مَتَى وَغَنَى. وإنَّي كَأَنَّتِي وَلَكُنَّتِي وَلَيْتَنِي. غير أنها لازمة مع من وعن وغالبة مع لبت وقليلة مع لعلْ ونحوها فيها مع البواقي. وتلحق من الأسماء لَذَنْ وَقَدْ وَقَطَّ وهما بمعنى حسبَ فيقال لَذَنِي وَقَذَنِي وَقَطَنِي. غير أنها غالبة مع لذنْ وقليلة مع ما يليها. وجاز تركها مع الأفعال الخمسة المرفوعة نحو يضرباني ويضربوني. فإن كانت منصوبة أو مجزومة وجبت النون كلن يضرباني ولم يضربوني.

بالفعل ياء المتكلم فصل بينهما بثون تقي آخره من الكسر لعدم الاتحاد كضربني ويضربني. ولذلك يقال لها نون الوقاية.

الفصل الثالث

في أحكام الاسم في الإعراب والبناء

الأصل في الاسم أن يكون مغرباً^(١) لكنه قد يُبنى على خلاف الأصل^(٢). والبناء فيه قد يكون لازماً في كل حال كبناء الضمائر فإنها لا تنفك عنه مطلقاً. وقد يكون عارضاً في بعض الصور كبناء المنادى. فإنه إذا فارق النداء عاد إلى الإعراب.

الفصل الرابع

في أحكام الفعل في البناء والإعراب

الأصل في الفعل أن يكون مبنياً لكنه قد يُعرب على خلاف الأصل. والإعراب فيه إنمّا يكون في المضارع. غير أنه إذا اتصلت نون الإثاء أو نون التوكيد عرّض عليه البناء معهما. فإذا فارقهما عاد إلى الإعراب. وأمّا الماضي

(١) لأنه لا يزال متردداً بين المعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية وغيرهما فاحتاج إلى الإعراب لبيان هذه المعاني بخلاف الفعل والحرف لأنهما يلزمان موقعاً واحداً فلا يفتقران إلى الإعراب.

(٢) إنما يكون ذلك إذا شبه الحرف أما في الوضع كالموضوع منه على حرف أو حرفين مثل التاء والياء وهو وهي في الضمائر. أو في المعنى كالمتضمن منه معنى من معاني الحروف المستعملة مثل أسماء الاستفهام نحو من واين. أو من المعاني التي كان حقها أن تؤدّى بالحرف كأسماء الإشارة نحو هذا وهؤلاء. أو في عدم الاستقلال كاللزام الافتقار إلى غيره مثل الأسماء الموصولة نحو الذي والتي. أو غير ذلك مما لا موضع لاستيفائه في هذه الرسالة. غير أن هذه المشابهة قد تكون لازمة له كما في الأسماء المذكورة فيكون البناء لازماً. وقد تكون عارضة عليه كتضمن المنادى معنى حرف الخطاب فيكون البناء عارضاً.

والأمر فالبناء لازم فيهما على الإطلاق. غير أن صورة البناء قد يُعرض عليها الاختلاف^(١) كما عُلِمَت في تَصْرِيفَهُمَا.

واعلم أن المضارع إذا فُضِلَ بَيْنَهُ وبين نون التوكيد واو تَقْدِيرًا كما في نَحْوِ هَلْ تُضْرِبَنَّ لِلْمُخَاطَبَةِ امْتِنَع بِنَاؤُهُ^(٢). وإِثْمًا تُحْدَفُ نون الإعراب في مثل ذلك كَرَاهَةً لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ.

إِلْفَضْلُ الْخَامِسِ

في التَّنْوِينِ وَأَحْكَامِهِ

مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ^(٣) بَعْدَ الْحَرَكَةِ وَهُوَ نُونٌ سَاكِنَةٌ تُزَادُ فِي آخِرِهِ لَفْظًا لَا خَطَأَ فَيَعْبَرُ عَنْهَا بِتَكَرُّارِ رَسْمِ الْحَرَكَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِهَا. وَالتَّنْوِينُ

(١) أي أن بناء الماضي يتحول عن الفتح تارة إلى الضم كضَرَبُوا وتارة إلى السكون كضَرَبْتُ. وبناء الأمر يتحول أيضاً عن السكون تارة إلى الضم كاضربوا وتارة إلى الفتح كاضربا وتارة إلى الكسر كاضربي. وهما في ذلك يخرجان عن صورة بنائية إلى أخرى.

(٢) أي أن المضارع المؤكَّد بالنون لا يُبْنَى إلا عند اتصاله بها. فإن فُضِلَ بينهما لفظاً نحو هل تضربان أو تقديرًا نحو هل تضربن امتنع بِنَاؤُهُ فكان معرباً. والوجه في الفاصل المقدَّر أن الأصل هل تضربين فلما لحقته النون صار هل تضربيتن. فاجتمع فيه ثلاث نونات إحداها نون الإعراب والثانية والثالثة النون المدغمة والنون المدغم فيها من نون التوكيد المشدَّدة. فحُذِفَت نون الإعراب استتقلاً لتوالي النونات التي عُبِّرنا عنها بالأمثال فصار هل تضربيتن بتشديد النون. وحينئذٍ التقى ساكنان بين ياء المخاطبة والنون المدغمة فحُذِفَت الياء فصار هل تضربن. فكانت الياء محذوفة لفظاً لكنها ثابتة تقديرًا لأنها ضمير الفاعل. ولذلك امتنع بناء الفعل. وعليه يُقَاس هل تضربن للجماعة. وأما هل تضربان فقد عرفت الوجه في إثبات ألفه ما مرَّ في أحكام الحركة والسكون. والوجه في حذف نون الإعراب منه مما ذكرناه هنا في مسئلة هل تضربن. والفعل في كل هذه الصور معرب لا بناء فيه.

(٣) لأن منها مالا ينون كالأسماء المبنية وغير المنصرفة. وأردنا بالإسم الامكن المعرب المنصرف كما ستعلم. وقولنا رفعاً وجراً كجوار لأنه إذا كان منصوباً ثبت ياءه مفتوحة غير منوَّنة كرايت جوارى.

أقسام أشهرها تنوين التمكن. وهو يلحق الاسم الممكن مفرداً كرجل. أو جمع تكسیر كرجال. دلالة على أمكنته كما ستعلم. وتنوين المبالغة. وهو يلحق جمع المؤنث السالم كمؤمنات مبالغة لنون مذكره كمؤمنين. وتنوين العوض. وهو يلحق صيغة منتهى الجموع المنقوصة رفعا وجرأ كجوار عوضاً عن الياء المحذوفة منها. وما سوى ذلك محفوظ أو نادر^(١).

واعلم أن هذه الصيغة تحذف منها الياء للتخفيف^(٢) فيعوض عنها بالتنوين وأما غيرها من معتل الآخر فإذا نون تحذف حرف العلة الساكن من آخره لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين^(٣) كقاض وفتى. غير أن الياء تحذف لفظاً وخطأ بخلاف الألف فإنها تحذف لفظاً لا خطأ كما علمت.

الفصل في التنوين

في أحوال الاسم من جهة الإعراب والبناء

الاسم إما متمكن في السمية وهو المعرب. وإما غير متمكن فيها وهو المبني^(٤). والمتمكن إما ممكن وهو ما يجري عليه جميع حركات الإعراب

(١) أردنا بالمحفوظ نحو تنوين كل وبعض عوضاً عن المضاف إليه نحو كل يموت أي كل واحد وتنوين بعض أسماء الأفعال نحو صبه ومه فإن كل ذلك يحفظ ولا يقاس عليه وأردنا بالنادر نحو تنوين غير المتصرف للتناسب أو لضرورة الشعر فإنه لا يستعمل إلا في ندور.

(٢) هو مذهب الجمهور وإنما عوض عن يائه المحذوفة بالتنوين جبراً لما فاته من صيغة الجمع بحذفها.

(٣) أي أن المعتل الآخر من غير هذه الصيغة كالقاضي والفتى يحذف منه عند تنوينه حرف العلة الذي لزمه السكون لاستتقال الضمة أو الكسرة عليه كياء القاضي أو لتعثر الحركة عليه كالف فتى فراراً من التقاء الساكنين بينه وبين التنوين. فيقال جاء قاض وفتى بتنوين الضاد والتاء. وقولنا كما علمت إشارة إلى ما مر في آخر كتاب التصريف من قولنا إن الألف تكتب ولا تقرأ في نحو هذه عصاً وفتى فليرجع إليه.

(٤) لأن المبني قد ضعف فيه جانب الاسم لمشابهة الحرف كما مر فلم يبق له تمكن فيها.

مُنَوَّنًا عَلَى الْأَصْلِ كَمَا رَأَيْتَ وَيُقَالُ لَهُ الْمُنْصَرَفُ. وَإِمَّا غَيْرَ أَمْكَنَ. وَهُوَ مَا يَلْحَقُهُ الْكَسْرُ وَالتَّنْوِينُ^(١) بِخِلَافِ الْأَصْلِ كَمَا سَتَرَى. وَيُقَالُ لَهُ غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّنْوِينَ الْمُعْتَبَرَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ تَّنْوِينُ التَّمْكِينِ^(٢). وَهُوَ الَّذِي بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ مُنْصَرَفًا. بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِي هَذَا الْبَابِ.

(١) أَي أَنَّهُ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى الضَّمِّ وَالْفَتْحِ غَيْرِ مُنَوَّنٍ فَلَا يُكْسَرُ وَلَا يَنْوَّنُ كَبَقِيَةِ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرُوبَةِ.

(٢) أَي أَنَّ التَّنْوِينَ الَّذِي لَا يَلْحَقُ الْإِسْمَ غَيْرَ الْمُنْصَرَفِ إِنَّمَا هُوَ تَّنْوِينُ التَّمْكِينِ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَامَةً الْإِمْكِنِيَّةِ لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ. بِخِلَافِ تَّنْوِينِ الْعَوْضِ فِي نَحْوِ جَوَارٍ وَتَّنْوِينِ الْمَقَابِلَةِ فِي نَحْوِ عُرْفَاتٍ فَإِنَّهُ يَلْحَقُ الْإِسْمَ غَيْرَ الْمُنْصَرَفِ إِذَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْإِمْكِنِيَّةِ.

البَابُ الثَّالِثُ

في الإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

في مَوَاقِعِ الصَّرْفِ

يَمْتَنِعُ الإِسْمُ مِنَ الصَّرْفِ بِالْوَصْفِيَّةِ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ إِذَا صَحِبَ إِحْدَاهُمَا الْعَدْلُ أَوْ وَزَنَ الْفِعْلُ أَوْ زِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالتَّوْنِ. أَوْ صَحِبَ الْعَلَمِيَّةَ التَّرْكِيْبُ أَوِ الْعُجْمَةَ أَوِ التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ. فَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا بِالْأَلِفِ أَوْ مَجْمُوعًا عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ امْتَنَعَ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَحْدَةً^(١).

الْفَصْلُ الثَّانِي

في مَا يَصْحَبُ الْوَصْفِيَّةَ وَالْعَلَمِيَّةَ مِنَ الْمَوَاقِعِ

الْعَدْلُ إِخْرَاجُ عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ دُونَ مَعْنَاهَا. وَهُوَ يَقَعُ فِي الصَّقَةِ كَأَخْرِ فَائِهِ مَعْدُولٌ عَنْ آخَرٍ أَفْعَلَ تَفْضِيلٌ^(٢). وَفِي الْعَلَمِ كَزُحَلٍ فَائِهِ مَعْدُولٌ

(١) هذا تقسيمٌ لهذه العلل المانعة إلى ثلاثة أقسام. الأول ما يصاحب كلَّ واحدةٍ من الوصفية والعلمية وهو العدل ووزن الفعل وزيادة الألف والتون. والثاني ما يصاحب العلمية فقط وهو التركيب والعجمة والتأنيث بالتاء. وكلُّ منهما لا يمنع إلاَّ بانضمامه إلى صاحبه. والثالث مالا يحتاج إلى مصاحبة آخر وهو ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة وصيغة منتهى الجموع.

واعلم أن هذه الصيغة تتناول كل ما بعد ألف جمع حرفان أو ثلاثة أحرف أو سطها ياء ساكنة. فيدخل تحت الأول نحو دراهم ومساجد وخواتم وجداول وصحائف وأصابع وعذارى ومطايا وما أشبه ذلك. ويدخل تحت الثاني نحو بساتين ومصاييح وقوارير وطواويس وأباطيل وقناديل ونظائر ذلك من الجموع الموازنة له.

(٢) أشرنا بقولنا أفعَلَ تفضيل إلى ما سبق في تصريف الأسماء المشاركة للفعل من لزوم أفعَلَ التفضيل للأفراد والتذكير وقد استوفينا الكلام عليه في الشرح هناك. وهذا الاستعمال مطرّد فيه ما لم يكن مضافاً إلى

عَنْ زَاحِلٍ وَكَذَلِكَ وَزْنَ الْفِعْلِ. وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ مُوَازِنًا لَهُ مَعَ اخْدَى زَوَائِدِهِ^(١) أَوْ مَعَ اخْتِصَاصِ الْوَزْنِ بِهِ كَأَحْمَرِ صِفَةٍ وَشَمَّرِ عِلْمًا. فَإِنَّهُمَا عَلَى وَزْنٍ أَكْرَمَ وَقَدَّمَ. وَكَذَا زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالثُّنُونِ مَعَ فَتْحِ الْفَاءِ^(٢) فِي الصِّفَةِ كَسَكْرَانَ وَعَثْمَانَ. غَيْرَ أَنَّهُ يَلْزِمُ الصِّفَةَ مُطْلَقًا أَنْ تَكُونَ قَدْ وُضِعَتْ لِلْوَصْفِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ كَمَا رَأَيْتَ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ انْصَرَفَتْ كَأَرْبَعٍ إِذَا وُصِفَ بِهِ مَوْضُوعٌ لِلْعَدَدِ. وَكَنْدَمَانِ فَإِنْ مُؤَنَّثُهُ نَدْمَانَةٌ.

الفصل الثالث

في ما يختص بمصاحبة العلمية

التركيبُ تأليفُ الاسمِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ. وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَرْجِيًّا مُعْرَبَ

معرفةً أَوْ مُقْتَرَنًا بِأَلٍ فَيَنْصَرَفُ نَحْوَ زَيْدٍ أَفْضَلَ الرِّجَالِ وَهَذَا فَضْلُ النِّسَاءِ وَهُوَ الرِّجُلُ الْأَفْضَلُ وَهِيَ الْمَرَأَةُ الْفُضْلَى. فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا تُسْتَعْمَلَ أُخْرَى مُفْرَدَةً وَلَا بِمَجْمُوعَةٍ إِلَّا بِأَحَدِ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ. وَلَمَّا عُذِلَ عَنْ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ اِمْتَنَعَ الصَّرْفُ لِاجْتِمَاعِ الْعَدْلِ وَالْوَصْفِ... أَقُولُ وَمَا يَمْتَنِعُ بِالْعَدْلِ وَالْوَصْفِ صِيغَةُ فُعَالٍ وَمُفْعَلٍ فِي الْعَدَدِ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى أَرْبَعَةٍ بِاتِّفَاقِ النَّحَاةِ. وَإِلَى عَشْرَةٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ. فَيَقَالُ جَاءَ الْقَوْمُ أَحَادًا أَوْ مَوْحَدًا وَتَنَاءً أَوْ مَتْنًى وَهَلْمٌ جَرًّا. وَالْأَصْلُ جَاءُوا وَاحِدًا وَاحِدًا وَاثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ. فَلَمَّا عُذِلَ عَنْ هَذِهِ الْإِسْتِعْمَالِ اِمْتَنَعَ الصَّرْفُ.

(١) قَيَّدْنَا مُوَازَنَةَ الْفِعْلِ بِكُونِهَا مَعَ إِحْدَى زَوَائِدِهِ احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ حَسَنٍ وَجَعْفَرٍ فَإِنْ جَرَّدَ مُوَازَنَتُهُمَا لِلْفِعْلِ لَا يُؤْتَرُ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ. وَالْمُرَادُ بِزَوَائِدِ الْفِعْلِ الْحُرُوفُ الَّتِي تَزَادُ فِي أَوَّلِهِ كَالْهَمْزَةِ وَالتَّاءِ وَالْيَاءِ فِي نَحْوِ أَحْمَدَ وَتَغْلِبُ وَيَشْكُرُ. وَقَدْ مَثَّلْنَا لِذَلِكَ بِأَحْمَرٍ فِي الصِّفَةِ وَمَثَّلْنَا الْإِخْتِصَاصَ بِالْوَزْنِ بِشَمَّرٍ عِلْمًا لِنَفْسٍ وَهُوَ عَلَى صِيغَةٍ خَاصَّةٍ بِالْفِعْلِ.

(٢) قَيَّدْنَا صِيغَةَ فُعَالٍ بِفَتْحِ الْفَاءِ فِي الصِّفَةِ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مُفَتْوحَةً الْفَاءُ لَمْ تَمْتَنِعْ كَحُمُصَانٍ بِخِلَافِ الْعَلَمِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ الضَّمُّ كَعَثْمَانَ وَمَعَ الْكَسْرِ كَعِمْرَانَ. وَقَوْلُنَا يَلْزِمُ الصِّفَةَ مُطْلَقًا إِلَى آخِرِهِ أَيُّ يَلْزِمُهَا مَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ أَوْ زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالتَّوْنِ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَصْلٍ وَضَعَهَا صِفَةً. فَلَا يَمْتَنِعُ نَحْوُ أَرْبَ وَصَفَاوَانِ إِذَا وُصِفَ بِهِمَا عَلَى اخْتِزَاقِ الْأَوَّلِ بِمَعْنَى ذَلِيلٍ وَالثَّانِي بِمَعْنَى قَاسٍ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَوْضُوعٌ لِلْحَيَوَانَ الْمَعْرُوفِ وَالثَّانِي لِلصَّخَرِ الْأَمْلَسِ. وَيَلْزِمُهَا أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ فَلَا يَمْتَنِعُ نَحْوُ أَرْمَلٍ وَصَوْحَانِ أَيُّ يَابِسِ الظَّهْرِ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهَا أَرْمَلَةٌ وَصَوْحَانَةٌ.

الجزء الثاني كَمَعْدِي كَرِب^(١). وهو يستأثر بالأعلام دُونَ الصِّفَاتِ. وكذلك العُجْمَة. وهي أن يَكُون الإِسْم مِنْ غَيْرِ الأَوْضَاعِ العَرَبِيَّةِ. وشرطها أن تكون عَلَمًا فِي الأَصْلِ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ^(٢) كِيُوسَف. وَكَذَا التَّائِيثُ بِالتَّاءِ ظَاهِرَةٌ كَفَاطِمَة وَطَلْحَة. أَوْ مَقْدَرَةٌ فِي مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَزَيْب. أَوْ تَحْرَكَ أَوْسَطُهُ مِنَ الثَّلَاثِيَّ كَسَفَر. فَإِنْ سَكَنَ كَهَنَدَ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

الْفَصْلُ الرَّابِعُ

فِي مَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ

تستقرئ في الإسم المنوع من الصرف ألف التائيث حيثما وقعت^(٣) مقصورة كسكرى ومرضى. أو ممدودة كخنساء وأصدقاء. وكذا صيغة منتهى الجموع كدراهم ودنانير. مالم تلحق مصحوبها التاء كصياقلة فلا يمتنع.

(١) قيدنا التركيب بالمزجي ليخرج عنه الإضافي نحو عبدالله فإنه منصرف. والإسنادي نحو تأبط شرا فإنه يحكى على أصله. وفيدنا المزجي بكونه معرب الجزء الثاني احترازا من نحو خمسة عشر وسيبويه فإن الجزء الثاني مبني في الأول على الفتح وفي الثاني على الكسر. فلم يبق إلا نحو معدي كرب وحضرموت وبلبلك. وهذا يعرب جزؤه الثاني غير منصرف وينبى جزؤه الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء كما في معدي كرب فيبنى على السكون.

(٢) لأنها لو لم تكن علما في لغة الاعجام ثم حدثت عليها العلمية عند العرب كبرجق إذا سسى به رجل لم تمتنع. واختلفوا في الثلاثي المتحرك الوسط منها نحو شترا اسم حصن والأكترون على منعه. وفي الساكن الوسط منه كنوح والأكترون على صرفه.

ومثلنا المؤنث التاء بقاطمة اسم امرأة وطلحة اسم رجل تنبئها على منعه باعتبار تأنيث الاسم دون اعتبار المسمى.

(٣) أي في كل اسم وقعت فيه نكرة كسكرى وصحراء أو معرفة كسلمى وخنساء. مفردا كما رأيت أو جمعا كمرضى وأصدقاء.

واعلم أن مالا ينصرف إذا أضيف أو دخلته الألف واللام جر
بالكسرة^(١) كمررت بأفضل العلماء وقس عليه.

البَابُ الْإِلَّاهِيُّ

في أحكام الإعراب والمعرّبات وفيه أربعة فصول

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

في أحكام الإعراب

الإعرابُ قَدْ يَكُونُ بِالْحَرَكَاتِ وَهُوَ الْأَصْلُ. وَقَدْ يَكُونُ بِالْحُرُوفِ وَهُوَ
الْفَرْعُ وَالْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ أَنْ يُرْفَعَ الْمُعْرَبُ بِالضَّمَّةِ. وَيُنْصَبُ
بِالْفَتْحَةِ. وَيُخَفَّضُ بِالْكَسْرِ. وَيُجْزَمُ بِالسَّكُونِ. وَمَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ مِمَّا
سَتَرَاهُ فَهُوَ فَرْعٌ عَنْهُ. وَكُلَّمَا أَعْرَبَ بِهِ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ فَهُوَ يُسْتَعْمَلُ بِطَرِيقِ
النِّيَابَةِ عَنْ أَصْلِهِ^(٢).

الفَصْلُ الثَّانِي

في مواطن الإعراب بالحركات

الإعرابُ بِالْحَرَكَاتِ يَكُونُ فِي الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ كَالرَّجُلِ. وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ

(١) بناءً على الخلاف الواقع فيه. لأن منهم من يقول أنه حينئذ يكون منصرفاً. ومنهم من يقول أنه لا يزال باقياً
على امتناعه. في كل من المذهبين تعليل لا موضع له هنا. وقولنا جَرَّ بالكسرة يتمشى على كليهما.

(٢) هذا يشمل الحروف وهي الواو والألف والياء والنون. وما خرج عن أصل الإعراب بالحركات وهو النصب
بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف كما سيجيئ. وكل من ذلك يستعمل بالنيابة عن أصله كنيابة الواو
عن الضمة والكسرة عن الفتحة. وهكذا البواقي.

كالرَجَالِ. وَجَمَعَ الْمُؤَنَّثُ السَّالِمَ كَالْمُؤَنَّثَاتِ. وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمَجْرَدُ عَنِ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ الْمَرْفُوعُ كَيَضْرِبُ. فَيُرْفَعُ كُلُّ ذَلِكَ بِالضَّمَّةِ جَمِيعاً. وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ إِلَّا جَمَعَ الْمُؤَنَّثُ السَّالِمَ فَيَاكْسِرُهُ كَرَأَيْتُ الْمُؤَنَّثَاتِ. وَيُخَفِّضُ الْأِسْمُ بِالْكَسْرِ إِلَّا مَا لَا يَنْصَرِفُ فَيَاكْسِرُهُ كَمَرَرْتُ بِأَحْمَدَ. وَيُجْزَمُ الْفِعْلُ بِالسَّكُونِ إِلَّا الْمُعْتَلَّ الْآخِرَ فَيُحَذَفُ آخِرُهُ كَلَمْ يَدْعُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ لَا يُعَدُّ مِنَ الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْ أَصُولِ الْكَلِمَةِ^(١). لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا يَظْهَرُ فِيهِ أَثَرُ الْجَزْمِ لِفَقْدِهِ الْحَرَكَةَ الظَّاهِرَةَ حُذِفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ

فِي مَوَاطِنِ الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ

الْإِعْرَابُ بِالْحُرُوفِ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحُمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ كَقَامَ أَبُوكَ. وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ كَرَأَيْتُ أَبَاكَ. وَتُخَفِّضُ بِالْيَاءِ كَمَرَرْتُ بِأَيْلِكَ. وَفِي الْمُشْتَى. فَيُرْفَعُ بِالْأَلِفِ كَقَامَ الرَّجُلَانِ. وَيُنْصَبُ وَيُخَفِّضُ بِالْيَاءِ كَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ. وَفِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ. فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ كَقَامَ الْمُؤْمِنُونَ. وَيُنْصَبُ وَيُخَفِّضُ بِالْيَاءِ أَيْضاً كَرَأَيْتُ الْمُؤْمِنِينَ وَمَرَرْتُ بِالْمُؤْمِنِينَ. وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ يَفْعَلَانِ

(١) لَمَّا كَانَ هَذَا الْحَذْفُ يُوْهَمُ أَنَّهُ مِنْ قِبَلِ الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ حَرْفٌ لَا حَرَكَةَ دَفَعْنَا هَذَا الْوَهْمَ بِقَوْلِنَا لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْ أَصُولِ الْكَلِمَةِ. أَيْ أَنَّ الْمَحْذُوفَ لِلْجَزْمِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ خَارِجَةً عَنْ بَنِيَّةِ الْفِعْلِ كَالضَّمَّةِ فِي نَحْوِ يَضْرِبُ وَالنُّونَ فِي نَحْوِ يَضْرِبَانِ بِخِلَافِ آخِرِ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ فَإِنَّهُ مِنْ أَصُولِ الْفِعْلِ وَهُوَ لَمْ يَكُنْ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ. لَكِنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا اسْتَوَاءَ صَوْرَتِهِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَزْمِ لِعَدَمِ ظَهْرِ الضَّمَّةِ عَلَيْهِ فَرَقُوا بَيْنَهُمَا بِحَذْفِ آخِرِهِ. وَقِيلَ عَلَى أَنَّ جَزْمَهُ بِحَذْفِ الضَّمَّةِ الْمَقْدَّرَةِ فَيَكُونُ الْحَذْفُ عِنْدَ دَخُولِ الْجَازِمِ لَا بِهِ

وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ. فَتُرْفَعُ بِإِثْبَاتِ التَّوْنِ كَمَا رَأَيْتَ. وَتُنْصَبُ
وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا كَلَمْ يَضْرِبَا وَلَنْ تَقُومُوا.
وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ لَا تُعْرَبُ هَذَا الْإِعْرَابَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً
مُكَبَّرَةً مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ^(١) كَمَا رَأَيْتَ. فَإِنْ لَمْ تُكُنْ كَذَلِكَ أَعْرِبْتَ
كَسَائِرَ الْأَسْمَاءِ.

الْفَصْلُ الْإِلَّهِي

فِي تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ

إِذَا كَانَ آخِرُ الْمُعْرَبِ ^(٢) أَلِفًا كَالْفَتَى وَيَخْشَى قُدِّرَتْ عَلَيْهِ الْحَرَكَاتُ
بِأَسْرِهَا لِتَعْدُّ ظُهورها عَلَى الْأَلِفِ. وَإِذَا كَانَ وَاوًا بَعْدَ ضَمَّةٍ كَيَدْعُو. أَوْ يَاءً
بَعْدَ كَسْرَةٍ كَالْقَاضِي وَيَرْمِي. قُدِّرَتْ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فَقَطْ ^(٣) اسْتِثْقَالًا لَهُمَا.
فَإِنْ حُذِفَ آخِرُهُ كَقَاضٍ قُدِّرَتْ الْحَرَكَةُ عَلَى الْمَحْذُوفِ كَمَا تُقَدَّرُ عَلَى
الثَّابِتِ ^(٤). وَلَا تُقَدَّرُ فِي ذَلِكَ إِلَّا لِعَارِضٍ ^(٥) كَالِإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي نَحْوِ

(١) لأنها إذا كانت مثناة كأبوين أو مجموعة جمعاً سالماً كائناً أو مكسراً كآباءٍ أو كانت مصغرة كأيٍّ أو مضافة
إلى الياء كأيٍّ أعربت بالحروف التي يُعْرَبُ بها المثني والجمع والحركات التي يُعْرَبُ بها جمع التكسير
والمفردات ظاهرة أو مقدرة بحسب مقتضى الحال كبقية الأسماء.

(٢) أطلقنا المعرب لتناول الاسم والفعل. وقيدنا الواو بكونها بعد ضمة والياء بكونها بعد كسرة احترازاً من نحو
دَلُوْ وَظَيِّي فَإِنَّ الْإِعْرَابَ بِأَسْرِه يظهر فيهما كالصحيح.

(٣) هذا مخرج للفتحة لأنها تظهر فيهما.

(٤) أي تُقَدَّرُ الضمة والكسرة على ياء قاضٍ المحذوفة كما تُقَدَّرَانِ على ياءٍ القاضِي الثابتة.

(٥) قولنا إِلَّا لِعَارِضٍ يشمل الإضافة التي ذكرناها في الأسماء. ودخول نون التوكيد في الأفعال الخمسة نحو هل
تَضْرِبَانِ فَإِنَّهَا تُقَدَّرُ فيها نون الرفع المحذوفة لتوالي الأمثال كما مرَّ. وأردنا بقولنا ضارِبِيَّ بتشديد الياء جمع
ضاربٍ سالماً مضافاً إلى ياء المتكلم. وقيدناه بكونه مرفوعاً حينئذٍ يكون بالواو فتُقدَّرُ فيه كما سيجيء.

غَلَامِي وَضَارِبِي مَرْفُوعاً. فَتَقْدَرُ الْحَرَكَةُ فِي الْأَوَّلِ لِلِاتِّزَامِ الْكَسْرِ هُنَاكَ^(١).
وَالْوَاوُ فِي الثَّانِي لِقَلْبِهَا يَاءٌ^(٢). وَقِسْ عَلَى مَا ذَكَرَ مَا لَمْ يُذَكَرْ.

البَابُ الْخَامِسُ

في تنكير الاسم وتعريفه وفيه ستة فصول

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

في حقيقة النكرة والمعرفة

الِاسْمُ إمَّا نَكْرَةٌ وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَى مُسَمًّى شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ^(٣) كَرَجُلٍ.
وَهِيَ الْأَصْلُ^(٤) فِي الْأَسْمَاءِ. وَإِمَّا مَعْرُفَةٌ وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَى مُسَمًّى بَعِيْنِهِ كَزَيْدٍ.
وَهِيَ فَرْعُ النَّكْرَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَعْرُفَةَ تَنْحَصِرُ فِي الضَّمِيرِ وَالْعَلَمِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ
وَالْمَعْرُوفِ بِأَلٍ^(٥) وَالْمَقْصُودِ بِالنَّدَاءِ وَالْمُضَافِ إِلَى مَعْرُفَةٍ. وَلِكُلٍّ مِنْ ذَلِكَ أَحْكَامٌ
سَتَقِفُ عَلَيْهَا.

(١) أي لأن كسر ما قبل الياء مُلْتَزَمٌ قبل دخول العامل فتَقْدَرُ عليه جميع الحركات. وهو مذهب الجمهور.

(٢) أي تُقْدَرُ الواوُ في ضارِبِي المرفوع لأن أصله ضَارِبُوِي فَقُلِبَتْ الواوُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى قِيَاسِ
الِإِعْلَالِ الَّذِي عَرَفْتُهُ فِي بَابِهِ.

(٣) أي عَلَى مُسَمًّى مُشْتَرَكٍ بَيْنَ أَفْرَادِ جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ كَرَجُلٍ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ بِالْغِ مِنْ
النَّاسِ.

(٤) لِأَنَّ الْمُسَمًّى يَكُونُ نَكْرَةً فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ كِإِنْسَانٍ مَثَلًا. ثُمَّ يَتَعَيَّنُ بِقِيْدٍ يَمْنَعُ الْإِسْتِرَاكَ كَزَيْدٍ فَيَصِيرُ مَعْرُفَةً. وَبِهَذَا
الِاعْتِبَارِ يُقَالُ إِنَّهُ فَرْعُ النَّكْرَةِ.

(٥) خَرَجَ بِقَوْلِنَا الْمَعْرُوفَ بِأَلٍ نَحْوَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَالْعَبَّاسِ مِنَ الْأَعْلَامِ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا أَلٌ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فَإِنَّهَا بَابُ
الْعَلَمِ مِنْ بَابِ الْمَعْرُوفِ بِأَلٍ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَعْرُفَةً قَبْلَ دُخُولِهَا فَلَمْ تَوْثُرْ فِيهَا تَعْرِيفًا. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْمَقْصُودُ
بِالنَّدَاءِ نَحْوُ يَا رَجُلًا مَعِيْنٌ. فَإِنَّهُ قَدْ صَارَ مَعْرُفَةً بِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ لَهُ وَتَخْصِيصِهِ إِيَّاهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ
الرِّجَالِ بِخِلَافِ نَحْوِ يَا زَيْدًا فَإِنَّ الْمُنَادَى فِيهِ كَانَ مَعْرُفَةً قَبْلَ النَّدَاءِ فَلَمْ يَتَعَرَّفْ بِهِ.

الفَصْلُ الثَّانِي

في الضمير وأحكامه

الضميرُ مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ. وَهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ بِعَامِلِهِ
كَمَا عَلِمْتَ. وَإِمَّا مُتَفَصِّلٌ عَنْهُ كَمَا سَتَعْلَمُ. غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْمُتَّصِلِ مَا يَخْتَصُّ
بِالرَّفْعِ. وَهُوَ مَا لَزِمَ الْإِسْنَادَ إِلَيْهِ بَارِزاً أَوْ مُسْتَتِراً مِمَّا مَرَّ فِي تَصْرِيفِ
الْأَفْعَالِ^(١). وَمِنْهُ مَا يَشْتَرِكُ بَيْنَ النَّصْبِ وَالْجَرِّ. وَهُوَ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ وَكَافُ
الْخِطَابِ وَهَاءُ الْغَيْبَةِ مِلْحَقَتَيْنِ بِعَلَامَاتِ الْفُرُوعِ^(٢) كَضَرَبَنِي وَمَرَّ بِكَ وَأَكْرَمَهُ
وَهَلَمَّ جَرّاً. وَمِنْهُ مَا يَشْتَرِكُ بَيْنَ الْأَحْكَامِ الثَّلَاثَةِ. وَهُوَ نَا كَقَمْنَا وَزَارْنَا وَمَرَّ
بِنَا. وَأَمَّا الْمُتَفَصِّلُ فَمِنْهُ مَا يَلْزَمُ الرَّفْعَ. وَهُوَ أَنَا وَنَحْنُ فِي التَّكَلُّمِ. وَأَنْتَ وَأَنْتِ
وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ فِي الْخِطَابِ. وَهُوَ وَهِيَ وَهُمَا وَهُنَّ فِي الْغَيْبَةِ. وَمِنْهُ
مَا يَلْزَمُ النَّصْبَ وَهُوَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ وَفُرُوعِهَا. وَكَلَّهُ لَا يَسُوعُ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ

(١) أي ما لا ينفك عن إسناد الفعل إليه. وهو يشمل ما وقع فاعلاً أو نائب فاعل كناء المتكلم وواو الجماعة ونون

الإناث وكذلك المستتر منه كيقوم وتُدعى. ومن في قولنا مما مرَّ في تصريف الأفعال للبيان لا للتبعض لأننا لم

نذكر غيره هناك.

(٢) المراد بعلامات الفروع علامات التانيث والثنية والجمع وهي الكسرة والألف كضربك ومرَّ بها. والميم مع
الألف كضربهما. وبدونها كضربهم. والنون كمرَّ بهنَّ. واعلم أن في ضمير المؤنثة الغائبة خلافاً. فمنهم من
يقول أن الضمير هو مجموع الهاء والألف. ومنهم من يقول أن الضمير هو الهاء مفتوحة والألف زائدة لتقوية
الفتحة الفارقة بين المذكر والمؤنث. وعليه الجوهري في الصحاح حيث يقول أن الهاء تكون كناية عن الغائب
والغائبة فنقول ضربه وضربها. وهو المختار ولعله الأولى جرياً على الخطاب ضميراً واحداً للمذكر والمؤنث
مفروقاً بعلامة خارجية.

الْمُتَّصِلُ^(١) نَحْوَ أَنْتَ الْحَقُّ وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ.

واعْلَمْ أَنَّ الْمَرْفُوعَ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ يَسْتَتِرُ فِي مَا يَرْفَعُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ
أَيْضاً كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ^(٢). وَحُكْمُ الْعَائِبِ مُطْلَقاً أَنْ يَعُودَ إِلَى مُتَقَدِّمٍ
لَفْظاً نَحْوَ زَيْدٍ فِي دَارِهِ أَوْ رُبَّةٌ نَحْوَ فِي دَارِهِ زَيْدٌ^(٣). وَالْهَاءُ مِنْهُ إِذَا لَمْ تَلْحَقْهَا
الْأَلِفُ^(٤) تُضَمُّ مَا لَمْ تَقَعْ بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ يَاءٍ سَاكِنَةٍ فَتُكْسَرُ نَحْوَ مَرَرْتُ بِهِ
وَعَلَيْهِمَا وَيَرْمِيهِمْ. وَقَسْ عَلَيْهِ.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ

فِي الْعِلْمِ

الْعِلْمُ مَا وَضِعَ لِمَعْيَنٍ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ. وَهُوَ يَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ نَفْسِهِ إِلَى مُفْرَدٍ
كَزَيْدٍ وَمُرَكَّبٍ كَعَبْدَ اللَّهِ. وَبِاعْتِبَارِ مُسَمَّاهُ إِلَى شَخْصِيٍّ كَمَا رَأَيْتَ.
وَجَنْسِيٍّ^(٥) كَأَسَامَةِ لِلْأَسَدِ. فَإِنْ تَصَدَّرَ بِأَبٍ كَأَبِي بَكْرٍ أَوْ أُمٌّ كَأُمِّ عَامِرٍ فَهُوَ

(١) أي أن كلاً من الضمير المنفصل مرفوعاً ومنصوباً لا يسوغ الإتيان به إلا إذا لم يكن الإتيان بالمتصل كما إذا
وقع مبتدأ أو أريد تقديمه لغرض فإن المتصل لا يُتَدَأُّ به ولا يتقدّم على عامله. وقد يُفصل الضمير مع إمكان
اتصاله في بعض الصور نحو أعطيتك إياه مع إمكان أعطيتكه. ولم تتعرض له لقلته وكثرة التفصيل فيه كما هو
دأبنا في هذا الكتاب.

(٢) في هذا إشارة إلى استتاره في الفعل كما ذكرنا في كتاب التصريف. والأسماء تشمل الصفات كما مثلنا
والمصادر النائية عن أفعالها نحو حمداً لله. وأسماء الأفعال نحو صَـةً وحَذَارٍ فَإِنْ فِي كُلٍّ مِنْ ذَلِكَ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ
به على الفاعلية كما في الضارب أو على النيابة كما في المضروب ولذلك مثلنا بهما.

(٣) أي أن الضمير عائدٌ إلى زيد وهو متأخرٌ في اللفظ لكنه متقدّم في المرتبة لأنه مبتدأ كما ستعلم في بابهِ.

(٤) احترازٌ من نحو مررتُ بها. ومثلنا للياء الساكنة بقولنا عليهما ويرميهم تنبيهاً على أن المُعْتَبَرُ إِنَّمَا هُوَ سَكُونُ الْيَاءِ
مع قطع النظر عن حركة ما قبلها.

(٥) العِلْمُ الْجَنْسِيُّ مَا وَضِعَ لِمَاهِيَةِ الْجَنْسِ الْحَاضِرَةِ فِي الذَّهْنِ كَأَسَامَةِ لِلْأَسَدِ وَتُعَالَةُ لِلثَّعْلَبِ. وَهُوَ فِي التَّعْيِينِ مِثْلُ اسْمِ
الْجَنْسِ الْمَعْرُوفِ بِلَا مِ الْحَقِيقَةِ. فَإِذَا قُلْتَ أَسَامَةُ أَجْرًا مِنْ تُعَالَةٍ كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ الْأَسَدُ أَجْرًا مِنَ الثَّعْلَبِ.

كنية. وإلا فإن أفاد رفعة كزَيْن العابدين أوضعة كأنف الناقة فهو لقب. وإلا فهو اسم^(١). وإذا اجتمع أحدهما مع الاسم تقدمت الكنية كأبي حفص عمر. وتأخر اللقب كهرون الرشيد.

واعلم إن العلم المركب قد يكون إضافياً كعبدالله فيكون معرب الجزعين. وقد يكون مزجياً كمعدي كرب فيكون مبني الجزء الأول مطلقاً. معرب الثاني^(٢) ما لم يكن اسم صوت^(٣) كما في سبويه فيبنى أيضاً.

الفصل الرابع

في اسم الإشارة

اسم الإشارة ما وُضِعَ لمشار إليه. فإن كان قريباً^(٤) فهو ذا للمذكر منه وذان لمثناه. وذو للمؤنثة. وتان لمتناها. وأولاء لجمعهما. وإن كان بعيداً فهو ذلك وتلك لمفرديه^(٥). وذانك وتانك لمتناهما. وأولئك لجمعهما. فإن أريد المتوسط أشير إليه بما لحقته الكاف دون اللام كذاك وتيك. وتدخل ها

(١) وإذا اجتمع الاسم مع الكنية كان تابعاً لها في الإعراب. وأما مع اللقب فإن كانا مفردين كسعيد كرز جاز

الاتباع والإضافة حيث لا مانع منها كما في الحرث كرز. وإلا تعين الاتباع.

(٢) أي أنه يُعرب غير متصرف كما علمت. والجزء الأول منه يُبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء كما في معدي كرب فيبنى على السكون.

(٣) المراد باسم الصوت وهو مبني على الكسر فيقال جاء سبويه بكسر الهاء. ومن مركبات الأعلام المركب الإسنادي وهو المنقول عن جملة كتابت شرأ. وحكمة أن لا يتغير لفظه عما عنه فيقال جاء تأبط شرأ ومررت بتأبط شرأ لفظاً واحداً. ولكن يكون في محل ذلك الإعراب الذي اقتضاه العامل كما في سائر المبنيات.

(٤) أي فإن كان المشار إليه قريباً فاسم الإشارة ذا للمذكر منه.

(٥) أي أن ذلك لمفرد المذكورة وتلك لمفرد المؤنث.

التَّنْبِيهِ عَلَى مَا لِلْقَرِيبِ مِنْ ذَلِكَ مُطْلَقاً. وَمَا لِلْمُتَوَسِّطِ مُفْرَداً كَهَذَا وَهَاتِيكَ وَتَحَوَّهُمَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ مَا يَخْتَصُّ بِالْمَكَانِ وَهُوَ هُنَا لِلْقَرِيبِ وَهُنَاكَ وَهُنَاكَ لِغَيْرِهِ^(١). وَكُلُّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ فِي كُلِّ حَالٍ غَيْرَ أَنَّ مَا وَضِعَ لِلْمَثْنَى يَكُونُ بِالْأَلْفِ رَفْعاً وَبِالْيَاءِ نَصْباً وَجِراً كَقَامَ هَذَانِ وَرَأَيْتُ هَاتَيْنِ. وَهُوَ تَغْيِيرُ بِنَاءٍ عِنْدَ الْجُمُهورِ كَتَغْيِيرِ صَيَغِ الضَّمَائِرِ الْمُنْفَصِلَةِ بِحَسَبِ مَوَاضِعِهَا مِنْ الْإِعْرَابِ^(٢).

الْفَصْلُ الْخَامِسُ

فِي الْإِسْمِ الْمَوْصُولِ

الْمَوْصُولُ مَا لَا يَتِمُّ جُزْءاً مِنْ الْكَلَامِ إِلَّا بِصَلَةٍ وَعَائِدٍ^(٣). وَهُوَ الَّذِي لِلْمَذْكَرِ. وَاللَّذَانِ لِمُثْنَاهُ. وَالَّذِينَ لَجْمْعِهِ. وَالَّتِي لِلْمُؤَنَّثَةِ. وَاللَّتَانِ لِمُثْنَاهَا. وَاللَّوَاتِي لَجْمْعِهَا. وَمَنْ وَمَا وَأَيَّ وَالْ لِلْجَمِيعِ^(٤). وَكُلُّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ مُطْلَقاً

(١) أي هناك للمتوسط وهنالك للبعيد. ويستعمل للبعيد أيضاً ثم يفتح التاء والميم المشددة.

(٢) أي أن هذا التغير الذي يقع فيه ليس تغير إعراب كما في نحو قام الرجلان ورأيت الرجلين بل تغير بناء كما تغير الضمائر المنفصلة فيقال هما في الرفع وإياهما في النصب. وإنما قلنا عند الجمهور لأن في ذلك خلافاً. فإن منهم من يقول أنه معرب لا انتقاض البناء بما عارضه من التثنية التي هي من خواص الأسماء... ومذهب الجمهور أنه ليس بمثنى حقيقة لأن التثنية تقتضي قبول التنكير وهو لا ينفك عن تعريفه. وإنما جاء على صورة المثنى فجعلوه بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً. ولذلك قلنا ما وضع للمثنى أي للثنتين المشار إليهما ولم نقل المثنى لئلا تلزمه حقيقة التثنية والإعراب.

(٣) أي ما لا يصير جزءاً تاماً من الكلام كالمبتدأ والفاعل ونحوهما.

(٤) أي أن هذه الموصولات مشتركة للمفرد والمثنى والمجموع مذكراً وموقفاً بخلاف الذي وفروعه فإن لكل مقام واحداً منها مختصاً به.

سِوَى أَيِّ فَإِنَّهَا تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ إِذَا أُضِيفَتْ وَحُذِفَ صَدْرُ صَلَتِهَا^(١) نَحْوُ يُعْجِبُنِي أَتُهِمُ قَائِمٌ. وَتُعْرَبُ إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ^(٢). وَحُكِمَ مَا وُضِعَ لِلْمُثْنَى هُنَا حَكْمُهُ فِي الْإِشَارَةِ^(٣). وَأَمَّا الصِّلَةُ فَحُكْمُهَا أَنْ تَكُونَ صِفَةً مَحْضَةً مَعَ أَلْ كَجَاءَ الضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ. وَجُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ مَعَ غَيْرِهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ يُطَابِقُ الْمَوْصُولَ كَجَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ. أَوْ شُبَّةٌ جُمْلَةٌ وَهُوَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ كَعَرَفْتُ مَا عِنْدَ الْقَوْمِ. وَقَرَأْتُ مَا فِي الْكِتَابِ. وَقَسَّ عَلَيْهِ.

الْفَصْلُ السَّالِسُ

فِي الْمَعْرِفِ بِأَلْ

إِذَا لَمْ يَكُنْ مَصْنُوحُوبٌ أَلْ مِمَّا يَقَعُ صِلَةٌ لَهَا كَمَا عَلِمْتَ فَإِنْ كَانَ مَعْهُودًا كَمَا فِي قَوْلِكَ اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ بَعْتُ الْفَرَسَ فَهِيَ حَرْفٌ لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ. وَإِلَّا فَلَتَعْرِيفِ الْجِنْسِ كَمَا فِي قَوْلِكَ الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي

(١) أَيِ أَنْ كُلُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَبْنِيَّةٌ فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا مَا اسْتَثْنَيْنَاهُ مِنْهَا وَهُوَ أَيُّ فَإِنَّهَا تُبْنَى بِشَرْطٍ. وَالْمُرَادُ بِصَدْرِ صَلَتِهَا الضَّمِيرُ الْمَصْدَرَةُ بِهِ الصِّلَةُ كَمَا سَتَرَى.

(٢) هَذَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ ثَلَاثُ صَوَرٍ. إِحْدَاهَا أَنْ تُضَافَ وَيَذَكَّرُ صَدْرُ الصِّلَةِ نَحْوُ يُعْجِبُنِي أَتُهِمُ هُوَ قَائِمٌ. وَالثَّانِيَةُ أَنْ لَا تُضَافَ وَلَا يُذَكَّرُ صَدْرُ الصِّلَةِ نَحْوُ يُعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٌ وَالثَّالِثَةُ أَنْ لَا تُضَافَ وَيُذَكَّرُ صَدْرُ الصِّلَةِ نَحْوُ يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ. وَهِيَ تُعْرَبُ فِي كُلِّ هَذِهِ الصُّوَرِ بِخِلَافِ الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

(٣) الْمُرَادُ حَكْمُهُ فِي الْبِنَاءِ كَمَا مَرَّ فِي مَثْنَى الْإِشَارَةِ. وَأَمَّا الَّذِينَ فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْيَاءِ وَقَدْ دَخَلَتْ تَحْتَ قَوْلِنَا وَكُلُّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ مُطْلَقًا. وَقَيَّدْنَا صِلَةَ أَلْ بِالصِّفَةِ احْتِرَازًا مِنَ الْمَوْصُوفِ كَالرَّجُلِ وَقَيَّدْنَا الصِّفَةَ بِالْمَحْضَةِ احْتِرَازًا مِمَّا غَلِبَتْ عَلَيْهِ الْإِسْمِيَّةُ كَالْقَاضِي أَوْ ذَلَّ عَلَى تَفْصِيلِ كَالْأَحْسَنِ فَإِنْ أَلْ فِيهِمَا حَرْفٌ تَعْرِيفِي. وَاخْتَلَفَ فِي الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ كَالْحَسَنِ فَقِيلَ أَلْ فِيهَا مَوْصُولَةٌ وَقِيلَ حَرْفٌ تَعْرِيفِي أَيْضًا. وَفِي كَلَا الْمَذْهَبَيْنِ كَلَامٌ لَا مَوْضِعَ لَهُ هُنَا. وَقَيَّدْنَا صِلَةَ غَيْرِ أَلْ بِالْجُمْلَةِ احْتِرَازًا مِنَ الْمَفْرُودِ نَحْوُ جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ. وَقَيَّدْنَا الْجُمْلَةَ بِالْخَبَرِيَّةِ وَهِيَ الْمُحْتَمَلَةُ الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ احْتِرَازًا مِنَ الْإِنْشَائِيَّةِ نَحْوُ جَاءَ الَّذِي هَلْ نَجَّهْ فَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صِلَةً.

جَمِيعَ أَحْوَالِهَا^(١) تَعَاقَبَ التَّنْوِينِ^(٢) فَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي اسْمٍ مُطْلَقاً. وَأَمَّا الْمُنَادَى
وَالْمُضَافُ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فِي مَكَانِهِ.
وَأَعْلَمُ أَنَّ الْإِسْمَ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِعْرَابَ إِلَّا بَعْدَ التَّرْكِيبِ^(٣). وَالْوَاقِعُ مِنْهُ
فِي التَّرْكِيبِ إِمَّا عَمْدَةً^(٤) فِي الْكَلَامِ وَهُوَ الْفَاعِلُ وَنَائِبُهُ وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ. وَلَهُ مِنْ
الْإِعْرَابِ الرِّفْعُ. وَإِمَّا فَضْلاً وَهُوَ الْمَفْعُولُ^(٥) وَالْمُسْتَشْنَى وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ. وَلَهُ
النَّصَبُ. وَإِمَّا بَيْنَهُمَا وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ^(٦). وَلَهُ الْخَفْضُ. غَيْرَ أَنَّ مِنْ ذَلِكَ مَا
يَخْتَلِفُ حِكْمُهُ^(٧) لِإِعَارِضٍ كَمَا سَتَرَى. وَسَيَأْتِي بَسْطُ الْكَلَامِ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ
بِالتَّفْصِيلِ.

(١) هذا يشمل الموصولة والحرفية وهي العهدية والجنسية كما ذكرنا. والزائدة كالدخلة على التمييز في قوله

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

والدخلة على بعض الأعلام المنقولة للمح ما نُقِلَتْ عَنْهُ كَالْحَسَنِ وَالْعَبَّاسِ. وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لَهَا لِنَدْوَرِ الْأَوَّلَى مَعَ
شُدُوزِ فِيهَا وَخُرُوجِ الثَّانِيَةِ عَمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَعْرِفِ بِأَنَّهُ وَهِيَ لَا تَقِيدُ تَعْرِيفاً.

(٢) هذا مأخوذ من معاقبة الرَّجُلَيْنِ فِي السَّفَرِ عَلَى مَطْبَعَةٍ وَاحِدَةٍ إِذَا كَانَ يَرْكَبُ هَذَا تَارَةً وَذَاكَ أُخْرَى فَلَا يَرْكَبَانِ
مَعاً.

(٣) أَيُّ أَنَّ الْإِسْمَ بِمُفْرَدِهِ كَزَيْدٍ لَا يَسْتَحِقُّ إِعْرَاباً لِفَقْدِ الْعَامِلِ. وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْإِعْرَابَ بَعْدَ تَرْكِيبِهِ كَمَا إِذَا قِيلَ قَامَ
زَيْدٌ أَوْ زَيْدٌ قَائِمٌ.

(٤) الْمُرَادُ بِالْعَمْدَةِ مَا لَا يَتَرَكَّبُ الْكَلَامُ بِدُونِهِ كَالْفَاعِلِ وَالْخَبَرِ وَغَوَاهُمَا بِخِلَافِ الْفَضْلَةِ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ رَكْنًا لِلْإِسْنَادِ.

(٥) يَتَنَاولُ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقَ وَالْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَفْعُولُ فِيهِ وَالْمَفْعُولُ لَهُ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ.

(٦) أَيُّ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ الْعَمْدَةِ وَالْفَضْلَةِ غَوَاهُ رَأَيْتَ غُلَامَ زَيْدٍ. وَيَقَعُ فِي مَوْضِعِ عَمْدَةٍ كَسَرْتَنِي قَدُومُ
الْأَمِيرِ. وَفِي مَوْضِعِ فَضْلَةٍ كَهَذَا رَاكِبُ الْفَرَسِ.

(٧) الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ أَوِ الْخَبَرُ لِعَرُوضِ النَّوَاسِخِ عَلَيْهِمَا، وَبَعْضُ الْمَفَاعِيلِ لِعَرُوضِ النَّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ كَمَا
سَتَرَى. وَإِنَّمَا أَتَيْنَا بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ هُنَا لِأَنَّهَا قَدْ أَشْرَفْنَا عَلَى ذِكْرِ الْمُرَكَّبَاتِ فَجَعَلْنَاهَا كَالْمَقْدَمَةِ لَهَا.

البَابُ السَّالِسُ

في مرفوعات الأسماء ومتعلقاتها وفيه تسعة فصول

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

في الفاعل

الفاعلُ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ تَامٌ مَعْلُومٌ مَقْدَّمٌ عَلَيْهِ ^(١) كَقَامَ زَيْدٌ فَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ خَرَجَ عَنِ الْفَاعِلِيَّةِ. وَإِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا لَحِقَتْ فِعْلُهُ عَلَامَةُ التَّانِيثِ كَقَامَتِ الْجَارِيَّةُ. فَإِنْ كَانَ مَنْفَصِلًا عَنْهُ أَوْ مَجَازِيًّا ظَاهِرًا جَازَ تَرْكُهَا كَحَضَرَ الْمَجْلِسَ امْرَأَةٌ وَطَلَعَ الشَّمْسُ ^(٢). وَإِذَا كَانَ مِثْنًى أَوْ مَجْمُوعًا جَرَى الْفِعْلُ مَعَهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا يَجْرِي مَعَ مُفْرَدِهِ نَحْوَ جَاءَ الرِّجَالَانِ وَقَامَتِ الْمُؤْمِنَاتُ ^(٣). فَإِنْ كَانَ الْمَجْمُوعُ لِمَذْكَرٍ مُكْسَرٍ جَازَ تَأْنِيثُ فِعْلِهِ كَقَامَتِ الرِّجَالُ ^(٤). وَالْفَاعِلُ مَقْدَّمٌ عَلَى مَا سِوَاهُ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ مَا لَمْ يُفَضَّ تَقْدِيمُهُ إِلَى

(١) قَيَّدْنَا الْفِعْلَ بِالتَّامِ احْتِرَازًا مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ كَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا فَإِنْ مَا تُسْنَدُ لَا يُعَدُّ فَاعِلًا لَهَا. وَقَيَّدْنَا التَّامَ بِالْمَعْلُومِ احْتِرَازًا عَنِ الْمَجْهُولِ فِي نَحْوِ ضُرِبَ زَيْدٌ فَإِنْ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ لَا فَاعِلٌ.

(٢) أَيِ إِذَا قِيلَ زَيْدٌ قَامَ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا بَلْ مَبْتَدَأٌ وَالْفِعْلُ خَبَرًا لَهُ. وَقَيَّدْنَا الْمُؤَنَّثَ الْمَجَازِيَّ بِالظَّاهِرِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَضْمُرًا لَزِمَتْهُ الْعَلَامَةُ فَيُقَالُ الشَّمْسُ طَلَعَتْ.

(٣) أَيِ لَمْ تُلْحَقْهُ عَلَامَةُ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعُ يُقَالُ جَاءَ الرِّجَالَانِ وَقَامَتِ الْمُؤْمِنُونَ وَجَاءَتِ الْمُرَاتَانِ وَقَامَتِ الْمُؤْمِنَاتُ كَمَا يُقَالُ جَاءَ الرَّجُلُ وَجَاءَتِ الْمَرْأَةُ. وَإِنَّمَا قُلْنَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُلْحَقُ الْعَلَامَةَ نَحْوَ قَامَتِ أَخَوَاكَ وَجَاعُوا بَنُوكَ. وَهِيَ لَفَةٌ شَادَّةٌ لَا مَعُولٌ عَلَيْهَا وَيُعَيَّرُ عَنْهَا بِلُغَةِ أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ.

(٤) أَيِ أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ لِمَكْرٍ يَمْجُوزُ إِحْلَاقُ النَّاءِ لِفِعْلِهِ بِخِلَافِ مُفْرَدِهِ كَقَامَتِ الرِّجَالُ وَقَالَتِ الْعُلَمَاءُ.

إِخْلَالِ كَفَصْلِ الضَّمِيرِ مَعَ إِمْكَانِ اتِّصَالِهِ فَيَجِبُ تَأْخِيرُهُ كَضَرْبَنِ زَيْدٍ^(١). فَإِمَّا
لَمْ يَكُنْ مُوجِبًا لِتَأْخِيرِهِ كَمَا مَرَّ وَلَا مَانِعًا كَالْتِبَاسِهِ بِالْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ ضَرْبَ
الْفَتَى يَحْيَى جَازَ التَّأْخِيرَ كَضَرْبَ عُمَرَ زَيْدٍ^(٢). وَقِسْ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ.

الْفَصْلُ الثَّانِي

فِي نَائِبِ الْفَاعِلِ

قَدْ يُحْدَفُ الْفَاعِلُ لِأَمْرِ كَالْجَهْلِ بِهِ فَيَنْوَبُ عَنْهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ^(٣)

(١) أي أن الفاعل يُقَدَّمُ على غيره من متعلقات الفعل إلا إذا أدَّى تقديمه إلى إخلال من حيث اللفظ كفصل
الضمير مع التمكن من وصله في نحو ضربني زيد أو عوده على ما تأخر لفظاً ورتبةً في نحو باع العبد سيده
فيجب تأخيرهما كما رأيت لأنه لو قُدِّمَ لزم أن يقال ضَرْبَ زَيْدٍ إِيَّاي وباع سيده العبد وكلاهما مردود. أو من
حيث المعنى كإرادة حصر الفاعل نحو إنما ضَرْبَ عُمَرَ زَيْدٌ. فهو قيل إنما ضرب زيداً عمراً كان الحصر
للمفعول وهو خلاف المقصود.

(٢) أي يجوز تأخير الفاعل إذا لم يكن لذلك مانعٌ لفظيٌّ كضربتُ زيداً، فإنه لو أُخِّرَ لزم أن يقال ضرب زيداً أنا
فانفصل الضمير مع إمكان اتصاله. أو معنويٌّ كإرادة حصر المفعول نحو إنما ضرب زيداً عمراً، فإنه لو أُخِّرَ
كان الحصر للفاعل. ومن ذلك التباس أحدهما بالآخر عند فقد القرينة نحو ضرب هذا ذاك فيجب حفظ
الترتيب مدلولاً فيه على الفاعل بالتقدم. فإن وُجِدَتْ قرينةٌ لفظيةٌ نحو ضرب عمراً زيداً أو معنويةٌ نحو فهم
المعنى موسى جاز التأخير لعدم الالتباس.

واعلم أن قولنا ما أسند إليه أعمُّ من أن يكون المُسند إليه ظاهراً كقام زيد أو مضمراً كقمت. وهكذا في سائر
الأبواب المحتملة وقوع المفعول فيها مضمراً في حالة الرفع وغيره. وذلك يُستفاد من قولنا في الفصل السابق أن
الإسم لا يستحق الإعراب إلى آخره ولا يخفى أن الإسم يتناول الظاهر والمضمّر.

ويجري مع الفاعل مجرى الفعل في جميع أحكامه وكل ما تضمن معنى الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة
وغيرهما نحو زيد قائم أبوه وحسن وجهه. وهكذا في سائر الأبواب. وإنما اقتصرنا هنا على ذكر الفعل
اعتماداً على ما سنذكره في باب أحكام الفعل وأعماله. وهو يعمُّ جميع معمولات الأسماء فيغني عن التكرار
في أفرادها.

(٣) أي في الرفع والتأخر عن العامل وبقيّة الأحكام التي ذكرناها في باب الفاعل.

المفعول به مُسْنَدٌ إِلَيْهِ مَجْهُولٌ فِعْلُهُ ^(١) كَضْرَبَ زَيْدٌ. فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ مَفْعُولٍ رُفِعَ الْأَوَّلُ نَائِباً وَجَرَى مَا يَلِيهِ عَلَى نَسْبِهِ نَحْوَ أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا ^(٢).

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَفْعُولٌ بِهِ ^(٣) نَابَ عَنِ الْفَاعِلِ مَا صَحَّ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنَى مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَصْدَرٍ كَسُهِرَتْ لَيْلَةُ الْعِيدِ وَقِيلَ قَوْلٌ حَسَنٌ ^(٤). وَقِسْ عَلَيْهِ.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ

في المبتدأ والخبر

الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْإِسْمُ الْمَجْرَدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لِلْإِسْنَادِ. وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ

(١) أي مجهول فعل الفاعل كما في نحو ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَإِنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْفَاعِلُ مِنْهُ أَسْنَدَ مَجْهُولٌ فِعْلُهُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ فَيَقَالُ ضَرَبَ عَمْرُوٌ. أَيِ اسْتَمَرَّ بِالْمَفْعُولِيَّةِ الَّتِي كَانَ مَنْصُوبًا بِهَا. وَهُوَ يَشْمَلُ مَا كَانَ الْمَنْصُوبُ فِيهِ وَاحِدًا كَمَا فِي أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا أَوْ اثْنَيْنِ نَحْوَ أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا قَادِمًا.

(٢) أَيِ اسْتَمَرَّ عَلَى نَصْبِهِ بِالْمَفْعُولِيَّةِ الَّتِي كَانَ مَنْصُوبًا بِهَا. وَهُوَ يَشْمَلُ مَا كَانَ الْمَنْصُوبُ فِيهِ وَاحِدًا كَمَا فِي أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا أَوْ اثْنَيْنِ نَحْوَ أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا قَادِمًا.

(٣) هَذَا يُؤْذَنُ بِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ هُوَ الْأَوَّلَى بِالنِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ. فَإِذَا وَجِدَ كَانَ هُوَ النَّائِبُ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْإِجَازِ أَنْ يَنْوَبَ غَيْرُهُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ ... وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا نَحْوَ ضَرَبْتُ زَيْدًا أَوْ غَيْرِ صَرِيحٍ نَحْوَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ. فَدَخَلَ فِيهِ نَحْوُ مُرُّ زَيْدٍ وَلِذَلِكَ لَمْ نَتَعَرَّضْ لِإِفْرَادِهِ بِالذِّكْرِ طَلِبًا لِلْإِخْتِصَارِ.

(٤) هَذَا ضَابِطٌ جَرَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْحَقِيقِينَ. وَهُوَ احْتِرَازٌ عَمَّا لَا يَصِحُّ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ إِمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ كَالظُرُوفِ وَالْمَصَادِرِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ أَيْ الَّتِي لَا يَقَعُ الظَّرْفُ مِنْهَا إِلَّا مَفْعُولًا فِيهِ نَحْوَ لَدَى وَلَا يَقَعُ الْمَصْدَرُ إِلَّا مَفْعُولًا مُطْلَقًا نَحْوَ سَبَّحَانَ اللَّهِ. فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ الْإِسْنَادَ إِلَيْهَا لِأَنَّهُ يُسْتَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا عَمَّا وُضِعَتْ عَلَيْهِ. وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى كَالظُرُوفِ وَالْمَصَادِرِ غَيْرِ الْمُخْتَصَّةِ بِوَصْفٍ أَوْ إِضَافَةٍ فَإِنَّ الْإِسْنَادَ إِلَيْهَا لَا يَفِيدُ كَمَا إِذَا قِيلَ جُلَسَ مَكَانٌ وَقَضِيَ قَضَاءٌ لِأَنَّ الْمَكَانَ الْمُبْهَمَ يَسْتَلْزِمُهُ الْفِعْلُ وَالْمَصْدَرُ الْمُبْهَمَ يَسْتَفَادُ مِنَ الْفِعْلِ فَلَا يَفِيدُ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِمَا زِيَادَةً فِي الْمَعْنَى.

الْمُتَمِّمِ فَائِدَتُهُ^(١) مِنْ مُفْرَدٍ كَرِيدٍ قَائِمٍ. أَوْ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مُرْتَبِطَةٌ بِهِ كَرِيدٌ قَامَ أَبُوهُ. أَوْ شَبَهُ جُمْلَةٍ كَرِيدٍ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ. وَحُكْمُ الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً مُقَدِّمَةً. وَعَكْسُهُ الْخَبَرُ. فَإِنْ تَخَصَّصَتِ النُّكْرَةُ^(٢) جَازَ الْإِبْتِدَاءُ لِقُرْبِهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ نَحْوَ رَجُلٍ عَالِمٍ زَارْتَنَا. وَإِذَا أُرِيدَ الْحُكْمُ بِمَعْرِفَةٍ جَازَ الْإِخْبَارُ بِهَا لَوْقُوعِهَا فِي مَظَنَّةِ الْجَهَالَةِ كَالنُّكْرَةِ^(٣) نَحْوَ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ. وَقَدْ يُعَكَّسُ التَّرْتِيبُ لِعَارِضٍ كَحَصْرِ الْمُبْتَدَأِ فَيُؤَخَّرُ نَحْوَ مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ. وَوُقُوعُ الْخَبَرِ ظَرْفًا لِنُّكْرَةٍ فَيُقَدِّمُ نَحْوَ عِنْدِي غَلَامٌ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَكْسِ مُوجِبٌ كَمَا مَرَّ. وَلَا مَانِعٌ كَوُقُوعِ الْمُبْتَدَأِ اسْتِفْهَامًا نَحْوَ مَنْ فِي الدَّارِ. أَوْ وَقُوعُ الْخَبَرِ فِعْلًا لَهُ نَحْوَ زَيْدٌ قَامَ. جَازَ فِيهِمَا نَحْوَ قَائِمٌ زَيْدٌ^(٤).

(١) أي المتتم فائدة المبتدأ. ومن في قولنا من مفرد للبيان. وقد عرفت الجملة الخبرية في باب الموصول. وقولنا مرتبطة به أي بالمبتدأ كارتباطها بالضمير في قولنا زيدٌ قام أبوه أو بالإشارة في قولك عبد الله ذاك أميرٌ وغير ذلك مما يُذكر في المطولات. والمراد يشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وقد جمعناهما في قولنا عندك أو في الدار.

(٢) أي جُعِلَتْ أخصاً مما كانت كما إذا وُصِفَتْ نَحْوُ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ أَوْ أُضِيفَتْ نَحْوُ عَدْلٍ سَاعَةٍ خَيْرٍ مِنْ عِبَادَةِ الْفِ شَهْرٍ. ولما كان المراد بتخصيصها تقربهما من المعرفة اعتبروا العموم فيها من المخصصات نَحْوُ مَهْرٍ أَفْضَلُ مِنْ بَعِيرٍ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ كَالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ الْجَنَسِيَّةِ. وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ النِّفْيِ نَحْوُ مَا أَحَدٌ فِي الدَّارِ أَوْ الْاسْتِفْهَامِ نَحْوُ هَلْ شَيْخٌ فِي الْمَدِينَةِ. وَلِذَلِكَ قَالُوا إِنْ مَسَّوْغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ كُلِّهَا تَرْجِعُ إِلَى الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ.

(٣) لأن المراد بالخبر أفاد المخاطب ما كان يجهله وذلك من شأن النكرات. فإذا وقعت المعرفة في هذا المقام جاز الإخبار بها حينئذٍ تكون بالنسبة إلى المخاطب في حكم النكرة. واعلم أن وقوع الخبر معرفة مشروطٌ بكون المبتدأ معرفة أيضاً فلا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة. ولم نعرض لذكر هذا الشرط لأن بناء الكلام في عبارتنا على خروج الخبر بنفسه عن الأصل فيتضمن كون ذلك مع بقاء المبتدأ على أصله.

(٤) وقوع الخبر ظرفاً يتناول وقوعه جاراً ومجروراً أيضاً نَحْوُ لِي غَلَامٌ لِأَنَّ حُكْمَهَا وَاحِدٌ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ. وَقِيدْنَاهُ بِكَوْنِهِ لِنُّكْرَةٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِمَعْرِفَةٍ لَمْ يَكُنْ تَقْدِيمُهُ وَاجِبًا. وَقِيدْنَاهُ الْخَبَرَ الْوَاقِعَ فِعْلًا بِكَوْنِهِ لِلْمُبْتَدَأِ لِأَنَّهُ لَوْ

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ قَدْ يَكُونُ مَوْصُوفاً^(١) يُسْنَدُ إِلَيْهِ الْخَبَرُ كَمَا مَرَّ وَهُوَ الْأَصْلُ. وَقَدْ يَكُونُ صِفَةً تُسْنَدُ إِلَى مَرْفُوعِهَا الظَّاهِرِ^(٢) بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ فَتُسْتَعْنَى بِهِ عَنِ الْخَبَرِ. غَيْرَ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ لَا تُصْلِحُ خَبِراً: نَحْوَ مَا قَائِمٌ أَخَوَاكَ وَهَلْ مَضْرُوبٌ بَنُوكَ تُعَيَّنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا. فَإِنْ صَلَحَتْ لِمُفْرَدٍ نَحْوَ مَا قَائِمٌ زَيْدٌ جَاَزَ الْوَجْهَانِ^(٣). وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَا يَنْسَخُ حُكْمَهُمَا لَفْظاً وَمَعْنَى^(٤). وَهُوَ كَانَ وَإِنَّ وَظَنَّ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُنَّ^(٥) وَيُقَالُ لَهُنَّ النَّوَاسِخُ.

كان لغيره نحو زيد قام أبوه لم يمتنع تقديمه ... واعلم أن مما يوجب تأخير المبتدأ أن يشتمل على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو في الدار صاحبها. ومما يوجب تقديم الخبر أن يكون اسم استفهام نحو أين الطريق. ومما يوجب حفظ الترتيب أن يستوي الطرفان في التعريف والتذكير مع فقد القرينة نحو أخي رفيقي وأفضل منك أفضل مني. وقد أهملنا كثيراً من أحكام هذا الباب بعضها لكراهة التطويل الذي لا يحتمله الكتاب. وبعضها للاعتماد على ما ذكرناه أو سنذكره من القوانين الكلية التي يرجع إليها في مواقعها. وهكذا فعلنا في سائر الأبواب طلباً للاختصار والتسهيل على المبتدئ.

(١) المراد بالموصوف ما يقابل الصفة أي يكون اسماً يُوصَفُ بغيره كما هو شأن المبتدأ فإن الخبر وصف له في المعنى. وفي قولنا وهو الأصل تلويح اعتذار عن اقتصارنا عليه في التعريف لأن الأصول أحقُّ بالاعتبار. والصفة في قولنا وقد يكون صفةً تشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. ومرفوعها يشمل ما كان فاعلاً لها نحو ما قائمٌ أخواك أو نائب فاعلٍ نحو هل مضروبٌ بنوك كما مثَّلنا.

(٢) قَبَدْنَا المرفوع بالظاهر احترازاً عن الضمير المستتر في نحو ما قائمان أخواك. فإن الصفة فيه قد رفعت ضمير الأخوين المستتر فيها لأنها مثناة. ولو رفعت لفظهما لكانت مفردة كما علمت في باب الفاعل. ومن ثمَّ وجب أن تكون خبراً مقدماً وما بعدها مبتدأ مؤخراً. ولما كان الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر في استقلاله توسعوا في إدخاله هنا تحت الظاهر. فيدخل في المسألة نحو ما قائمٌ أنتم. وكل ذلك مشروطٌ بوقوع الصفة بعد النفي والاستفهام. فإن لم تقع بعدهما تعيَّن كونها خبراً مقدماً مطابقاً لما بعدها في الإعداد.

(٣) قولنا غير أنها إلى آخره تقسيمٌ للإبتداء بها في الوجوب والجواز. وقولنا لا تصلح خبراً أي لا تطابق المرفوع في الإعداد نحو ما قائمٌ أخواك أو بنوك فإنها مفردة والمرفوع غير مفردٍ فلا تصلح خبراً له. وأما إن صلحت خبراً للمفرد نحو ما قائمٌ زيدٌ فيجوز أن تكون مبتدأ وما بعدها فاعلاً أغنى عن الخبر. وأن تكون خبراً مقدماً وما بعدها مبتدأ مؤخراً.

©

(٤) أي يغير حكمها اللفظي من جهة الاعراب والمعنوي من جهة الزمان وغيره مما سترى.

وسَيَأْتِي الْكَلَامَ عَلَيْهِنَّ بِالتَّفْصِيلِ.

الْفَضْلُ الْإِلْتِزَامُ

فِي كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

هِيَ كَانَ وَصَارَ وَأَصْبَحَ وَأُضْحَى وَظَلَّ وَأَمْسَى وَبَاتَ وَمَا زَالَ وَمَا بَرِحَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتِيَ وَمَا دَامَ وَلَيْسَ. وَيُقَالُ لَهَا الْأَفْعَالُ الناقِصَةُ^(١). وَكُلُّهَا تَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهَا. نَحْوُ كَانَ الْعَالِمُ جَاهِلًا وَلَيْسَ الْجَاهِلُ كَرِيمًا. وَقِسْ مَا بَيْنَهُمَا. غَيْرَ أَنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَا لَا يَتَصَرَّفُ أَصْلًا وَهُوَ دَامَ^(٢) وَلَيْسَ. وَمِنْهَا مَا يَتَصَرَّفُ شَيْئًا وَهُوَ الْمَنْفِيُّ فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ مُضَارَعٌ فَقَطْ. وَكِلَاهُمَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمَ خَبَرِهِ عَلَيْهِ^(٣). وَمِنْهَا مَا يَتَصَرَّفُ تَمَامًا وَهُوَ الْبَوَاقِي وَلَا يَمْتَنِعُ فِيهِ ذَلِكَ نَحْوَ قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ. وَأَمَّا الْاسْمُ فَحُكْمُهُ مَعَ الْفِعْلِ حُكْمُ الْفَاعِلِ وَمَعَ الْخَبَرِ حُكْمُ الْمُبْتَدَأِ كَمَا عَلِمْتَ^(٤) فَيُقَاسُ عَلَيْهِمَا.

(١) المراد به اخوتهنَّ والحروف العاملة عمل البعض منهنَّ كما سيأتي. وهذه العبارة جعلناها توطئة لورود النواسخ في باب المرفوعات.

(٢) يقال لهذه الأفعال ناقصة لأنها لا تكفي بمرفوعها كالأفعال التامة.

(٣) أي دَامَ الواقعة في هذا التركيب نحو لا أضحك ما دمتُ حيًّا. وما الداخلة عليها مصدرية زمانية أي مدة دوامي حيًّا.

(٤) أي لا يقال ما حيًّا دمتُ ولا ما قائمًا زال زيدٌ. وأما على الاسم فلا يمتنع نحو ما زال قائمًا زيدٌ.

(٥) أي أن الاسم في هذا الباب يجري مع الفعل المُسند إليه مجرى الفاعل في التزام التأخير عنه وتأنيت العامل له وإفراده معه وهلمَّ جراً. ويجري مع الخبر المبتدأ مع خبره في التعريف والتوكيد والتقديم والتأخير وجوباً وجوازاً وامتناعاً كما عرفت هناك فلا حاجة إلى التكرار.

واعلم أن هذه الأفعال ما عدا زال وفتي وليس تُستعمل تامة كبقية الأفعال فنستغني عن الخبر ويكون مرفوعها فاعلاً كقوله:

الفصل الخامس

في كاد وأخواتها

هي كَادَ وأَوْشَكَ وَعَسَى وَشَرَعَ وَأَنْشَأَ وَطَفِقَ وَعَلِقَ وَأَخَذَ وَجَعَلَ فِي
المَشْهُور^(١). ويُقال لَهَا أفعال المقاربة. وهي تعمل عملَ كَانٍ غَيْرَ أَنْ خَبَرَهَا لَا
يَكُونُ إِلَّا فِعْلاً مُضَارِعاً رَافِعاً ضَمِيرَ اسْمِهَا^(٢) نَحْوَ كَادَ الْفَارِسُ يُسْقِطُ
وَجَعَلَ الشَّاعِرُ يُنْشِدُ. والأكثرُ فِي عَسَى وَأَوْشَكَ اقترانَ خَبَرِهَا بِأَنَّ المصدرية
نَحْوَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ. وَعَكْسُهَا كَادَ. وَأَمَّا شَرَعَ وَأَخَوَاتُهَا فَيَمْتَنِعُ
ذَلِكَ فِي أَخْبَارِهَا الْبَتَّةَ. وَلَا يَشْتَقُّ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَّا مُضَارِعٌ لَكَادَ
وَأَوْشَكَ^(٣). وَكُلُّهَا يُحْفَظُ التَّرْتِيبَ مَعَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ^(٤).

وَيُتَصَرَّفُ فِي كَانَ بِمَا لَا يُتَصَرَّفُ فِي غَيْرِهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا. فَتَقَعُ زَائِدَةٌ نَحْوَ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا. وَيَجُوزُ حَذْفُهَا
مَعَ اسْمِهَا بَعْدَ إِنْ وَلَوْ الشَّرْطِيَّتَيْنِ كَقَوْلِهِ قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ صَدَقًا وَإِنْ كَذِبًا وَقَوْلُهُ لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ
مَلَكًا أَيْ إِنْ كَانَ الْقَوْلُ صَدَقًا وَلَوْ كَانَ ذُو الْبَغْيِ مَلَكًا. وَيَقَعُ خَبَرُهَا فِعْلاً مَاضِيًا مُفْتَرَاً بِقَدْ نَحْوَ كَانَ زَيْدٌ قَدْ
خَضَرَ. وَيَجُوزُ حَذْفُ نَوْنِ مُضَارِعِهَا الْمُجْزُومِ نَحْوَ لَمْ يَشْكُ زَيْدٌ قَائِمًا. وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَتَأْتِي فِي غَيْرِهَا.

(١) مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ كَادَ وَأَوْشَكَ لِلْمُقَارَبَةِ. وَعَسَى لِلرَّجَاءِ وَشَرَعَ وَمَا يَلِيهَا الشَّرْعُ. وَلَكِنْ قِيلَ لَهَا أفعالُ المقاربةِ
تَغْلِيًا. وَإِنَّمَا قُلْنَا فِي الْمَشْهُورِ لِأَنَّ مِنْ أفعالِ المقاربةِ كَرَبَ وَهَلَّ أَيْضًا. وَمِنْ أفعالِ الرَّجَاءِ حَرَى وَاخْلَوْلَى وَمِنْ
أفعالِ الشَّرْعِ هَبَّ وَابْتَدَأَ وَقَامَ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَلَكِنْ الْمَشْهُورُ مِنْهَا مَا ذَكَرْنَاهُ فَاقْتَصَرْنَا عَلَيْهِ.

(٢) لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ غَيْرُهُ فَلَا يُقَالُ كَادَ الْفَارِسُ يُسْقِطُ رَحْمَةً.

(٣) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الِاسْتِعْمَالِ. وَنَدَّرَ بِجِيءِ اسْمِ فاعِلٍ لِأَوْشَكَ وَانْدَرَّ مِنْهُ بِجِيءُهُ لَكَادَ.

(٤) أَيْ أَنَّ جَمِيعَ هَذَا الْبَابِ يَتَقَدَّمُ الْفِعْلُ فِيهِ عَلَى الْاسْمِ وَالْاسْمُ عَلَى الْخَبَرِ فَلَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِالتَّرْتِيبِ.

إِلْفَضْلُ السَّائِسِ فِي مَا وَلَا الْحَازِيَتَيْنِ

تُحْمَلُ مَا النَّافِيَةُ عَلَى لَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَازِ (١) فَتَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ بِشَرَطِ
حِفْظِ النَّفْيِ وَالتَّرْتِيبِ. نَحْوُ مَا زَيْدٌ قَائِمًا. فَإِنْ انْتَقَضَ النَّفْيُ أَوْ اخْتَلَفَ التَّرْتِيبُ
أَهْمِلْتُ نَحْوُ مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ (٢) وَمَا قَائِمٌ زَيْدٌ (٣). وَإِنَّمَا لَا فَإِنْ أُرِيدَ بِهَا نَفْيُ
الْوَاحِدِ (٤) الْحَقِيقَةُ بِهَا فِي الْعَمَلِ. غَيْرَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا هَا
نُكْرَتَيْنِ نَحْوُ لَا رَجُلٌ حَاضِرًا. وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا نَفْيُ الْجِنْسِ فَلَهَا حُكْمٌ آخَرُ كَمَا
سَتَعْلَمُ.

إِلْفَضْلُ السَّائِسِ فِي إِنْ وَأَخَوَاتِهَا

هِيَ إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ. وَيُقَالُ لَهَا الْحُرُوفُ الْمُسَبَّهَةُ
بِالْأَفْعَالِ. وَهِيَ تَعْمَلُ عَكْسَ عَمَلِ كَانَ فَتَنْصُبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ نَحْوُ إِنْ
زَيْدًا قَائِمٌ وَلَعَلَّ اللَّهَ غَافِرٌ. وَقَسَّ عَلَيْهِ. لَكِنَّ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ الْهَمْزَةُ لَا بَدَّ لَهَا مِنْ

(١) قَيَّدْنَا هَذِهِ اللَّغَةَ بِأَهْلِ الْحَازِ لِأَنَّ التَّعْيِينَ يَهْمِلُونَهَا فَلَا تَعْمَلُ عِنْدَهُمْ شَيْئًا.

(٢) أَيُ بِشَرَطِ بَقَاءِ مَعْنَى النَّفْيِ. وَقَدْ فَسَّرْنَاهُ بِقَوْلِنَا فَإِنْ انْتَقَضَ النَّفْيُ وَمَثَلُنَا لَهُ بِقَوْلِنَا مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي
إِثْبَاتَ الشَّاعِرِيَّةِ لِزَيْدٍ لَا نَفْيَ عَنْهُ.

(٣) قَوْلُنَا مَا قَائِمٌ زَيْدٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فِيهِ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا أَوْ فَاعِلًا أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ عَلِمْتُ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ.

(٤) أَيُ نَفْيِ الْوَاحِدِ فَقَطْ مِنْ أَفْرَادِ الْجِنْسِ. فَإِذَا قِيلَ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ كَانَ النَّفْيُ لَوْجُودِ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِيهَا وَاحْتِمَالُ
أَنْ يَكُونَ فِيهَا رَجُلَانِ أَوْ أَكْثَرُ بِخِلَافِ الَّتِي يَرَادُ بِهَا نَفْيُ الْجِنْسِ فَإِنَّهَا تَنْفِي الْجِنْسَ بِأَسْرِهِ حَتَّى لَا يَرُدَّ مَعَهَا هَذَا
الْإِحْتِمَالُ.

عَامِلٍ يَتَسَلَّطُ عَلَيْهَا^(١) فَتَأَوَّلَ مَعَ خَبَرِهَا بِمَصْدَرٍ وَهُوَ الضَّابِطُ فِيهَا^(٢) نَحْوَ
بَلَّغْنِي أَنَّ زَيْدًا قَادِمٌ. أَيْ بَلَّغْنِي قُدُومَ زَيْدٍ. وَيَلْزَمُ الْخَبَرَ التَّأَخِيرُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا
لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا فَيَجُوزُ تَوَسُّطُهُ نَحْوَ إِنَّ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ زَيْدًا. وَقَدْ
تَلَحَّقَ هَذِهِ الْحُرُوفُ مَا الزَّائِدَةُ فَتَكْفُفُهَا عَنِ الْعَمَلِ^(٣) إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ. وَتَدْخُلُ
لَا مَ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولِي إِنَّ الْمَكْسُورَةَ^(٤) فَلَا تُغَيِّرُ
شَيْئًا مِنْ حُكْمِهِ^(٥) نَحْوَ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ. وَإِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا. وَقِسْ عَلَى كُلِّ
ذَلِكَ.

الْفَصْلُ الثَّامِنُ فِي لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ

تَعْمَلُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ هَذَا الْعَمَلُ فِي النِّكَرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا. غَيْرَ أَنَّ
اسْمَهَا إِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِالْمُضَافِ نُصِبَ لَفْظًا نَحْوَ لَا غُلَامَ سَفَرٍ

(١) هذا يشمل العامل اللفظي نحو علمت أنك محسنٌ والمعنوي نحو عندي أنك فاضلٌ. فإن عاملها في الأول الفعل
وفي الثاني الابتداء. وقيدنا العامل بكونه يتسلط عليها احترازاً من نحو علمت أن زيدا لقائمٌ. فإن العامل معلقٌ
عنها باللام الداخلة على خبرها كما سنذكره في بابٍ ظنٌ فلا يتسلط عليها. ومن ثم تكون مكسورة الهمزة.
(٢) أي أن تأويلها بالمصدر هو الضابط الذي تُعرَف به لأنها إن لم تقبل التأويل كانت هي المكسورة الهمزة. فإن
احتملت التأويل وعدمه نحو أول ما أقول إني أحمد الله جاز الفتح على تقدير أول ما أقوله حمداً لله. والكسر
على تقدير أول ما أقوله هذه العبارة التي هي إني أحمد الله.

(٣) قيدنا ما الداخلة على هذه الحروف بالزائدة احترازاً عن الموصولة نحو إن ما عندك حسنٌ أي أن الذي عندك
حسنٌ والمصدرية نحو إن ما تحسنٌ مشكورٌ أي إن إحسانك مشكورٌ. فإنهما لا تكفان عن العمل وإنما تكف
الزائدة نحو إنما زيدٌ قائمٌ غير أنهم أجازوا أعمال ليت في هذه الحالة فقالوا ليتما زيداً قائماً بالنصب.

(٤) قيدنا المعمول بالتأخر اسماً كان أو خبراً كما مثلنا لامتناع دخولها على ما تقدم فلا يقال إن لزيداً في الدار.
(٥) أي لا تؤثر فيه شيئاً لأنها غير عاملة. وأما بقية أحكام هذا الباب فلم نتعرض لها لأنها تقتضي كلاماً طويلاً
وقد نُقِضَ إلى غرابة ليست من شأن هذا الكتاب.

حَاضِرٌ وَلَا رَاكِباً فَرَساً فِي الطَّرِيقِ. وَإِنْ كَانَ مُفْرِداً^(١) بُنِيَ عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ قَبْلَهَا نَحْوَ لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ بِالْفَتْحِ^(٢). وَلَا مُسْلِمِينَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِالْيَاءِ. غَيْرَ أَنَّ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ أَيْضاً نَحْوَ لَا طَبَّيَّاتٍ فِي الْبَلَدِ. فَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مَعْرِفَةً أَوْ مُنْفَصِلاً عَنْهَا الْغَيْثُ^(٣) مُكَرَّرَةً نَحْوَ لَا زَيْدٌ عِنْدَنَا وَلَا عَمْرُو. وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ امْرَأَةً. فَإِنْ تَكَرَّرَتْ عَلَى حُكْمِهَا^(٤) نَحْوَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ جَازَ أَعْمَالُ الْمُكَرَّرَتَيْنِ^(٥) وَالْغَائِهِمَا جَمِيعاً. وَأَعْمَالُ إِحْدَاهُمَا وَالْغَاءُ الْأُخْرَى.

واعْلَمْ أَنَّ الْمَشَبَّهَ بِالْمُضَافِ هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامٍ مَعْنَاهُ مَعْمُولاً لَهُ كَمَا رَأَيْتَ. أَوْ لِمَتَعَلَّقٍ بِهِ كَالنَّاطِقِ بِخَيْرٍ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ^(٦).

(١) المراد بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مشبَّه به. فيدخل فيه المثنى والمجموع. وذلك يستفاد من ذكرنا له في مقابلة المضاف.

(٢) أي بينى المفرد وجمع التكسير على الفتح. والمثنى وجمع المذكر السالم على الياء. وجمع المؤنث السالم على الكسرة. وقد نصصنا على الفريقين الأولين حيث قلنا لا رجل بالفتح ولا مسلمين بالياء. وأشرنا إلى بناء جمع المؤنث على الكسرة بقولنا يجوز فيه البناء على الفتح أيضاً. فيكون نصب المبنى في هذا الباب محلاً كما هو شأن المبنيات الذي نبهنا عليه في أول الكتاب.

(٣) أي بطل عملها لفظاً ومحلاً فيرفع الاسم بعدها بالإبتداء.

(٤) أي إذا تكررت مع كون اسمها نكرة متصلة بها.

(٥) أي أعمال المكررة وهي الأولى والمكررة بها وهي الثانية كقولهم المتضايقين للمضاف والمضاف إليه والمتعاطفين للمعطوف والمعطوف عليه. فيقال لا حول ولا قوة بفتح الهمزة. ولا حول ولا قوة برفع الهمزة. ولا حول ولا قوة بفتح الأول ورفع الثاني. ولا حول ولا قوة بفتح الأول ورفع الثاني. وفي المسألة وجه آخر وهو نصب الثاني مع فتح الأول. ولم نعتد به لضعفه فإن قوماً خصَّوه بالضرورة كتكوين المنادى المبنى. وجعلوه بعضهم منصوباً بإضمار فعل. وأما إذا لم تتكرر لا في هذه الصورة فيتعين بناء الأول. ويجوز في الثاني الرفع والنصب. فيقال لا حول ولا قوة بفتح الأول ورفع الثاني أو نصبه.

(٦) أي أن ما اتصل بالمشبَّه بالمضاف قد يكون معمولاً له كالفرس في قولنا لا راكباً فرساً فإنه معمول

الفصل التاسع في ظن وأخواتها

هي ظَنٌّ وَحَسِبَ وَخَالَ وَزَعِمَ وَرَأَى وَعَلِمَ وَوَجَدَ وَمَا جَرَى
مَجْرَاهَا^(١). وَيُقَالُ لَهَا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ. وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بَعْدَ
اسْتِيفَاءِ فاعِلِهَا فَتَنْصِبُهُمَا جَمِيعاً عَلَى أَتْهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا. نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا
صَادِقًا وَوَجَدْتُ الْعِلْمَ نَافِعًا وَقِسَ عَلَيْهِ. وَقَدْ تَتَوَسَّطُ بَيْنَهُمَا أَوْ تَتَأَخَّرُ عَنْهُمَا
فَيَجُوزُ اِعْمَالُهَا وَالْعَاوُهَا. غَيْرَ أَنَّهُ يُخْتَارُ الْأَعْمَالُ فِي الْمَتَوَسِّطَةِ نَحْوُ زَيْدًا ظَنَنْتُ
صَادِقًا وَالْإِلْغَاءُ فِي الْمَتَأَخِّرَةِ^(٢) نَحْوُ زَيْدٌ صَادِقٌ ظَنَنْتُ.
وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَا تَصَرَّفَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ^(٣). يَعْمَلُ عَمَلَ الْمَاضِي
مِنْهَا فَيَجْرِي مَجْرَاهُ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ.

-
- الراكب. وقد يكون معمولاً لما نعلق به نحو لا ناطقاً بخير عندنا فإن الخير معمول للباء التي تتعلق بالناطق.
وكلا هذين المعمولين لا يتم معنى المشبه بالمضاف إلا بهما. والمراد بقولنا ما جرى مجراه نحو لا حسناً وجهه
في الدار ولا عشرين درهماً عندي. وكذلك لا نازلاً في الحي ولا صاعداً فوق المنبر وهلم جراً.
(١) أي ما دل على شك أو يقين نحو توهّم وعدّ ودرى وجعل بمعنى اعتقد ونحو ذلك.
(٢) أي أن الجزعَين ثرفعان مبتدأ وخبراً ويكون الفعل في معنى الظرف. فإذا قيل زيدٌ صادقٌ ظننتُ كان معناه زيدٌ
صادقٌ في ظنّي. وحينئذٍ لا يكون له مفعولٌ. وهكذا القول في إلغاء المتوسطة.
واعلم من أحكام هذه الأفعال التعليق وهو إبطال العمل لفظاً لا معنى. وذلك إنما يكون إذا اعترض دونها
ماله صدر الكلام مثل لام الابتداء نحو علمتُ لزيدٍ قائمٌ. وما النافية نحو ظننتُ ما زيدٌ صادقٌ. وأداة الاستفهام
نحو ما علمتُ أزيدٌ عندك أم عمروٌ بالرفع لفظاً في الجميع والنصب محلاً. ولم تعرّض له لدخوله تحت التنبيه
الذي نذكره في آخر الباب التالي. ومن خصائصها جواز وقوع فاعلها ومفعولها ضميرين لواحدٍ نحو علمتُني
قاصراً بضم الناء أي علمتُ نفسي بخلاف بقية الأفعال. وقد تدخل همزة النقل على رأي وعلم فتزيدهما
مفعولاً ثالثاً أرى الله الناسَ أيوبَ صابراً وأعلمهم إياه صديقاً.
(٣) هذا يشمل كان وكل ما يليها من الأفعال. فيقال لا تكن بخيلاً. واعجبني كونك صادقاً. ولا يكاد البخيل
يجود. وأظنُ زيدا أميناً. وزيدٌ مظنونٌ شجاعاً. وهلم جراً في البواقي.

البَابُ السَّابِعُ

فِي مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَفِيهِ تِسْعَةُ فُصُولٍ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ

الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ هُوَ مَا فَعَلَهُ الْفَاعِلُ ^(١) كَضَرَبْتُهُ ضَرْبًا. فَإِنْ سَاوَى مَعْنَاهُ
مَعْنَى فِعْلِهِ كَمَا رَأَيْتَ قِيلَ لَهُ الْمُؤَكَّدُ. وَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ بِإِفَادَةِ عَدَدٍ كَضَرَبْتُهُ
ضَرْبَتَيْنِ أَوْ نَوْعٍ كَضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الظَّالِمِ فَهُوَ الْمُبِينُ ^(٢).
وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا دَلَّ عَلَى الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْبَابِ يُنُوبُ عَنْهُ
فَيَنْتَضِبُ انْتِضَابُهُ كَجَلَسْتُ قَعُودًا. وَضَرَبْتُهُ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ. وَقَعَدْتُ
الْقَرْفُصَاءَ. وَقَسُّ عَلَيْهِ ^(٣).

(١) أي هو نفس الأمر الصادر عن الفاعل. وذلك يستلزم كونه مصدرًا كالضرب في المثال الذي ذكرناه فإنه هو نفس الأمر الصادر عن الضارب.

(٢) هذا تقسيم لهذا المفعول فإنه قد يكون مساويًا لفعله في المعنى كالضرب بالنسبة إلى ضرب فإنه لا يزيد على معناه شيئاً ولكن يؤكده فقط. ولذلك يقال له المؤكد. وقد يكون زائداً عليه بدلالته على عددٍ لوقوعه كضربته ضربتين أو ضرباتٍ أو على نوعيته له كضربته ضرب الظالم أو ضرب المؤدب. فإنه مع تضمينه معنى الفعل يفيد بغير بيان العدد أو النوع ولذلك يقال له المبين.

(٣) هذا يشمل ما دَلَّ على حقيقة أو عدده أو نوعه. وقد مثلنا للأول بما يضافه في المعنى. وللثاني بما يدلُّ على عدده. وللثالث بما يدلُّ على نوعه كما ترى. ومما يدلُّ عليه أيضاً اسم الإشارة كضربته ذلك الضرب واسم الآلة كضربته سوطاً. والصفة كضربته اشدَّ الضرب. وكذلك ما دَلَّ على كَلِيَّةٍ له أو جزئية منه كضربته كُلَّ الضرب وعرفته بعض المعرفة ونحو ذلك.

وأما تصرُّفُ المفعول المطلق في التثنية والجمع فقد مرَّ الكلام عليه في تصريف الأسماء المشاركة للفعل فأعني عن التكرار.

إِفْضَالُ الثَّانِي

فِي الْمَفْعُولِ بِهِ

الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ كَضَرَبْتُ زَيْدًا. غَيْرَ أَنَّ الْفِعْلَ يَصِلُ إِلَيْهِ تَارَةً بِنَفْسِهِ فَيُنْصَبُ كَمَا رَأَيْتَ وَيُقَالُ لَهُ الصَّرِيحُ. وَتَارَةً بِوَاسِطَةِ الْحَرْفِ فَيَجْرُ لَفْظًا وَيُنْصَبُ مَحَلًّا^(١) كَذَهَبْتُ بِزَيْدٍ وَيُقَالُ لَهُ غَيْرَ الصَّرِيحِ. وَهُوَ قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا كَمَا مَرَّ. وَقَدْ يَكُونُ مُتَعَدِّدًا كَأَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا وَأَرَيْتُهُ عَمْرًا فَاضِلًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمُنَادَى^(٢) مَعْوُضًا فِيهِ بِحَرْفِ الْإِدَاءِ عَنْ فِعْلِهِ الْمَحْذُوفِ. غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا مَعْرُفَةً يُنْنَى عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ قَبْلَ الْإِدَاءِ نَحْوَ يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ لِمُعَيَّنٍ بِالضَّمِّ^(٣). وَكَذَلِكَ يَا زَيْدُونَ وَيَا مُؤْمِنُونَ بِالْوَاوِ. وَإِلَّا جَرَى عَلَى نَصْبِهِ نَحْوَ يَا عَبْدَ اللَّهِ وَيَا رَجُلًا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ^(٤). فَإِنْ كَانَ مُعْرَفًا بِالسَّلَامِ امْتَنَعَ دُخُولُ الْإِدَاءِ عَلَيْهِ. فَجُعِلَ تَابِعًا لِأَيِّ^(٥) تُنَادَى مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ

(١) أَي أَنَّهُ يُجْرُ لَفْظًا بِالْحَرْفِ وَلَكِنَّهُ يُنْصَبُ مَحَلًّا بِالْمَعْنَى لِأَن مَعْنَاهُ أَذْهَبْتُ زَيْدًا.

(٢) أَي أَنَّ الْمُنَادَى شُعْبَةٌ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ لِأَن أَصْلَ يَا عَبْدَ اللَّهِ مِثْلًا لِمُنَادَى عَبْدِ اللَّهِ. فَحُذِفَ فِعْلُ الْإِدَاءِ وَعَوُضَ عَنْهُ بِحَرْفِهِ. وَحُرُوفُ الْإِدَاءِ خَمْسَةٌ وَهِيَ يَا وَأَيَّا وَهَيَّا وَأَيِّ وَالْهَمْزَةُ.

(٣) الْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ مَا يُقَابِلُ الْمُضَافَ وَالْمُشَبَّهَ بِهِ فَدَخَلَ فِيهِ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ. وَهُوَ يُنْنَى عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ قَبْلَ الْإِدَاءِ. فَيُنْنَى الْأَسْمُ الْمُفْرَدُ وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامُ عَلَى الضَّمِّ نَحْوَ يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلًا وَيَا مُؤْمِنَاتٍ. وَالْمُثَنَّى عَلَى الْأَلْفِ وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّلَامُ عَلَى الْوَاوِ نَحْوَ يَا رَجُلَانِ وَيَا مُؤْمِنُونَ. وَكُلُّهُ فِي عِلِّ النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

(٤) أَي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُفْرَدًا مَعْرُفَةً جَرَى عَلَى النَّصْبِ الَّذِي هُوَ شَأْنُ الْمَفْعُولِ بِهِ نَحْوَ يَا عَبْدَ اللَّهِ وَيَا رَجُلًا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ بِنَصْبِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفْرَدٍ وَإِنْ كَانَ مَعْرُفَةً وَإِنْ كَانَ مَعْرُفَةً وَالثَّانِي لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا.

(٥) أَي أَنَّهَا تَكُونُ هِيَ الْمُنَادَى وَيَكُونُ هُوَ تَابِعًا لَهَا. فَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا يَا أَيُّهَا الْفَاضِلُ فَهُوَ نَعْتٌ. وَإِنْ كَانَ جَامِدًا نَحْوَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ عَطْفٌ بَيَانٍ. وَتَلَحُّقُهَا عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ دُونَ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ فَيُقَالُ يَا أَيَّتُهَا الْمَرْأَةُ وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلَانِ وَالرَّجَالُ.

ملحقة بها هاء التنبيه. فيرفع اتباعاً للفظها نحو ي أيها الرجل. وقس عليه.

الفصل الثالث

في المفعول فيه

المفعول فيه هو ما وقع فيه الفعل من اسم زمان مبهم كصُمت يوماً ومشيت ميلاً ويقال له الظرف. فإن لم يكن اسم المكان مبهماً امتنع انتصابه ظرفاً بالحرف فجر كجلست في الدار. بخلاف اسم الزمان فإنه ينصب مبهماً كما رأيت. أو مختصاً كصُمت يوم الجمعة. غير أن من الظروف ما يخرج ثارة عن الظرفية ونحوها^(١) كجلست عند زيد وجئت من عنده ويقال له غير المتصرف.

واعلم أن من الظروف غير المتصرفة ما يلزم الإضافة إلى الجملة كجئت إذ جاء زيد وجلست حيث جلس الأمير فيلزم البناء^(٢). ومنها ما يلزم الإضافة إلى المفرد كجئت قبل الصبح وجلست فوق المنبر فيعرب ما لم

ولا يخفى أن هذا الباب متسع الأطراف لا سبيل إلى استيفاء الكلام عليه في مثل هذا الكتاب فاقصرنا على ما يحتله المقام.

(١) المراد بنحو الظرفية الجر بالحرف كما في قولنا جئت من عنده فإن عند لا تستعمل إلا ظرفاً كما في المثال الأول أو مجرورة كما في الثاني.

(٢) أي يضاف إليها وجوباً فيبنى بناء لازماً بخلاف ما يضاف إليها جوازاً كيوم وحين ونحوهما فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء غير أن المختار بناؤه إذا أضيف إلى الجملة المصدرية بماضي وإعرابه إذا أضيف المصدرية بمضارع أو اسم فيبنى على الفتح في نحو دخلت على حين غفل الحاجب. ويعرب في نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم.

إِلَى الْمَفْرَدِ كَجِئْتُ قَبْلَ الصُّبْحِ وَجَلَسْتُ فَوْقَ الْمَنْبْرِ فَيُعْرَبُ مَا لَمْ يُحْدَفِ
الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَنَوِيَّ الْمَعْنَى كَجِئْتُ قَبْلُ وَجَلَسْتُ فَوْقُ فَيَعْرَضُ عَلَيْهِ الْبِنَاءُ^(١).

الْفَصْلُ الْإِثْنَانِ

فِي الْمَفْعُولِ لَهُ

الْمَفْعُولُ لَهُ هُوَ مَا وَقَعَ الْفِعْلُ لِأَجْلِهِ مِنْ مَصْدَرٍ يُشَارِكُهُ فِي الزَّمَانِ
وَالْفَاعِلِ كَهَرَبْتُ خَوْفًا. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَجَبَ جَرُّهُ بِجَرَفِ التَّعْلِيلِ
كَقَصْدَتُهُ لِفَائِدَةٍ مِنْهُ عَلَى أَنْ مَا كَانَ عَلَى حُكْمِهِ يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ أَيْضًا
كَهَرَبْتُ لِيَخَوْفٍ. فَإِنْ اقْتَرَنَ بِأَلْ تَرَجَّحَ جَرُّهُ كَهَرَبْتُ لِلْخَوْفِ. وَإِنْ أَضِيفَ
اسْتَوَى الْأُمْرَانِ كَهَرَبْتُ خَوْفَ الْقَتْلِ أَوْ لَخَوْفِهِ*. وَقِسْ عَلَيْهِ.

(١) أي أن هذا الظرف يكون معرباً إلا إذا حُذِفَ المضاف إليه ونُويَ معناه دون لفظه فَيُنَى عَلَى الضَّمِّ كَجِئْتُ قَبْلُ
وَانصُرَفَتْ بَعْدَ أَيِّ قَبْلِ الْقَوْمِ مَثَلًا وَبَعْدَهُمْ. وَكَذَا جَلَسْتُ فَوْقُ أَوْ تَحْتُ. فَإِنْ نُويَ لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَيْضًا
أُعْرِبَ غَيْرَ مَنَوْنٍ كَالْمُضَافِ مَعَ ذِكْرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَيَقَالُ جِئْتُ مِنْ قَبْلِ مَكْسُورًا بِلا تَنْوِينٍ. فَإِنْ لَمْ يُنَوَ لَفْظُهُ وَلَا
مَعَانَاهُ أُعْرِبَ مَنَوْنًا كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ فَيَقَالُ جِئْتُ قَبْلًا وَمِنْ بَعْدِ.

واعلم أن مما يُنْصَبُ عَلَى الظرفية اسم المكان المشتق من لفظ عامله كَجَلَسْتُ بِمَجْلَسِ الْقَوْمِ. وَقَدْ يَنْوِبُ الْمَصْدَرُ
عَنِ الظرف وهو نادرٌ فِي الْمَكَانِ كَجَلَسْتُ قَرَبَ الْأَمِيرِ وَكَثِيرٌ فِي الزَّمَانِ كَجِئْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

• أي يجب جر المفعول له بحرف التعليل إذا لم يكن مصدرًا مشاركًا للفاعل في الزمان والفاعل. كما إذا كان غير
مصدر نحو جِئْتُكَ لِلْمَاءِ. أَوْ كَانَ مَصْدَرًا غَيْرَ مُشَارِكٍ لِلْفِعْلِ فِي الزَّمَانِ نَحْوُ زَرْتُكَ الْيَوْمَ لِأَكْرَامِ قَوْمِكَ لِي. وَقَدْ
جَمَعْنَا الثَّلَاثَةَ فِي قَوْلِنَا قَصْدَتُهُ لِفَائِدَةٍ مِنْهُ. فَإِنَّ الْفَائِدَةَ لَيْسَتْ بِمَصْدَرٍ. وَلَا تَشَارِكُ الْقَصْدَ فِي الزَّمَانِ لِأَنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ
عَنْهُ. وَلَا فِي الْفَاعِلِ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ غَيْرَ الْقَاصِدِ.

وحرف التعليل يشمل اللام كما في الأمثلة. والبَاءُ كَقَتِلَ فُلَانٌ بِذَنْبِهِ. وَمِنْ كَسِيرٍ زَيْدٌ مِنَ الْخَمْرِ. وَفِي كَقَتِلَ
كَلْبٌ فِي نَاقَةٍ وَعَلِمَ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْوَاقِعَ مَفْعُولًا لَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا قَلِيلًا كَالْخَوْفِ وَنَحْوِهِ فَلَا يَقَالُ زَرْتُكَ دَرَسًا
لِكِتَابٍ.

إِفْضِلْ الْخَامِسَ

فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ هُوَ مَا وَقَعَ الْفِعْلُ بِمُصَاحَبَتِهِ مَذْكُوراً بَعْدَ وَאוُ الْمُعْيَةِ كَمَشَى زَيْدٌ وَالطَّرِيقَ^(١). أَيْ مَعَ الطَّرِيقِ. وَحُكْمُهُ أَنْ لَا يَصَحَّ عَطْفُهُ بِالْوَاوِ. إِمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى كَمَا رَأَيْتَ^(٢). وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ كَمَشَيْتُ وَزَيْدٌ لِمَا سَتَعْلَمُ^(٣). فَإِنْ صَحَّ الْعَطْفُ كَجَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ ضَعْفَ النَّصْبِ.

إِفْضِلْ السَّائِسَ

فِي الْمُسْتَثْنَى

الْمُسْتَثْنَى مَا أُخْرِجَ مِنْ حُكْمِ مَا قَبْلَهُ بِإِحْدَى أَدَوَاتِ الِاسْتِثْنَاءِ وَهِيَ إِلَّا وَغَيْرُ وَسْوَى وَعَدَا وَخَلَا وَحَاشَا. غَيْرَ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا إِنْ كَانَ الْكَلَامُ قَبْلَهَا مُوجِباً نُصِبَ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ نَحْوَ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا تَرَجَّحَ اتِّبَاعُهُ مُبْدَلاً مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ^(٤) نَحْوَ مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ. فَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ تَفَرَّغَ الْعَامِلُ لَهُ فَجَرَى عَلَى مُقْتَضَاهُ أَبَدًا نَحْوَ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ. وَمَا رَأَيْتَ إِلَّا زَيْدًا. وَأَمَّا الْمُسْتَثْنَى بِأَخَوَاتِهَا فَإِنْ اسْتُثْنِيَ بغيرِ وَسْوَى جُرَّ بِالِإِضَافَةِ وَجَرَى عَلَيْهِمَا

(١) قولنا مذكوراً حالاً من الهاء في مصاحبته. وللعية نسبة إلى مع أي بعد الواو التي تفيد معنى مع وهو المصاحبة.

(٢) أي كما رأيت في المثال. لأن العطف فيه يقتضي التشريك في الحكم فيستلزم نسبة المشي إلى الطريق أيضاً وهو باطل.

(٣) أي لأن العطف على الضمير المتصل لا يجوز إلا بعد تأكده بالضمير المنفصل فيقال منيت أنا وزيدٌ كما سذكر في باب العطف.

(٤) أي وإن لم يكن الكلام موجباً ترجح اتباع المستثنى على نصبه. ويدخل تحت غير الموجب المنفي كما في المثال. والواقع في سياق الاستفهام أو النهي نحو هل قام أحدٌ إلا زيدٌ ولا يقم أحدٌ إلا بكرٌ.

مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مَعَ إِلَّا مِنَ النَّصْبِ وَالِاتِّبَاعِ وَالْجَرِيِّ عَلَى مُقْتَضَى الْعَامِلِ^(١) كَمَا عَلِمْتَ. وَإِنْ اسْتُثْنِيَ بَعْدًا وَخَلَا وَحَاشَا فَإِنْ قُدِّرَتْ أَفْعَالًا تُصِيبُ مَفْعُولًا بِهِ^(٢) كَجَاءَ الْقَوْمَ عَدَا زَيْدًا. وَإِنْ قُدِّرَتْ حُرُوفًا جُرَّ بِهَا^(٣) كَقَامَتِ الْجَمَاعَةُ حَاشَا زَيْدٍ. فَإِنْ تَقَدَّمَ تَهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ تَعَيَّنَتْ فِعْلِيَّتَهَا فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ^(٤).

الْفَصْلُ السَّابِعُ

فِي الْحَالِ

الْحَالُ مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ^(٥) كَجَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا. وَحُكْمُهَا أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مُشْتَقَّةً وَصَاحِبَهَا مَعْرِفَةً كَمَا

(١) أي جرى على غير وسوى ما كان يستحقه المستثنى بالأمر من الإعراب. فيقال قام القوم غير زيد بنصب غير وجوباً. وما قام أحد غير زيد بنصبها على الاستثناء جوازاً ورفعها على البدلية مرجحاً. وما قام غير زيد وما رأيت غير زيد بإجرائها على مقتضى العامل. وهكذا القول في سوى.

(٢) هذا مبني على أن عدا بمعنى جاوز وفاعلها ضمير يعود إلى شيء من المستثنى منه أي جاوز القائم منهم أو بعضهم زيدا. وكذا القول في خلا وحاشا على تضمين الأولى معنى المجاوزة والثانية معنى المجانية.

(٣) لأن هذه الأدوات الثلاث تُعَدُّ من حروف الجر فيجر ما بعدها بها.

(٤) قِيلَ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ احْتِرَازاً مِنْ تَقْدِيرِهَا زَائِدَةً كَمَا ذَهَبَ بَعْضُهُمْ فِيَجُوزُ الْجَرْ مَعَهَا عَلَى تَقْدِيرِ هُنَّ حُرُوفاً بخلاف المصدرية فإنها تَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ فَلَا سَبِيلَ مَعَهَا إِلَى تَقْدِيرِ الْحَرْفِيَّةِ وَلِذَلِكَ يَتَعَيَّنُ النَّصْبُ.

واعلم أن الاستثناء الذي يُذَكِّرُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ وَهُوَ مَا كَانَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ كَمَا فِي نَحْوِ قَامَ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا. وَمَنْقَطِعٍ وَهُوَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ. وَهَذَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ نَحْوِ قَامَ الْقَوْمَ إِلَّا جَمَلًا وَمَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا بَعِيرًا. وَقَدْ يُسْتَثْنَى بِلَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَيُضْمَرُ فِيهِمَا الْأِسْمُ عَلَى مَا مَرَّ فِي عَدَا وَيُنْصَبُ مَا بَعْدَهُمَا خَبَرًا لهما نَحْوِ قَامَ الْقَوْمَ لَيْسَ زَيْدًا أَوْ لَا يَكُونُ زَيْدًا وَكُلُّ ذَلِكَ نَادِرٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

(٥) أي الصفة التي وُجِدَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهَا فِي حَالِ بَيَانَةِ الْفِعْلِ كَالرَّكُوبِ وَالْجُلُوسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَهُمَا يَشْمَلَانِ مَا كَانَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا فِي اللفظ كما في المثالين. أَوْ فِي الْمَعْنَى كَأَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مُسْرِعًا. وَسَاعَتِي ضَرْبُ الْأَسِيرِ مَغْلُولًا. وَمَرَرْتُ بِهَنْدٍ جَالِسَةً. وَضَرْبُ اللَّصِّ مَجْرَدًا.

رَأَيْتَ. فَإِنْ وَقَعَتِ الْمَعْرِفَةُ فِي تَأْوِيلِ النُّكْرَةِ أَوْ الْجَامِدِ فِي تَأْوِيلِ الْمُشْتَقِّ جَازَ وَقُوعُهُمَا حَالاً كَجَاءِ الْأَمِيرِ وَحَدُّهُ أَيُّ مُتَّفَرِّدًا. وَطَلَعَ الْقَمَرُ بَدْرًا أَيْ كَامِلًا. وَإِنْ تَخَصَّصَتِ النُّكْرَةُ^(١) جَازَ مَجِيءُ الْحَالِ عَنْهَا كَجَاءَنِي رَجُلٌ عَالِمٌ رَاكِبًا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَالَ قَدْ تَقَعَّ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً^(٢) مَرْتَبِطَةً بِضَمِيرٍ صَاحِبِهَا كَجَاءَ زَيْدٌ يَرْكُضُ. فَإِنْ خَلَّتْ مِنْهُ رُبِطَتْ بِالْوَاوِ كَجَاءَ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ. وَقَدْ تُرْبِطُ بِهِمَا جَمِيعًا كَجَاءَ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ. فَإِنْ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ مُثَبَّتٍ لَزِمَتْ قَدْ مَعَ الْوَاوِ مُطْلَقًا^(٣) كَجَاءَ وَقَدْ رَكِبَ. وَذَهَبَ وَقَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ.

(١) المراد بتخصيصها تقريبها من المعرفة بنحو الوصف والإضافة والتعميم وغير ذلك كما مرَّ في باب المبتدأ. فإن لم يتخصص بشيء من ذلك وجب تقديم الحال عليها نحو جاءني راكباً رجلٌ.
(٢) قيّدنا الجملة بالخبرية احترازاً عن الإنشائية كما مرَّ في خبر المبتدأ لأن الحال حكمٌ على صاحبها كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ. ولذلك اشترطوا ارتباطها هنا كما اشترطوه هناك. وكما يأتي شبه الجملة هناك يأتي هنا أيضاً نحو جاء زَيْدٌ على فرسه وأقبل الأمير تحت رايته.

(٣) قيّدنا الماضي بالثبوت لأنه لو كان منفياً لم تدخل عليه قد نحو جاء زَيْدٌ وما ركب. وقلنا مع الواو مطلقاً أي مرتبطة بالضمير كما في قلنا جاء وقد ركب أو بالواو كما في قلنا ذهب وقد طلع الفجر وربما جاء الماضي المثبت بدون الواو وقد كقولهم.

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هَيْزَةً كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

كما جاءت الجملة الإسمية بدون الواو كقولهم:

إِذَا تُكْرِتْنِي بَلَدَهُ أَوْ تُكْرِتَهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادٍ

فإن قول الأول بَلَلَهُ القَطْرُ وقول الثاني عَلَى سَوَادٍ حالان مجردتان من كل ما ذكر. وهو نادرٌ في الاستعمال.

الفَصْلُ الثَّامِنُ

في التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ مَا يُبَيِّنُ إِبْهَامَ ذَاتٍ^(١) أَوْ إِجْمَالَ نِسْبَةٍ^(٢). وَحَكْمُهُ أَنْ يَكُونَ نَكِيرَةً جَامِدةً. غَيْرَ أَنَّ مَا يُبَيِّنُ إِبْهَامَ الذَّاتِ يَكُونُ مُفَسِّراً لِمَفْرَدٍ بِاعْتِبَارِ جِنْسِهِ. فَيَكُونُ فِي الغَالِبِ مَوْزُوناً كَعِنْدِي مِثْقَالٌ ذَهَباً. أَوْ مَكِيلَاً كَأَشْرَيْتُ صَاعِينَ ثَمراً. أَوْ مَعْدُوداً كَأَخَذْتُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا^(٣). وَمَا يُبَيِّنُ إِجْمَالَ النِّسْبَةِ يَكُونُ مُفَسِّراً لَجُمْلَةٍ بِاعْتِبَارِ جِهَةِ تَعْلُقِ النِّسْبَةِ الْوَاقِعَةِ فِيهَا. فَيَكُونُ فِي الغَالِبِ مَنقُولًا^(٤) عَنِ الْفَاعِلِ كَطَابَ زَيْدٌ نَفْساً. أَيْ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ. أَوْ عَنِ الْمَفْعُولِ كَرَفَعْتُ الشَّيْخَ قَدْرًا. أَيْ رَفَعْتُ قَدْرَ الشَّيْخِ. أَوْ عَنِ الْمُبْتَدَأِ كَزَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً. أَيْ مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مِنْ مَالِكَ. وَكُلُّ ذَلِكَ يَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ مَا يُفْسَرُهُ كَمَا رَأَيْتُ^(٥). مَا لَمْ يَكُنِ الْمَفْسَّرُ اسْمَ عَدَدٍ لِعَشْرَةٍ فَمَا دُونَ^(٦) أَوْ مَائَةٍ فَمَا فَوْقَ^(٧)

(١) أي شيوعها بحيث لا تُعرف من أي الأجناس هي كالرطل فإنه يصلح لكل موزون. فإذا قيل رطلٌ عسلًا عُلِمَ أنه جنس العسل فارْتَفَعَ الإِبْهَامُ.

(٢) المراد النسبة الواقعة بين أمرين على سبيل الإجمال كنسبة الطيب إلى زيدٍ في قولك طاب زيدٌ. فإن الطيب يحتل أن يكون من جهة نفسه أو داره أو مولده أو غير ذلك فإذا قيل طاب زيدٌ نفسيًا تَعَيَّنَ أن يكون من جهة نفسه فاندفع الإجمال.

(٣) لأنه قد يكون ممسوحًا نحو لي جريبٌ نخلًا. وقد يكون شبه الممسوح أيضًا نحو ما في السماء موضع راحيةٍ سبحانه. أو شبه الموزون نحو ليس عندي ثقل خردلة ذهبًا. أو شبه المكيل نحو عندي خايةٌ عسلًا.

(٤) لأنه قد يكون غير منقول عن شيءٍ نحو امتلأ الإناء ماءً.

(٥) هذا يشمل التمام اللفظي بالتنوين ونون التثنية والجمع في المفرد. والتمام التركيبي في الجملة.

(٦) أي إلى الثلاثة لأن الواحد والإثنين لا يميز لهما.

(٧) أي إلى الألف لأنه منتهى أصول الإعداد.

فَيَجِبُ إِسْقَاطُ مَا بِهِ التَّمَامُ مِنْ تَنْوِينٍ وَنَحْوِهِ^(١) مُضَافاً إِلَى الْمَعْدُودِ كَعَشْرَةٍ دَرَاهِمٍ وَمِائَتِي دِينَارٍ. فَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عَدَدٍ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ جَازَ ذَلِكَ فِيهِ كَمِثْقَالٍ ذَهَبٍ وَنَحْوِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَدَدَ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ^(٢) يُخَالَفُ الْمَعْدُودَ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ. فَيُقَالُ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَعَشْرُ نِسَاءٍ. فَإِنْ اجْتَمَعَتِ الْعَشْرَةُ مَعَ مَا دُونَهَا طَابَّقَتِ الْمَعْدُودَ بِنَفْسِهَا^(٣). فَيُقَالُ ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً. غَيْرَ أَنَّهُمَا تُرَكَّبُ مَعَ مَا قَبْلَهُمَا فَيُبَيِّنَانِ عَلَى الْفَتْحِ مَا لَمْ يَكُنْ مِثْنًى فَيُعْرَبُ بِنَفْسِهِ كَالْمُضَافِ^(٤). فَيُقَالُ جَاعَنِي اثْنَا عَشَرَ عَبْدًا وَمَلَكَتُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُمَةً. وَقَسَّ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ.

الْفَصْلُ الثَّاسِعُ

فِي أَحْكَامِ الْكَلَامِ

كُلُّ مَا اسْتَغْنَى الْكَلَامُ عَنْهُ جَازَ حَذْفُهُ كَالْمُبْتَدَأِ فِي نَحْوِ سُورَةٍ أَنْزَلْنَاهَا^(٥).

(١) هذا بيان لما به التمام احترازاً به عن التمام التركيبي أي إذا كان المفسر اسم عددٍ كما ذكرنا يجب إسقاط

التنوين ونحوه منه. ولا يخفى المراد بنحو التنوين نون التثنية والجمع وهما تسقطان مثله عند الإضافة.

(٢) تدخل تحته الآحاد الواقعة في العقود من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين فيقال واحد وعشرون رجلاً وإحدى

وعشرون امرأة وهكذا إلى تسعة وتسعين. ناقة.

(٣) هذه إشارة إلى استمرار ما يصحبها من الآحاد على مخالفته للمعدود. وقد أوضحنا ذلك بقولنا ثلاثة عشر

رجلاً وثلاث عشرة امرأة.

(٤) أي أن الجزئين يُبينان على الفتح ما لم يكن الجزء الواقع قبل العشرة مثنًى فيُعرب وحده مجرداً من نون التثنية

كالمضاف وتبقى العشرة على بناءها. وأعلم أن شين العشرة مفتوحةٌ كيفما وقعت إلا في المركبة لمؤنثٍ نحو

خمس عشرة امرأة فيجوز فيها الفتح والسكون.

(٥) أي هذه سورة.

والخبر في نحو زيد قائم وعمرؤ^(١). وكل ما احتاج إليه وجب إثباته ولو كان فضلة كالحال في نحو لا تمش في الأرض مرحاً. والتمييز في نحو عندي عشرون درهماً. وكل ماله صدر الكلام وجب تقديمه ولو كان حقه التأخير كاسم الاستفهام الواقع خبراً في نحو أين الطريق. واسم الشرط الواقع مفعولاً به في نحو أيّاً تضرب أضرب. وكل ما استعمل محصوراً وجب تأخيرهُ ولو كان حقه التقديم كالفاعل في نحو إنما ضربَ عمرأُ زيداً. والمبتدأ في نحو ما في الدار إلاً زيداً. وكل ذلك مُطرَّد في جميع الأبواب فقس عليه بالاستقراء.

والعلم أنَّ المراد له صدر الكلام هو ما دلَّ على معنى في كلام كالاستفهام والنفي والتوكيد ونحو ذلك. وكلُّه لا يتخطأه العامل إلى ما بعده أو قبله^(٢). فلا يُقال زيداً هل ضربت. ولا علمتُ ما زيداً عندك بالنصبِ فيهما فتنبّه.

(١) أي وعمرؤ وقائم أو كذلك. ومن هذا القبيل حذف فاعل المصدر في نحو سرّني قتل الظالم للإستغناء عنه.

ومن قبيل اسم الاستفهام الواقع خبراً ما يقع منه حالاً نحو كيف جئت. أو ظرفاً نحو متى أتيت. أو مفعولاً به نحو من رأيت. أو مفعولاً له نحو لماذا قمت. وهكذا حكم المضاف إلى اسم الاستفهام نحو ابن من أنت و غلام من رأيت ولأي حاجة جئت.

(٢) أي أن الذي يستحق التصدر في الكلام الذي دخل عليه هو ما يدلُّ على معنى من معاني الحروف مستفاد منه في الكلام كالاستفهام والنفي والشرط والتمني والترجي والتوكيد وهو معنى إن المكسورة ولام الابتداء. وكل ذلك لا يعمل ما قبله في ما بعده ولذلك يجب الرفع نحو علمت لزيد قائم. ولا ما بعده في ما قبله فلا يقال عندك إن زبداً جالساً. وقد جمعناهما بقولنا لا يتخطأه العامل. وعلى ذلك يجري كل ما أتى من هذا القبيل أو سيأتي بطريق الإجمال فقس عليه بالاستقراء.

البَابُ الثَّامِنُ

في المحفوظات وفيه ثلاثة فصول

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

في حُرُوفِ الْخَفْضِ وَأَحْكَامِهَا

يُخَفِّضُ الْإِسْمُ بِدُخُولِ حَرْفٍ عَلَيْهِ أَوْ إِضَافَةِ اسْمٍ إِلَيْهِ. غَيْرَ أَنَّ مِنْ الْحَرْفِ مَا يَشْتَرِكُ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ مِنْهُ^(١). وَهُوَ مِنْ وَالِي وَعَنْ وَعَلَى وَفِي وَاللَّامِ وَالْبَاءِ. كَخَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ إِلَى السُّوقِ وَرَحَلْتُ عَنْهُ وَقَسْتُ عَلَيْهِ. وَمِنْهُ مَا يَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ. وَهُوَ رُبَّ وَمُنْذُ وَحَتَّى وَالْكَافُ وَوَاوُ الْقَسَمِ وَتَأْوُهُ. غَيْرَ أَنَّ رُبَّ تَخْتَصُّ بِالنَّكِرَةِ مَوْصُوفَةً^(٢) نَحْوُ رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتُهُ. وَمُنْذُ وَمُنْذُ بِالزَّمَانِ نَحْوُ مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ أَوْ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ. وَحَتَّى بِالْآخِرِ نَحْوُ

(١) أي أن الحرف يدخل على كل منهما كما مثلنا غير أن إلى وعلى تقلب ألفهما مع المضمَر بأسره. واللام تُكسَرُ مع الظاهر وباء المتكلم وتفتح مع بقية الضمائر نحو لَنَا وَلَهُمْ وَهَلُمَّ جَرًّا. وَأَمَّا الباءُ فهي مكسورة مع الجميع ظاهراً ومضمراً.

(٢) قَيَّدْنَا النكرة مع رُبَّ بكونها موصوفة لأنها عند المحققين مبتدأ زيدت عليها رُبَّ لإفادة التقليل. فهي محتاجة إلى التخصيص بالوصف. والمختار في جوابها أن يكون ماضياً كما مثلنا. وكثر حذفها بعد الواو مع بقاء عملها كقوله وليل كموج البحر أرخى سدولهُ أي ورُبَّ ليلٍ. وبعضهم يجعل العمل للواو على النيابة عنها. وتلحقها ما الزائدة فتكفُّها عن العمل. وتدخل حينئذٍ على الجمل الإسمية والفعلية نحو رُبُّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَرُبُّمَا قَامَ يَزِيدٌ. وأما مذُ ومُنْذُ فقد تكونان ظرفين فيرفع الاسم بعدهما بالابتداء مخبراً عنه بهما نحو ما رأيتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ. وتدخلان على الأفعال نحو ما رأيتُهُ مِنْذُ رَحَلِ الْقَوْمِ.

وأما حتى فلا بد أن يكون مجرورها آخرًا كالمغرب بالنسبة إلى النهار. أو متصلاً بالآخر نحو سهرت حتى مطلع الفجر. فلا يقال سهرت حتى نصف الليل. وفي كل هذه الأحرف تفاصيل شتى لا تليق بهذا المختصر.

صُمْتُ حَتَّى الْمَغْرَبِ. وَالتَّاءُ بِاسْمِ الْجَلَالَةِ فَيُقَالُ تَاللهِ لَا غَيْرَ. وَأَمَّا الْإِضَافَةُ
فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا.

الْفَصْلُ الثَّانِي فِي الْإِضَافَةِ وَتَعْلِيقاتِهَا

الْإِضَافَةُ نِسْبَةُ اسْمٍ إِلَى آخَرَ عَلَى مَعْنَى حَرْفٍ جَرٍّ مُقَدَّرٍ. وَحُكْمُهَا أَنْ
يُجَرَّدَ الْمُضَافُ مِنَ التَّنْوِينِ وَنُونِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ جَارِياً عَلَى مُقْتَضَى الْعَوَامِلِ.
وَيُجَرَّدُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَبْداً. فَإِنْ كَانَ ظَرْفاً لِلْمُضَافِ كَعَرَبِ الْحِجَازِ فَالْإِضَافَةُ
بِمَعْنَى فِي. أَوْ جِنْساً لَهُ كَخَاتَمِ فَضَّةٍ فَهِيَ بِمَعْنَى مِنْ وَإِلَّا فَبِمَعْنَى اللَّامِ
مُطْلَقاً^(١) وَهِيَ تَفِيدُ الْمُضَافَ تَعْرِيفاً إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً. أَوْ تَخْصِيصاً
إِنْ كَانَ نَكِيراً كَمَا رَأَيْتَ وَلَا تَصْحَبُ أَلٌ فِي مُضَافٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ.
وَلَا تَكُونُ فِي التَّحْقِيقِ إِلَّا بَيْنَ الْمَفْرَدَاتِ^(٢). فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ كَقُمْتُ
حِينَ قَامَ زَيْدٌ فَهِيَ مُقَدَّرَةٌ بِالْمَفْرَدِ أَيِ حِينَ قِيَامِهِ وَلِذَلِكَ جَازَتْ الْإِضَافَةُ
إِلَيْهَا^(٣).

وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْإِضَافَةِ مَا يَكُونُ فِيهَا الْمُضَافُ صِفَةً. وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ

(١) أَيِ كَيْفَمَا كَانَ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ تَحْقِيقاً كَغُلَامِ زَيْدٍ أَوْ غُلَامٍ لَزَيْدٍ. وَقَدْ يَكُونُ تَقْدِيرًا كَذِي مَالٍ وَعِنْدَ زَيْدٍ

فَإِنَّ اللَّامَ لَا يُمْكِنُ التَّصْرِيحُ بِهَا فِيهِمَا وَلَكِنْ يُقَدَّرُ لَهَا مُرَادِفٌ يَصْرَحُ مَعَهُ بِاللَّامِ كصاحب ومكان نحو ذلك.

(٢) هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِنَا عَرَبِ الْحِجَازِ وَخَاتَمِ فَضَّةٍ فَإِنَّهَا أَفَادَتِ الْأَوَّلَ تَعْرِيفاً وَالثَّانِي تَخْصِيصاً.

(٣) هَذَا تَطْبِيقٌ لَهَا عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي تَعْرِيفِهَا مِنْ كَوْنِهَا نِسْبَةً اسْمٍ إِلَى اسْمٍ آخَرَ. وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي بَعْضِ الظُّرُوفِ

نَحْوَ قُمْتُ حِينَ قَامَ زَيْدٌ وَجَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ الْأَمِيرُ. فَإِنَّ الظَّرْفَ فِيهِمَا مُضَافٌ إِلَى الْجُمْلَةِ لَفْظاً وَلَكِنَّهُ

مُضَافٌ إِلَى الْمَفْرَدِ تَقْدِيرًا أَيِ قُمْتُ حِينَ قِيَامِ زَيْدٍ وَجَلَسْتُ مَكَانَ جُلُوسِ الْأَمِيرِ.

مَعْمُولاً لَهَا^(١). فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهَا تَقْدِيرُ الْحَرْفِ^(٢) وَلَا تَفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفاً فِي اللَّفْظِ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ وَنَحْوِهِ كَضَارِبَ زَيْدٍ وَحَسَنَ الْوَجْهِ وَمَعْمُورَ الدَّارِ. وَهِيَ تَصَحَّبُ أَلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَى مَصْحُوبِهَا كَالضَّارِبِ الرَّجُلِ. فَإِنْ تَجَرَّدَ مِنْهَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ امْتَنَعَتِ الْمَسْأَلَةُ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ مِثْلِيٍّ أَوْ مَجْمُوعاً بِالنُّونِ^(٣) فَتَجُوزُ كَجَاءِ الضَّارِبَا زَيْدٍ وَالضَّارِبُوهُ. وَتُعْرَفُ الْأُولَى بِالْمَعْنَوِيَّةِ وَهَذِهِ بِاللَّفْظِيَّةِ^(٤).

إِلْفَصْلُ الثَّالِثُ

فِي مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ

إِذَا كَانَ الْأِسْمُ نَاقِصَ الدَّلَالَةِ بِنَفْسِهِ^(٥) كَكُلٌّ وَبَعْضٌ وَجَبَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا تَتِمُّ دَلَالَتُهُ بِهِ. نَحْوُ جَاعَنِي كُلُّ الْقَوْمِ وَرَأَيْتُ بَعْضَ الْجَمَاعَةِ. فَإِنْ لَمْ

(١) هذا تفريعٌ على ما ذكرناه منها أي أن من الإضافة إضافة يكون فيها المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة. وذلك يستلزم كون الصفة اسم فاعل أو مفعول أو صفةً مشبهة كما أفاد تمثيلنا لأنَّ لَهْنَ حَقَّ الْعَمَلِ. وَكَوْنِهَا بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ لِأَنَّهُ شَرْطٌ فِي عَمَلِهَا كَمَا سَتَعْلَمُ. فَإِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ بِمَعْنَى الْمَاضِي كَقَاتِلِ الْحُسَيْنِ أَوِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ لَيْسَ مَعْمُولاً لَهَا كَأَفْضَلِ الْقَوْمِ كَانَتِ الْإِضَافَةُ مَعْنَوِيَّةً.

(٢) أَي لَا يُنْظَرُ فِيهَا إِلَى مَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ الْمَقْدَّرِ فِي الْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ تِلْكَ مِنَ النِّسْبَةِ الْمَقْتَضِيَةِ لِمَعْنَى الْحَرْفِ. وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا تَخْفِيفُ اللَّفْظِ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ أَوْ نُونِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُذَكَّرُ فِي الْمَطْوَلَاتِ. لِأَنَّ ضَارِبَ زَيْدٍ مِثْلًا أَصْلُهُ ضَارِبٌ زَيْدًا فَخُفِّفَ بِحَذْفِ تَنْوِينِهِ بَاقِيًّا عَلَى تَنْكِيرِهِ. وَلِذَلِكَ صَحَّ وَصَفُ النِّكَرَةِ بِهِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ بِخِلَافِ مَا فِي الْمَعْنَوِيَّةِ.

(٣) أَي إِذَا تَجَرَّدَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مِنْ أَلٍ مَعَ اقْتِرَانِ الْمَضَافِ بِهَا امْتَنَعَتِ الْإِضَافَةُ لِعَدَمِ التَّخْفِيفِ فَلَا يُقَالُ الضَّارِبُ زَيْدٌ إِذْ لَمْ يَكُنِ الضَّارِبُ مَنُوتًا فَحُذِفَ تَنْوِينُهُ لِلْإِضَافَةِ. فَإِنْ كَانَ الْمَضَافُ مِثْلِيٍّ أَوْ مَجْمُوعاً بِالنُّونِ جَازَتْ الْإِضَافَةُ لِحَصُولِ التَّخْفِيفِ بِحَذْفِ نُونِهِ كَجَاءِ الضَّارِبَا زَيْدٍ وَالضَّارِبُوهَا عَمُرُو.

(٤) لِأَنَّ الْإِضَافَةَ الْأُولَى تَفِيدُ أَمْرًا مَعْنَوِيًّا وَهِيَ التَّعْرِيفُ أَوْ التَّخْصِيصُ. وَالثَّانِيَّةُ تَفِيدُ أَمْرًا لَفْظِيًّا وَهِيَ التَّخْفِيفُ فَتُسَمَّى كُلُّ وَاحِدَةٍ بِمَا يَسْتَفَادُ مِنْهَا.

(٥) أَي لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى تَامٍ بِنَفْسِهِ. وَذَلِكَ نَحْوُ كُلِّ وَبَعْضٍ وَغَيْرِ مِثْلِ وَقَبْلَ وَبَعْدَ وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَأَمَامَ وَوَرَاءَ وَعِنْدَ وَلَدَى وَحَيْثُ وَبَيْنَ وَهِيَ كَثِيرَةٌ. فَإِنْ مَعْنَاهَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِذِكْرِ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ رَجُلٍ وَفَرَسٍ وَنَحْوِهِمَا.

يُضَف لَفْظاً كَمَا رَأَيْتُ أَضِيفَ مَعْنَى ^(١) نَحْوُ كُلِّ يَمُوتُ أَيَّ كُلِّ أَحَدٍ ..
وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَتَعَرَّبُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ لَتَوْعُّلِهِ فِي الْإِبْهَامِ ^(٢)
نَحْوُ جَاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَرَأَيْتُ رَجُلًا مِثْلَهُ. وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ تُوصَفَ بِهِ
التَّكْرَرُ كَمَا رَأَيْتُ.

البَابُ التَّاسِعُ

في التوابع وفيه ستة فصول

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

في حَقِيقَةِ التَّوَابِعِ وَإِفْرَادِهَا

التَّابِعُ مَا جَرَى عَلَيْهِ إِعْرَابٌ مَا قَبْلَهُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ^(١). وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى
نُعْتٍ وَتَوْكِيدٍ وَبَدَلٍ وَعَطْفٍ. وَالْعَطْفُ يَنْقَسِمُ أَيْضاً إِلَى عَطْفٍ بَيَّانٍ وَعَطْفٍ
نَسَقٍ وَفِي كُلٍّ مِنْ ذَلِكَ تَفْصِيلٌ سَيُذَكَّرُ.

(١) لَانِ التَّنْوِينَ فِيهِ عَوْضٌ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَيَكُونُ مَنْقُطَعاً عَنِ الْإِضَافَةِ فِي اللَّفْظِ وَلَكِنَّهُ مُضَافٌ فِي الْمَعْنَى.

(٢) أَيِ الشَّدَّةِ الْإِبْهَامِ إِذَا قِيلَ جَاءَ رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَرَأَيْتُ رَجُلًا مِثْلَ بَكْرِ يَتَنَاوَلُ كَثِيراً مِنَ الرِّجَالِ فَلَا يَسْتَفِيدُ شَيْئاً
مِنَ التَّعْرِيفِ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَسْمَاءَ الْجِهَاتِ السَّتِ وَغَيْرَ وَدُونَ وَأَوَّلٍ وَحَسْبٍ إِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظاً وَتَوَيَّ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ
تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ كَجَلَسْتُ فَوْقَ وَعِنْدِي دَرَهْمٌ لَا غَيْرُ. وَحِينَئِذٍ يُقَالُ لَهَا الْغَايَاتُ.

(٣) احْتِرَازٌ عَنِ نَحْوِ زَيْدٌ قَائِمٌ. فَإِنَّ الثَّانِيَّ قَدْ جَرَى عَلَيْهِ إِعْرَابُ الْأَوَّلِ وَلَكِنْ لَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَرْفُوعٌ
بِالْإِبْتِدَاءِ وَالثَّانِيَّ بِالْخَبَرِ. وَكَذَا لَقِيتُ زَيْدًا رَاكِبًا وَاشْتَرَيْتُ صَاعًا تَمْرًا. فَإِنَّ كُلَّ تَانٍ فِيهِمَا قَدْ جَرَى عَلَيْهِ
إِعْرَابٌ مَا قَبْلَهُ وَلَكِنْ لَيْسَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا تَرَى.

الفصل الثاني

في النعت

النَّعْتُ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْمَتْبُوعِ أَوْ مُتَعَلِّقَةٌ مُطْلَقاً^(١) كَجَاءَ الرَّجُلُ الْكَرِيمُ. وَالْكَرِيمُ أَبُوهُ. وَحُكْمُهُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقّاً كَمَا رَأَيْتُ. أَوْ فِي تَأْوِيلِ الْمُسْتَقِّ كَجَاءَنِي رَجُلٌ ذُو مَالٍ. أَيْ صَاحِبُ مَالٍ. وَهُوَ يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مُطْلَقاً. فَإِنْ كَانَ لَهُ فِي الْمَعْنَى^(٢) تَبَعُهُ أَيْضاً فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيهِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ. كَجَاءَ الرَّجُلُ الْفَاضِلُ. وَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ. وَمَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ فَاضِلَةٍ وَهَلُمَّ جِراً. وَيُقَالُ لَهُ الْحَقِيقِيُّ. وَإِنْ كَانَ لِمَا بَعْدَهُ تَبَعُهُ فِي مَا سِوَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ كَجَاءَ الرَّجُلُ الْفَاضِلُ أَبُوهُ. أَوْ أَبَوَاهُ. أَوْ آبَاؤُهُ. وَالْفَاضِلَةُ أُمُّهُ. أَوْ ابْنَتَاهُ. أَوْ نَسَاؤُهُ. وَيُقَالُ لَهُ السَّبِيحِيُّ ... وَاعْلَمْ أَنَّ النَّعْتَ لَا يَجْرِي إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ فَيُوضَحُ الْمَعْرِفَةُ مِنْهَا وَيَخْصَّصُ النَّكْرَةُ^(٣). غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُفْرَداً فَيَشْتَرِكُ بَيْنَهُمَا^(٤) كَمَا رَأَيْتُ. وَقَدْ يَكُونُ

(١) أي يدل على معنى في متبوعه كالكرم في نحو جاء الرجل الكريم أو في ماله علاقة بمتبوعه كأيته في نحو جاء الرجل الكريم أبوه كما مثلنا. واحتزننا بقولنا مطلقاً عن نحو ضربت اللص مجزئاً فإن مجزئاً يدل على معنى في اللص ولكن لا مطلقاً بل مقيداً بحال الضرب.

(٢) أي إن كان نعتاً لما قبله في المعنى لا لما بعده تبع ما قبله من كل جهة. وأما إن كان نعتاً لمُتَعَلِّقِهِ في المعنى فإنه يتبع المُتَعَلِّقَ في التذكير والتأنث والإفراد دون التثنية والجمع لأنه عامل له وهو مرفوع به فيجب إفراده معه كما يجب إفراد الفعل مع مرفوعه. فيقال جاء الرجل الفاضل أبوه والكريم آبؤه ولا يقال الفاضلان أبواه والكريمون آبؤه. فإن كان الجمع مكسراً جاز فيه بخلاف السالم فيقال الفضلاء آبؤه ولا يقال الفاضلون إلا على لغة أكلوني البراغيث.

(٣) أي يرفع الاشتراك العارض في المعارف كجاء زيد التاجر. ويقلل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو جاءني رجلٌ تميمي. وهذا هو الأصل فيه. ويأتي أيضاً مجزئاً المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم. أو الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. أو التوكيد نحو ضربته ضربة واحدة.

(٤) أي بين المعرفة والنكرة نحو جاء الرجل الكريم. وهذا رجلٌ كريم.

جُمْلَةً خَبَرِيَّةٌ^(١) فَيَخْتَصُّ بِالنِّكْرَةِ مُرْتَبِطاً بِضَمِيرِهَا كَجَاءَنِي غُلَامٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ. وَرَأَيْتُ رَجُلًا يُحِبُّ الْعُلَمَاءَ. وَقَسَّ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

في التوكيد

التَّوَكِيدُ تَابِعٌ يُقَرَّرُ أَمْرَ الْمَتَّبِعِ فِي النَّسْبَةِ أَوْ الشُّمُولِ^(٢). وَهُوَ إمَّا لَفْظِيٌّ وَيَكُونُ لِتَوَكِيدِ النَّسْبَةِ بِتَكَرُّرِ اللَّفْظِ مُطْلَقاً^(٣) عَلَى طَرِيقِ الْقِيَاسِ. كَجَاءَ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ وَقَامَ قَامَ زَيْدٌ. وَنَعَمْ نَعَمْ. وَأَمَّا مَعْنَوِيٌّ وَيَكُونُ لِتَوَكِيدِ النَّسْبَةِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مُضَافَتَيْنِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ كَجَاءَ الْأَمِيرُ نَفْسَهُ. وَلِتَوَكِيدِ الشُّمُولِ بِكُلِّ وَكَلَا وَكِلْتَا مُضَافَاتٍ إِلَيْهِ أَيْضاً وَاجْمَعُ مُفْرَدَةً^(٤). كَجَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَلَقِيتُ الْجَيْشَ أَجْمَعُ وَكُلُّهُ يَخْتَصُّ بِمَعَارِفِ الْأَسْمَاءِ^(٥) مُحْفُوظاً فِي أَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ كَمَا رَأَيْتُ.

(١) قَبْدْنَا الْجُمْلَةَ بِالْخَبَرِيَّةِ لِأَنَّ النَّعْتَ حَكْمٌ عَلَى الْمُنْعَوَاتِ وَالْحَكْمُ خَاصٌّ بِالْخَبَرِ. فَلَا يُقَالُ جَاءَنِي رَجُلٌ هَلْ تَعْرِفُهُ وَالنَّعْتَ بِالْجُمْلَةِ خَاصٌّ بِالنِّكْرَةِ. فَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَجْهُهُ عَابَسٌ كَانَتْ حَالاً.

(٢) أَيُّ يَقَرَّرُ نِسْبَةَ شَيْءٍ إِلَى الْمَتَّبِعِ نَحْوُ جَاءَ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ. أَوْ نِسْبَةَ الْمَتَّبِعِ إِلَى شَيْءٍ نَحْوُ أَنْتَ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ. فَإِنْ الْأَوَّلُ يَقَرَّرُ نِسْبَةَ الْمُجْمَعِ إِلَى الْأَمِيرِ حَقِيقَةً بِحَيْثُ لَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ الْجَازَ بِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ غُلَامُهُ أَوْ كِتَابُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَالثَّانِي يَقَرَّرُ نِسْبَةَ الْأَمَارَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِ حَقِيقَةً بِحَيْثُ لَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ الْجَازَ بِأَنَّهُا عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ أَوْ التَّنْشِيهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَوْ يَقَرَّرُ شُمُولَ الْمَتَّبِعِ لِجَمِيعِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(٣) أَيُّ اسْمًا كَانَ أَوْ فِعْلاً أَوْ حَرْفًا وَلِذَلِكَ مِثْلُنَا لَهُ بِالْأَمْثَلِ الثَّلَاثَةِ.

(٤) أَيُّ غَيْرِ مُضَافَةٍ كَمَا فِي الْمَثَالَيْنِ.

(٥) أَيُّ كُلِّ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ نِسْبَةً وَشُمُولاً يَخْتَصُّ بِالمَعَارِفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ. وَقِيلَ بَلْ تُؤَكَّدُ النِّكْرَةُ إِذَا أَفَادَتْ كَقَوْلِهِ يَا لَيْتَ عَدَّةٌ حَوْلَ كُلِّ رَجَبٍ. وَهُوَ نَادِرٌ.

واعلم أن كلا وكلتا تؤكدان المثنى معربتين إعرابه كجاء الرجلان
كلاهما ورأيت المرأتين كلتيهما. وكل واجمع تؤكدان المفرد والجمع^(١) كما
رأيت.

الفصل في البدل

البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه^(٢) غير أن المتبوع^(٣) قد يذكر
توطئة له فيكون تارة عين متبوعه كقام أخوك زيد. ويقال له بدل الكل.
وتارة جزءه كبعث الدار نصفها. ويقال له بدل البعض. وتارة ملابسه بغير
ذلك^(٤) كأعجبني زيد كلامه. ويقال له بدل الاشتمال. وقد يذكر خطأ
باللسان ويقال له بدل الغلط. أو بالفكر ويقال له بدل النسيان كقولك
ركبت الفرس الثقة إذا غلطت أو نسيت.

(١) أي لا يؤكد بهما المثنى. وإنما يؤكد بكلا وكلتا. والغالب في القياس أن يؤكد بالجمع بعد كل لتستغني عن
الإضافة إلى ضمير المؤكد بإضافة كل إليه فيقال جاء الجيش كله أجمع. وكثر انفرادها كقوله قد صرّت البكرة
يوماً أجمعاً على نيّة إضافتها إلى الضمير وهو الأشهر في الاستعمال.

واعلم أن الأكثر في تأكيد المثنى بالنفس والعين جمعهما معاً على أفعل كما مع الجميع. فيقال جاء الزيدان
أنفسهما كما يقال جاء الزيدون أنفسهم. ويجب في تأكيد ضمير الرفع المتصل بهما أن يؤكد قبلهما
بالتفصل نحو قام هو نفسه. وجاز جرهما بالياء الزائدة نحو جاء الأمير بنفسه.

(٢) أي أن البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه. فإذا قيل قام أخوك زيد فالمقصود بنسبة القيام إليه هو زيد.
وام الأخ فقد ذكر تهيداً له لا لقصد به النسبة.

(٣) هذا تقسيم لذكر المبدل منه. فإنه تارة يذكر عمداً وهو الثلاثة الإبدال الأولى. وتارة يذكر خطأ وهو البدلان
الأخيران.

(٤) أي وتارة يكون له علاقة مع بغير الكلّية والجزئية كعلمه أو كلامه أو غير ذلك من مشتملاته. ولا بد في بدل
البعض والاشتمال من إضافته إلى ضمير المبدل منه كما رأيت في مثاليهما.

واعلم أنّ البدل يقع بين المعرفة والنكرة والظاهر والمضمّر مطلقاً^(١) ما لم يكن بدل كلّ فيشترط تخصيص النكرة المبدلة كجاء زيدٌ رجلٌ تميميٌّ. وغية الضمير المبدل منه كرايته زيداً ويقع بين الفعل ومثله^(٢) كقمتُ صليتُ ويجيء يزورنا. وقس عليه.

الفصل الخامس في عطف البيان

عطف البيان تابعٌ أشهر من متبوعه. وحكمه أن يكون جامداً لا يؤول بالمشتق كجاء صاحبك زيدٌ. وهو لا يقع إلا بين الأسماء الظاهرة^(٣) موضحاً للمعارف كما رأيت أو مخصّصاً للنكرات كلبست ثوباً جبّةً. ولابدّ فيه من مطابقة المتبوع في جميع أحواله على الإطلاق ... واعلم أنّ عطف البيان إن

(١) أي يقع بين هذه المذكورات من غير تعيين ولا قيد. فبدل المعرفة من النكرة نحو جاءني رجلٌ غلام زيدٍ. وبالعكس نحو جاء زيدٌ رجلٌ من العرب. وبدل الظاهر من المضمّر نحو رأيتُ زيداً. وبالعكس نحو ضربتُ زيداً إياه. وكل ذلك يجري على إطلاقه في جميع الإبدال إلا ما استثنيناه في بدل الكل فإنه يشترط فيه تخصيص النكرة المبدلة من المعرفة ليكون معها زيادة بيان تقربها من المبدل منه بخلاف غيره من الإبدال فإنه لا يلزمه ذلك نحو اشتريت الدار جزءاً منها. ويشترط فيه أيضاً أن يكون الضمير الذي يُبدل منه الظاهر ضمير غائب لأنه أقرب إليه من ضمير المتكلم والمخاطب في رتبة التعريب. ولا يلزم ذلك في غيره من الإبدال نحو أعجبتني كلامك. وقد أجازوا ذلك في بدل الكل إذا افاد معنى الشمول كالتوكيد نحو ركبنا البعير اثناكما. وهو نادرٌ.

(٢) أي بين الفعل ونظيره في الماضي وغيروها. فيبدل الماضي من الماضي. والمضارع والأمر من مثلهما. ولا يجوز اختلافهما في ذلك.

(٣) لأنه بالنسبة إلى متبوعه كالنعت بالنسبة إلى المنعوت. ولذلك قالوا إنه يوضح المعارف ويخصص النكرات.

جَازَ حُلُولُهُ مَحَلَّ مَتَّبُوعِهِ^(١) كَمَا فِي نَحْوِ جَاءَ صَاحِبَكَ زَيْدٌ جَازَ أَنْ يَكُونَ
بَدَلًا مِنْهُ. وَإِلَّا فَلَا نَحْوُ يَا زَيْدَ الْحَرِثِ.

الْفَصْلُ السَّالِسُ

فِي عَطْفِ النَّسْقِ

عَطْفُ النَّسْقِ تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبُوعِهِ أَحَدَ الْحُرُوفِ الْعَاطِفَةِ.
وَهِيَ الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثَمَّ وَحَتَّى وَأَوْ وَأَمْ وَلَا وَبَلْ وَلَكِنْ^(٢). وَهُوَ يَجْرِي فِي
جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ كَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُوْ. وَقَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا
عُطِفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ وَجَبَ تَأْكِيدُ الْمَرْفُوعِ مِنْهُ بِالْمُتَّفَصِّلِ كَحِثْتُ أَنَا
وَزَيْدٌ وَإِعَادَةُ عَامِلِ الْمَجْرُورِ^(٣) كَمَرَرْتُ بِكَ وَبَزَيْدٍ. وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْفِعْلِ
وَجَبَ اتِّحَادُ الزَّمَانِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ كَقَامَ وَقَعَدَ. وَيَقُومُ وَيَقْعُدُ. وَقَسَ عَلَى كُلِّ
ذَلِكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ التَّابِعِ^(٤) أَنْ يَتَّبِعَ لَفْظَ الْمُعْرَبِ كَمَا رَأَيْتَ. وَمَحَلُّ الْمَبْنِيِّ
نَحْوَ جَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مَا لَمْ يَكُنِ الْبِنَاءُ عَارِضًا فَحُكْمُهُ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ نَحْوُ يَا

(١) لأن المبدل منه في نية السقوط إذ المقصود بالنسبة هو البديل بخلاف عطف البيان فإن المقصود فيه هو المتبوع والتابع موضح له أو مخصص. فإن جاز إسقاط المتبوع وإحلال التابع محله جاز أن يكون بدل كل منه كما في نحو جاء صاحبك زيد فإنه يجوز أن يقال فيه جاء زيد. وإن لم يصح فيه ذلك تعين أن يكون عطف بيان كما في نحو يا زيد الحرث. فإنه لا يجوز فيه إسقاط زيد لأنه يستلزم دخول حرف النداء على الحرث وهو ممتنع لأن حرف النداء لا يدخل على مصحوب الألف واللام.

(٢) ذكرنا حروف العطف المتفق عليها ولم نذكر إماماً لما فيها من الخلاف.

(٣) هذا يشمل مجرور الحرف كما مثلنا ومجرور الإضافة نحو جلست بينك وبين زيد.

(٤) هذا يشمل كل التوابع فتجري كلها عليه.

زيدُ الكَرِيم بالرفع والنَّصب^(١). وَمَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ^(٢) فَعَلَى تَأْوِيلٍ أَوْ
لِعَارِضٍ.

البَابُ العَاشِرُ

فِي أَحْوَالِ الْفِعْلِ وَإِعْرَابِهِ وَفِيهِ سَبْعَةُ فُصُولٍ

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي أَحْكَامِ الْفِعْلِ وَأَعْمَالِهِ

الْفِعْلُ أَمَّا مُتَصَرِّفٌ وَهُوَ مَا اخْتَلَفَتْ بَنِيَّتُهُ لِاخْتِلَافِ زَمَانِهِ كَمَا مَرَّ. وَإَمَّا
جَامِداً وَهُوَ مَا لَزِمَ بِنَاءٌ وَاحِداً كَمَا سَيَجِيءُ. وَكُلُّهُ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ عَمَلٍ فِي

(١) لِأَنَّ الْمُنَادَى الْمُبْنِيَّ مُنْصَوْبٌ مَحَلٌّ فَيُرْفَعُ تَابِعُهُ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ وَيُنْصَبُ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّهِ. وَكَذَلِكَ تَابِعُ اسْمٍ لَا تَنَافِيَةَ
لِلْجِنْسِ نَحْوُ لَا رَجُلٌ كَرِيمٌ عِنْدَنَا. فَإِنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُهُ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّ مُتَبَوِّعِهِ مَعَ لَا مِنَ الْإِبْتِدَاءِ. وَنَصْبُهُ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ.
(٢) هَذَا يَشْمَلُ تَابِعَ الْمَرْبِ وَالْمُبْنِيَّ جَمِيعاً. أَيُّ أَنَّ مَا لَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى مِنْ كُلِّ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى تَأْوِيلٍ نَحْوُ
سَرَنِي قَدُومَ الرَّجُلِ الْكَرِيمِ وَقَتْلَ الظَّالِمِ الْخَبِيثِ. فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ رَفْعُ الْكَرِيمِ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّ الرَّجُلَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى
وَنَصْبُ الْخَبِيثِ عَلَى أَنَّ الظَّالِمَ مَفْعُولٌ بِهِ فِي الْمَعْنَى أَيْضاً فَيُرَاعَى مَحَلُّهُمَا فِي الْإِتْبَاعِ. وَنَحْوُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَيَا
هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ. فَإِنَّ التَّابِعَ يَتَعَيَّنُ رَفْعُهُ فِيهِمَا اتِّبَاعاً لِلضَّمَةِ الظَّاهِرَةِ فِي الْمُنَادَى الْأَوَّلِ وَالْمَقْدَّرَةِ فِي الثَّانِي عَلَى أَنَّهُ
هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْنِدَاءِ وَالْمُنَادَى قَدْ جُعِلَ وَسِيلَةً لِلتَّوَصُّلِ إِلَى نِدَائِهِ بِسَبَبِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا عَلِمْتَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ
لِعَارِضٍ نَحْوُ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ وَيَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ. فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِيهِمَا اتِّبَاعُ مَحَلِّ دُونَ اللَّفْظِ
لِعَرُوضِ زِيَادَةِ الْحَرْفِ فِي الْأَوَّلِ وَالْإِضَافَةِ فِي الثَّانِي.

وَعَلِمَ أَنَّ التَّابِعَ قَدْ يَخْرُجُ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ نَحْوُ يَا عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ فِي النِّسْبِ وَيَا أَبَا الْحَسَنِ عَلِيٌّ فِي الْبَدَلِ. فَإِنَّ التَّابِعَ
فِيهِمَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ بِنَاءً عَلَى أَنْ حَرَفَ الْعَطْفِ نَائِبٌ عَنْ حَرَفِ النِّدَاءِ وَالْبَدَلِ فِي نَيَّْةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ فَيَكُونُ
التَّابِعُ فِي حُكْمِ الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ. وَكِلَاهُمَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِنَا عَلَى تَأْوِيلٍ. وَإِلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ يَرْجِعُ كُلُّ مَا كَانَ
مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَانْتَبِهْ.

مَذْكُورٌ أَوْ مَقْدَرٌ^(١). غَيْرَ أَنَّ الْمُتَصَرِّفَ مِنْهُ أَقْوَى عَلَى الْعَمَلِ فَهُوَ يَعْمَلُ مَحْذُوفًا وَمُؤَخَّرًا بِخِلَافِ الْجَامِدِ^(٢). وَمِنَ الْمُتَصَرِّفِ مَا يَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ^(٣) كَالْأَسْمَاءِ فَيُرْفَعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ التَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ وَيُنْصَبُ وَيُجْزَمُ إِذَا تَعَاقَبَتْ عَلَيْهِ كَمَا سَتَرَى.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَالْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ يَعْمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ إِذَا وَقَعَ مَوْقَعُهُ رَفْعًا وَنَصَبًا بِحَسَبِ مُقْتَضَاهُ وَيُقَالُ لَهُ شُبْهُ الْفِعْلِ^(٤). غَيْرَ أَنَّ الصِّفَةَ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِمَادِهَا عَلَى صَاحِبِهَا نَحْوُ زَيْدٌ ضَارِبٌ أَخُوهُ عُمَرَا. مَا لَمْ يَتَقَدِّمَهَا نَفْيًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَتَسْتَعْنِي عَنْهُ. فَإِنْ وَقَعَتْ

(١) أي كل فعل لابد له من عمل في معمول ملفوظ به نحو قام زيدٌ ورايت زيداً. أو مقدر قد حذف نحو جاء الذي ضربت أي ضربه أو قد استتر نحو قم أي أنت.

(٢) أي إن الفعل المتصرف يبقى عمله ولو كان محذوفاً نحو حمداً لله أي أحمد حمداً. ومؤخراً نحو زيداً ضربت بخلاف الجامد فإنه لابد من ذكره وتقديمه على المعمول نحو ما أحسن زيداً.

(٣) المراد به المضارع فإن العوامل تؤثر فيه كما تؤثر في الأسماء. فيرفع بالتجرّد عن العوامل كما يرفع المبتدأ. وينصب أو يجزم بمقتضى عوامله كما يتغير الاسم بمقتضى العوامل الداخلة عليه.

(٤) أي أن كل ذلك إذا وقع موقع فعله الذي شاركه في الاشتقاق يعمل عمل ذلك الفعل رَفْعًا وَنَصَبًا بِحَسَبِ مُقْتَضَاهُ مِنَ الزُّورِ وَالتَّعْدِي. أما المصدر فإنما يقع موقع فعله إذا قَصِدَ بِهِ مَا يُقْصَدُ بِالْفِعْلِ مِنَ الْحُدُوثِ وَالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يُخَيَّرُ بِهِ عَنْهُ مَقْدَرًا بِالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ مَعَ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ وَبِالْخَالِ مَعَ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَيْ مِنْ أَنَّ ضَرْبْتَ أَوْ تَضْرِبُهُ غَدًا وَمَا تَضْرِبُ الْآنَ. غَيْرَ أَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ مِضَافًا إِلَى الْفَاعِلِ فَيُرْفَعُ وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ لَفْظًا كَمَا رَأَيْتَ. أَوْ إِلَى الْمَفْعُولِ فَيُنْصَبُ مَحَلًّا وَيُرْفَعُ الْفَاعِلُ لَفْظًا نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ شَرَبِ الْخَمْرِ زَيْدًا. وَالْأَوَّلُ كَثِيرٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَالثَّانِي نَادِرٌ.

وأما أسماء الفاعل والمفعول فيقعان موقع فعلهما وهو المضارع المعلوم للأول والمجهول للثاني إذ كانا بمعنى الحال أو الاستقبال نحو زيدٌ ضاربٌ أموه عمراً وبكرٌ مضروبٌ غلامه أي الآن أو غداً غداً فيهما. فإن الضارب قد رفع فاعلاً ونصب مفعولاً كيضرب لوقوعه موقعه. والمضروب قد رفع نائباً كيضرب لوقوعه موقعه أيضاً. ويلتحق باسم الفاعل الصفة المشبهة به فإنها ترفع الفاعل نحو زيدٌ حسنٌ وجهه. وكذلك أفعال التفضيل فإنه يرفع الضمير المستتر فيه نحو زيدٌ أحسن من عمرو. وأما الظاهر فلا يرفعه إلا في نحو قولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. لأنه في هذه الصورة دون غيرها يقع موقع الفعل أي ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد. وكلاهما لا يكون إلا بمعنى الحال.. وما يعمل عمل الفعل اسم الفعل فإنه يرفع الفاعل نحو هيهات العقيق أي بَعْدَ. وينصب المفعول به نحو ذَرَاكِ زَيْدًا أَيْ أَدْرِكْهُ.

صِلَةٌ لَأَلْ عَمَلَتْ كَيْفَمَا وَقَعَتْ عَلَى الْإِطْلَاق^(١). وَكُلَّ ذَلِكَ مُطَرِّدٌ لَهُ فِي
جَمِيعِ مَعْمُولَاتِ الْأَفْعَالِ^(٢) فَقِسْ عَلَيْهِ بِالِاسْتِقْرَاءِ.

الْفَصْلُ الثَّانِي

فِي اشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنْ مَعْمُولِهِ

إِذَا اشْتَغَلَ الْفِعْلُ عَنْ مَفْعُولِهِ السَّابِقِ بضميره فَإِنْ تَقَدَّمَ مَا يَخْتَصُّ
بِالْأَفْعَالِ نُصِبَ بِاضْمَارِ فِعْلِ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ نَحْوُ إِنْ زَيْدًا
ضَرَبْتُهُ ضَرْبَكَ. وَإِنْ تَقَدَّمَ مَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ رُفِعَ بِالْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ خَرَجْتُ
فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُونَهُ. فَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ شَيْءٌ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ غَيْرَ أَنَّهُ يَتَرَجَّحُ
الرَّفْعُ لَاسْتِغْنَائِهِ عَنْ تَكْلُفِ اضْمَارِ الْفِعْلِ^(٣).

(١) احترزنا بالصفة عن المصدر واسم الفعل فإنهما يعملان من غير اعتمادٍ على شيء. وأما الصفة فلا تعمل إلا إذا اعتمدت على صاحبها. وهو إما المبتدأ نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا. أو ذو الحال نحو جاء زيدٌ راكباً فرساً. أو الموصوف مذكوراً نحو مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً. أو مقدراً نحو يا طالعاً جبلاً أي يا رجلاً طالعاً. هذا إذا لم تقع بعد النفي أو الاستفهام نحو ما قائم أخوك وهل مضروبٌ بنوك فإنها تعتمد عليهما فتستغني بهما عن مُعْتَمِدٍ آخَرٍ. وهذا إذا لم تقترن بآل. فإن اقترنت بها استغنت عن مراعاة الزمان والاعتماد على ما قبلها نحو جاء الضاربُ زيداً أمس أو اليوم أو غداً.

(٢) أي إن كل ما ذكر من العمل لشبه الفعل مطرّدٌ له في جميع معمولات الأفعال من الفاعل ونائبه والمفعول بأطرافه وبقية المعمولات حسبما يقتضي المقام فيقاس ما لم يُذكر على ما ذكر.

(٣) أي إذا تقدّم المفعول به على الفعل الذي كان يستحقّ العمل فيه لو سلّط عليه لكنه اشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره فإن وقع ذلك بعد أداة تختصّ بالدخول على الأفعال كأداة الشرط وجب نصبه بفعلٍ محذوف يفسره الفعل المذكور بعده نحو إن زيداً ضربته ضربتك أي إن ضربت زيداً ضربته. غير أن الفعل المقدّر لا يجوز التلغظ به وإنما يقدرّ لتصحيح العبارة. ومن ذلك يُعلم أنه إذا تقدّم ما يغلب دخوله على الأفعال كأداة الاستفهام كان نصبه غالباً لا واجباً نحو هل زيداً ضربته. وأما إن تقدّم ما يختصّ بالأسماء كإذا الفجائية فيجب الرفع بالإبتداء كما مثلنا. ف إن لم يتقدم شيءٌ جاز بالإبتداء والنصب بتقدير فعل محذوف إلا أن الرفع أولى لاستغنائه عن تقدير الفعل المحذوف. وأعلم أن ذلك يجري في المفعول غير الصريح أيضاً. فيُقدّر المحذوف من معنى الفعل المذكور نحو إن زيداً سلّمت عليه أكرمك أي إن حيّيت زيداً.

واعلم أن الاشتغال يقع في الفاعل أيضاً بعد ما يختص بالأفعال^(١) نحو
 إن زيد قام أكرمه على ما علمت في المفعول.

الفصل الثالث

في تنازع الفعلين في العمل

قد يطلب كل من الفعلين ظاهراً بعدهما نحو قام وقعد زيد فيتنازعا. لأنه لا يمكن أن يكون معمولاً لكل منهما. فيتعين لأحدهما وهو الأول في اختيار البصريين لأنه الأقرب. وأما الآخر فإن اقتضى المرفوع ضمير فيه كقام وقعد أخواك على أعمال الأول. وقاماً وقعداً أخواك على أعمال الثاني وإن اقتضى^(٢) غيره فإن عمل الأول ضمير في الثاني كقام وضربته زيد. وإن عمل الثاني لم يضم في الأول كضربت وقام زيد. وقس عليه المجرور.

(١) قيدنا ذلك برفوعه بعدما يختص بالأفعال لأن الاسم لا يقع هناك فيجب تقدير الفعل وحيث يكون الاسم

فاعلاً لتعذر الابتداء به نحو إن زيد أتاك فأكرمه أي إن أتاك زيد أتاك على ما مر في المفعول. فإن كان بعدما

يغلب دخوله على الفعل نحو هل زيد قام ترجحت الفاعلية على الابتداء فاعرف كل ذلك وقس عليه.

(٢) أي قد يطلب كل منهما اسماً ظاهراً واقعاً بعدهما فيجذب إلى المعمولية له لأنه لا يمكن تسلط عاملين على

معمول واحد. فلا بد أن يكون معمولاً لأحدهما على غير تعيين فيهما باتفاق الجمهور ولكن الخلاف على

اختيار أحدهما كما ذكرنا. وعلى ذلك يعمل أحدهما في الظاهر ويُهمل الآخر عنه. فإن اقتضى المهمل

مرفوعاً عمل في ضمير ذلك الظاهر. فيقال على أعمال الأول قام وقعداً أخواك. وعلى أعمال الثاني قاما

وقعد أخواك. وإن اقتضى منصوباً أو مجروراً فإن عمل في الظاهر عمل الثاني في ضميره كقام وضربته زيد

ومررت ومررت به عمرو. وإن عمل الثاني جرّ الأول عن ضمير كضربت وقام زيد ومررت ومررت به عمرو.

وقس على كل ذلك.

الفَصْلُ الثَّانِي في أفعال المدح والذم

هي نَعَمْ وَحَبْدًا في المدح وَيُسَّ وَسَاءَ في الذم. وهي أفعال جامدة يلفظ الماضي يُخَيِّرُ بِهَا عَنِ الْمَخْصُوصِ بِأَحَدِهِمَا مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا عَنْهَا^(١). غَيْرَ أَنَّ حَبْدًا مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْفِعْلِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ فَاعِلًا لَهَا يَلْفَظُ وَاحِدٌ مَعَ الْجَمِيعِ. فَيُقَالُ حَبْدًا زَيْدٌ وَهِنْدٌ. وَحَبْدًا الرَّجُلَانِ وَالْمَرْأَتَانِ وَهَلَمْ جَرًّا. وَأَخَوَاتُهَا مُفْرَدَةٌ تُسْنَدُ إِلَى مُقْتَرَنٍ بِالامِ الْجِنْسِ أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِ طَبَقَ الْمَخْصُوصِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْإِعْدَادِ فَيُقَالُ نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ. وَيُسَّ غِلَامُ الرَّجُلِ عَمْرُو. وَنَعَمْ الرَّجُلَانِ أَخَوَاكَ. وَقِسْ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ^(٢).

(١) أي تُجعل هذه الأفعال مع ما تُسند إليه خبراً عن المخصوص بالمدح أو الذم حال كونه مبتدأ مؤخراً. فإذا قيل نعم الرجلُ زيدٌ كانت جملة نعم الرجلُ زيداً خبراً مقدماً وزيدٌ مبتدأ مؤخراً وهو مذهب الأكثرين. وهكذا بقية أخواتها.

(٢) أي أن حَبْدًا مُرَكَّبَةٌ مِنْ حَبٍّ وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ وَذَا وَهُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ وَهُوَ فَاعِلُهَا إِلَّا إِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ عَنْ لَفْظِهِ مُطْلَقاً. فيقال حَبْدًا زَيْدٌ. وَحَبْدًا هِنْدٌ. وَحَبْدًا الرَّجُلَانِ وَحَبْدًا الْمَرْأَتَانِ. وَحَبْدًا الْمُؤْمِنُونَ. وَحَبْدًا الْمُؤْمِنَاتِ. بخلاف نعم وأخواتها فإنها أفعال مفردة تُسند إلى اسمٍ مقترنٍ باللام الجنسية نحو نَعَمْ الرَّجُلُ. أو إلى مضافٍ إلى المقترن بهذه اللام نحو نعم غلام الرجل كما مثلنا ولا بد من مطابقة هذا الاسم المخصوص بالمدح أو الذم في التذكير والإفراد وفروعهما. فيقال نعم الرجلُ زيدٌ ونعم الرجلان أخواك. ونعم الرجالُ بنو تميم. ونعم المرأةُ هند. ونعم المرأتان ابنتاك. ونعم الجواري الزينبات. بتجريد الفعل عن تاء التأنيث كما رأيت أو إلحاقه بها نحو نَعَمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ. وهكذا في يُسَّ وساء.

واعلم أن الربط بين المبتدأ والخبر في هذه الجمل هو الإشارة في حَبْدًا. والعموم المستفاد من اللام الجنسية في أخواتها لأن المخصوص من جنس الفاعل فهو مرتبط به. ويمتنع تقديم المبتدأ على حَبْدًا ويجوز تقديمه على غيرها قليلاً.

الفَصْلُ الْخَامِسُ

في فعل التعجب

يُنَى فعل التعجب مِمَّا يُنَى مِنْهُ اسْمُ التَّفْضِيلِ ^(١) قِيَاسًا. غَيْرَ أَنَّ مِنْهُ مَا يَكُونُ عَلَى صِيغَةِ أَفْعَلٍ بِلَفْظِ الْمَاضِي. وَهُوَ يَقَعُ بَعْدَ مَا التَّعْجِيبَةُ مُبْتَدَأُ بِهَا. فَيُخْبِرُ بِهِ عَنْهَا مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَيْهَا نَاصِبًا مَا تُعْجَبُ مِنْهُ مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا. وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَلَى صِيغَةِ أَفْعَلٍ بِلَفْظِ الْأَمْرِ. وَهُوَ يُسْنَدُ إِلَى الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ مَجْرُورًا بِبَاءٍ زَائِدَةٍ ^(٢) نَحْوُ أَحْسَنَ بِزَيْدٍ. وَكِلَاهُمَا جَامِدٌ لَا يَتَصَرَّفُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجُمُودَ فِي الْأَفْعَالِ كَالِنَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ. فَيَكُونُ تَارَةً لَازِمًا فِي نِعَمَ وَبُئْسَ وَتَارَةً عَارِضًا كَمَا فِي هَاتَيْنِ الصِّيغَتَيْنِ. وَكُلُهُ يَتَجَرَّدُ الْفِعْلَ مَعَهُ عَنْ مَعْنَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ ^(٣).

(١) أي من ثلاثي ليس بذِي لَوْنٍ ولا عَيْبٍ كَمَا عَلِمْتَ هُنَاكَ فَإِنْ أَرِيدَ التَّعْجِبُ مِنْ غَيْرِهِ تُوصَلُ إِلَيْهِ بِمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ نَحْوُ مَا أَشَدَّ انْطِلَاقَهُ وَأَنْقَى بَيَاضَهُ. وَكَذَلِكَ أَحْسَنَ بِإِقْبَالِهِ وَأَجَبَ بِسُرْمَتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(٢) أَنَّ إِنْ الْمَاضِي مِنْهُ مَا يَقَعُ خَبَرًا عَنْ مَا الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى التَّعْجِبِ إِلَى ضَمِيرِهَا الْمُسْتَرَفِي. وَهِيَ اسْمٌ فِي مَحَلِّ الرِّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ. وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهَا وَأَمَّا الَّذِي عَلَى صِيغَةِ أَفْعَلٍ فَهُوَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ دُونَ مَعْنَاهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّعْجِبُ لَا الطَّلَبُ. وَفَاعِلُهُ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ إِذْ لَا ضَمِيرَ فِيهِ. فَهُوَ مَجْرُورٌ لَفْظًا بِالْبَاءِ وَمَرْفُوعٌ مَحَلًّا بِالْفَاعِلِيَّةِ. وَقِيلَ فِيهِمَا غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا مَوْضِعَ لَهُ هُنَا.

(٣) الْمَشارِ بِذَلِكَ إِلَى سَبَبِ الْجُمُودِ وَحَالَتِهِ. فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي الْفِعْلِ لِمِشَابَهَتِهِ الْحَرْفِ فِي تَضَمُّنِهِ مَعْنَى مِنَ مَعَانِي الْحُرُوفِ الْمُسْتَعْمَلَةِ كَتَضَمُّنِ لَيْسَ مَعْنَى مَا النَّافِيَةِ وَعَسَى مَعْنَى لَعَلَّ. أَوْ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي كَانَ حَقُّهَا أَنْ تَوَدَّى بِالْحُرُوفِ كَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَالتَّعْجِبِ مِثْلَمَا يُنَى الْأَسْمَ لِمِشَابَهَتِهِ الْحَرْفِ كَمَا عَرَفْتَ فِي مَحَلِّهِ. وَكَمَا يَكُونُ الْبِنَاءُ لَازِمًا فِي الْأَسْمَاءِ كِبْنَاءِ الضَّمَاثِرِ وَالْمَوْصُولَاتِ وَالْإِشَارَاتِ. وَعَارِضًا كِبْنَاءِ الْمُنَادَى وَاسْمِ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ يَكُونُ الْجُمُودُ لَازِمًا فِي الْأَفْعَالِ كَجُمُودِ لَيْسَ وَعَسَى وَنِعَمَ وَبُئْسَ. وَعَارِضًا كَجُمُودِ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ. وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ قَدْ حَصَلَتْ كَالْحُرُوفِ فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ تَجَرَّدَتْ عَنْ مَعْنَى الْحَدَثِ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْأَفْعَالُ. وَانْسَلَخَتْ عَنِ الزَّمَانِ الْمَوْضُوعَةِ لَهُ فِي أَصْلِهَا.

إِلْفَضِيكَ السَّالِسِينَ

فِي نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ

تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةَ نَحْوَ أَرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ. وَلَنْ نَحْوَ لَنْ يَجُودَ الْبَخِيلِ. وَإِذَنْ مُصَدَّرَةٌ^(١) بِهِ كَقَوْلِكَ إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ جَوَاباً لِمَ، قَالَ آمَنْتُ بِاللَّهِ. وَكِي مَسْبُوقَةٌ بِلَامِ التَّعْلِيلِ^(٢) نَحْوَ تَعَلَّمُوا لَكِي تَعَلَّمُوا. وَأَقْوَى هَذِهِ النَّوَاصِبِ أَنْ فَهِيَ تَعْمَلُ ظَاهِرَةً كَمَا رَأَيْتَ. وَمُضْمَرَةٌ جَوَازاً^(٣) بَعْدَ لَامَ كِي نَحْوُ ثُبَ لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ. وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى اسْمٍ صَرِيحٍ^(٤) نَحْوَ أَرْضَى بِالْفِرَارِ وَاسْلَمْ. وَوُجُوباً بَعْدَ كِي إِذَا تَجَرَّدَتْ مِنَ اللَّامِ نَحْوَ سَلَّنِي كِي أَجْبِيكَ. وَبَعْدَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ^(٥) نَحْوَ اضْرِبُ اللَّصَّ حَتَّى يَتُوبَ. وَبَعْدَ أَوْ إِذَا أَرِيدَ بِهَا مَعْنَى الْإِنْتِهَاءِ أَوْ الْإِسْتِثْنَاءِ نَحْوَ اجْلِسْ أَوْ يَقُومَ الْأَمِيرَ. وَبَعْدَ لَامَ

(١) أي واقعة في صدر الكلام الذي هي فيه فلا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها كما في قولنا إِذَنْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ. فلو قيل إِنَّكَ إِذَنْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَوْ إِذَنْ أَنْتَ تَدْخُلُ امْتَنَعَ النصب لفقد التصدير في الأول واعتراض الفاصل في الثاني. وأجازوا الفصل بلا النافية والنداء والقسم نحو إِذَنْ لَا أَزُورَكَ وَإِذَنْ يَا زَيْدُ أَكْرَمَكَ. واختلف في كتابتها فمنهم من يكتبها بالنون ومنهم بالألف مُنَوَّثة. وقال بعضهم إن عملت تكتب بالألف وإلا فبالنون.

(٢) قِيدْنَا كِي بِكُونِهَا مَسْبُوقَةٌ بِلَامِ التَّعْلِيلِ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بِدُونِ اللَّامِ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ وَكَانَ النَّصْبُ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا كَمَا سَنَذْكُرُهُ.

(٣) أي إن شئت أضمرت أو أظهرتها. فإِنْ اقترنت بلا النافية تَعَيَّنَ الْإِظْهَارُ نَحْوَ زَرْتِكَ لَشَأْ تَعْتَبُ أَي لَأَنَّ لَا فَادْعَمَتِ النَّونُ فِي اللَّامِ.

(٤) أي خالص غير مقصود به معنى الفعل كالفرار المذكور في المثال بخلاف غير الصريح كالضارب في قولك الضارب فيؤلِّمُ زَيْدٌ فَإِنَّهُ يَجِبُ رَفْعُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ أَي الَّذِي يَضْرِبُ فَيُؤْلِمُ هُوَ زَيْدٌ.

(٥) هذا احترازاً عن العاطفة والابتدائية. وهي تكون تارة بمعنى كِي وتارة بمعنى إِلَى. وقد جمعتهما قولنا اضْرِبِ اللَّصَّ حَتَّى يَتُوبَ أَي لَكِي يَتُوبَ أَوْ إِلَى أَنْ يَتُوبَ.

الجمود^(١) الزائدة في خبر كَانَ الْمَنَفِيَّةُ نَحْوَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَ الصَّالِحِينَ. وبعدَ فاءِ السَّبَبِ وَوَاوِ الْمُصَاحَبَةِ فِي جَوَابِ النَّفْيِ نَحْوَ لَا أَعْرِفُ دَارَ زَيْدٍ فَأَزُورُهُ. أَوْ الطَّلَبِ^(٢) وَهُوَ الْأَمْرُ نَحْوَ زُرْنِي فَأَكْرَمَكَ. وَالنَّهْيِ نَحْوَ لَا تُخَاطِرْ فَتَسْلَمْ. وَالِاسْتِفْهَامِ نَحْوَ هَلْ تَسْمَعُ فَأُحَدِّثُكَ. وَالتَّمَنِّيِ نَحْوَ لَيْتَ لِي عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ وَالتَّرَجِّيِ نَحْوَ لَعَلِّي أَحْبَبُّ فَأُزَوِّرُكَ. وَالْعَرَضِ نَحْوَ أَلَّا تَضِيفُنَا فَتَشْكُرُكَ. وَالتَّحْضِيضِ نَحْوَ هَلَّا تُدْرِسُ فَتَحْفَظْ. وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ مَعَ الْوَاوِ نَحْوَ زُرْنِي وَأَكْرَمَكَ وَهَلُمَّ جَرًّا. وَاعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يُنْصَبُ إِلَّا مُسْتَقْبَلًا. فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْحَالُ نَحْوَ مَرِضَ زَيْدٌ لَا يَرْجُوهُ أَمْتَعِ النَّصَبَ^(٣).

الْفَضْلُ السَّابِعُ

فِي الْجَوَازِمِ

مِنْ الْجَوَازِمِ مَا يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا وَهُوَ وَلَمَّا وَلَامَ الْأَمْرِ وَلَا النَّهْيِ^(٤).

(١) المراد بالإنتهاء معنى إلى وبالإستثناء معنى إلا. وقد جمعتهما أيضاً قولنا اجلس أو يقوم الأمير أي إلى أن يقوم الأمير أو إلا أن يقوم. وأما لام الجمود فهي لامٌ مكسورةٌ تراد لتوكيد النفي في خبر كان المنفية بصيغة الماضي لفظاً كما مثلنا أو معنى نحو لم يكن زيدٌ ليشرب الخمر.

(٢) المراد أو في جواب الطلب. وهو جنسٌ تحته الأنواع التي ذكرناها من الأمر والنهي وما يليهما.

(٣) أي حتى لا يرجون سلامته في ذلك الوقت. فيمتنع النصب لتعذر اضممار أن بعد حتى لأنها تقتضي الاستقبال. ومن ثم تكون حتى ابتدائيةً فيرفع الفعل بعدها للتجرّد. وكذلك قولك لمن يحدثك إذن أظنك صادقاً. فإنه يمتنع النصب فيه لإرادة الحال... واعلم لا بدّ من سبق أن مع الفعل الواقع بعدها بمصدر ظاهرة أو مضمرة. فيكون التقدير في نحو أريد أن أزورك وارضى بالفرار واسلم أريد زيارتك وارضى بالفرار والسلامة. ومثلها كي عند اقترانها باللام.

(٤) لم تذكر ألم وألما لأنهما في الحقيقة لم ولما زيدت عليهما همزة التفسير. ولا اللام ولا في الدعاء لأن ذلك يقال فيهما تأديباً. ولا أثر لكل ذلك من حيث العمل الذي هو المقصود. وكذلك لم تذكر إذا في جوازم الفعلين لأن الجزم بها خاصٌّ بالشعر.

نحو لَمْ يَقُمْ زيدٌ. وجاء ولَمَّا يَطْلُعَ الفجرُ. وليطِبْ قلبك. ولا تَخَفْ. ومنها مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ شَرْطاً وَجَوَاباً وَهُوَ إِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا وَأَيٌّ وَمَتَى وَأَيْنَ وَأَيَّانَ وَأَتَى وَإِذَا مَا وَحَيْثُما وَكَيْفَما نحو إِنْ تَعْجَلْ تَنْدَمَ وكيفَما تَكُنْ أَكُنْ. وقَسْ مَا بَيْنَهُمَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كِلَا الْفِعْلَيْنِ مُضَارِعاً^(١) وَجِبَ جَزْمُ الْمُضَارِعِ إِنْ كَانَ شَرْطاً نَحْوَ إِنْ تَصْبِرْ ظَفِرْتُ. وَجَازَ إِنْ كَانَ جَوَاباً نَحْوَ إِنْ صَبِرْتَ تَظْفِرْ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْجَوَابَ إِنْ كَانَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ شَرْطاً وَجِبَ رِبْطُهُ بِالْفَاءِ نَحْوَ إِنْ صَبِرْتَ فَتَظْفِرْ. فَإِنْ صَلَحَ فَإِنْ كَانَ مَاضِياً امْتَنَعَتِ الْفَاءُ وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً مُثْبِتاً أَوْ مَنفِيّاً بِلَا جَازَتْ^(٢). وَحَيْثُما دَخَلَتْ امْتَنَعَ الْجَزْمُ مَعَهَا بِالْإِجْمَالِ^(٣) وَجَوَابِ الطَّلَبِ^(٤) الْمَنْصُوبِ بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِ إِذَا تَجَرَّدَ مِنْهَا عَلَى قَصْدِ الْجَزَاءِ^(٥) يُجْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ الشَّرْطِ نَحْوَ زُرْنِي أَكْرِمَكَ. أَيِ إِنْ تَزُرْنِي أَكْرِمَكَ. وَقَسْ عَلَيْهِ.

- (١) أي إذا كان أحد الفعلين ماضياً والآخر مضارعاً فإن كان المضارع فعل الشرط وجب جزؤه. وإن كان جوابه جاز فيه الجزم والرفع. وقولنا إن كان لا يصلح أن يقع شرطاً يدخل تحته الفعل الجامد نحو إن ضربتُ زيداً فليس يضربني. والطَّيْبُ نحو إن زارك زيدٌ فأكرمه وإن سالك فلا تبخل عليه. والمقرون بالسين أو سوف نحو إن زرتني فسأزورك أو سوف أزورك. أو بقدر نحو إن صبرت فقد ظفرت. والمنفي بما أو لن نحو إن أتاني زيد فما اطرده أو فلن أردّه ومن هذا القبيل ما وقع جملة اسمية نحو إن فعلت فأنت ظالم
- (٢) أي إذا كان الجواب يصلح أن يقع شرطاً فإن كان ماضياً بدون قد امتنع دخول الفاء عليه نحو إن زرتني أكرمتك. وإن كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بلا جاز دخول الفاء عليه.
- (٣) هذا يشمل ما دخلت عليه وجوباً نحو إن أكرمتني فسأشكرك. أو جوازا إن صبرت فتظفر ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً. فإن كل ذلك يُرفع للتجرّد يُرفع خيراً عن مبتدأ محذوف أي فانا سأشكرك وأنت تظفر وهو لا يخاف. وحينئذ تكون الجملة في محل الجزم لأنها جواب الشرط.
- (٤) أي جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعرض والتخصيص.
- (٥) أي على قصد كون الجواب جزءاً لما قبله. احتزنا بذلك عن نحو زُرْنِي يرحمك الله فإنه مرفوعٌ لقصد الدعاء فيه دون الجزاء. وإذا وقع الفعل في هذه الأجوبة على هذا القصد يُجزم بتقدير شرط بعد الطلب. فيقال زُرْنِي أَكْرِمَكَ بالجزم. والتقدير زُرْنِي فإن زُرْتَنِي أَكْرِمَكَ. وهكذا في البواقفي. وأم جواب النفي فلا يصلح في هذا الباب ولذلك لم تذكره.

الخاتمة

في أحكام الجمل والظرف والمجرور والوقف وفيها أربعة فصول

الفصل الأول

في أحكام الجملة

الجملة ما تَضُمُّنْ اسناداً من المركبات^(١) كالمتبدا والخبر والفعل والفاعل فهي أعم من الكلام^(٢) لاشتغالها على غير المفيد أيضاً كجملة الشرط. فإن كان صدرها اسماً كزيد قائم فهي اسمية. أو فعلاً كقام زيد فهي فعلية ولا عبرة بما دخل عليها من الحروف نحو إن زيدا قائم أو عرض من اختلاف الترتيب نحو زيدا ضربت فإنه لا يُغَيَّرُ نسبتها إلى ما انتسبت إليه في الأصل^(٣)

واعلم أنه يشترط في جواب النهي صحة تقدير حرف الشرط قبل حرف النهي نحو لا تخاطر تسلم. أي إن لا تخاطر تسلم. فلا يقال لا تمس النار تحترق لعدم صحة التقدير المذكور.

(١) أي ما اشتمل على المسند والمسند إليه. واحترزنا بالمركبات عن نحو الضارب فإنه اشتمل على المسند والمسند إليه وهو الضمير المستتر فيه ولكنه لا يُعدُّ جملة. ويدخل تحت المركبات ما كان تركيبه لفظاً كقام زيد أو تقدير كقم. وهي تنحصر في المتبدا والخبر والفعل والفاعل. وما كان بمنزلة أحدهما نحو ما قائم أخواك وقتل الخارجي وكان زيد قائماً ونحو ذلك.

(٢) لأنه يختص بالمفيد إفادة بحسن السكوت عليها والجملة تعم غير المفيد المذكور أيضاً كجملة الشرط والجواب والصلة. فكل كلام جملة ولا يعكس.

(٣) أي أن الحروف لا تغير نسبة الجملة إلى الاسم أو الفعل فلا يقال جملة حرفية. ولكن لا تزال جملة إن زيدا قائم اسمية وجملة هل قام زيد فعلية. والمعتبر في ذلك إنما هو أصل التركيب فإذا عرض اختلاف في الترتيب لم يُعتبر. فيقال إن جملة زيدا ضربت فعلية. وجملة قام أبوه زيد اسمية.

... واعلم أن الجملة إن احتملت الصدق والكذب^(١) كما رأيت فهي الخبرية. وإلا فهي إنشائية كقم ولا تقعد ونحو ذلك^(٢).

الفصل الثاني

في محل الجملة من الإعراب

إذا وقعت الجملة خبراً نحو زيد يقوم^(٣). أو مفعولاً به قل الحمد لله^(٤). أو حالاً نحو جاء زيد يركض. أو أضيف إليها^(٥) نحو قمت حين قام زيد. أو أحيب بها شرطاً مقترنة بالفاء^(٦). نحو إن حكمت فاعذل. أو تبعّت مفرداً

(١) أي باعتبارها في نفسها مع قطع النظر عن سجيّة المتكلم في الصدق أو الكذب.

(٢) أي وإن لم تحمل الصدق والكذب فهي إنشائية كجملة الأمر والنهي والاستفهام ونحو ذلك. وإنما ذكرنا هذه العبارة هنا وإن لم تكن من مباحث هذا الكتاب لأن الجملة الخبرية قد ذكرت في باب الموصول والمبتدأ والنعت فأردنا أن نفسرها هنا لإتمام الفائدة.

واعلم أن الجملة إما كبرى وهي الإسمية الواقع خبرها جملة، وإما صغرى وهي الواقعة خبراً نحو زيد قام أبوه فإن مجموع العبارة جملة كبرى لوقوع الخبر فيها جملة. وقام أبوه جملة صغرى لوقوعها خبراً. وقد تكون كبرى وصغرى معاً نحو زيد أبوه غلامه منطلق. فإن جملة أبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار وقوع خبرها جملة وصغرى باعتبار وقوعها خبراً فإن خرجت عن ذلك نحو زيد قائم لم تكن كبرى ولا صغرى لأن خبرها مفرد وهي لم تقع خبراً.

(٣) هذا يشمل خبر المبتدأ كما مثلنا وأخبار النواسخ. وهي في الأول في محلّ الرفع. وفي ما يليه تارة في محلّ الرفع أيضاً كخبر إن ولا النافية للجنس نحو إن زيداً يقوم ولا غلام سفر يوجد. وتارة محلّ النصب كخبر كان وكاد والأحرف المشبهة بليس نحو كان زيد يزورنا وكادت الشمس تغيب وما عمرو ينظم الشعر. وهكذا في أخواتهن.

(٤) هذا يشمل حكاية القول كما مثلنا. والمفعول الثاني في باب ظنّ نحو وجدت العلم ينفع، أو الثالث في باب أرى نحو أريت زيداً أخاه محبّه وهي في محلّ النصب كالحالية.

(٥) هذا يجري على الفعلية كما مثلنا والإسمية نحو قمت حين زيد قائم. وكلتاها في محلّ الجر.

(٦) لأنها لو كانت بدونها نحو إن قمت قسا كان محلّ الجزم للفعل وحده لا للجملة ناسرها.

نَحْوَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يُصَلِّي. أَوْ جُمْلَةً لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ نَحْوَ اللَّهِ يُحْيِي
وَيُمِيتُ فَهِيَ فِي مَحَلِّ الْإِعْرَابِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ ذَلِكَ الْمَقَامُ. وَإِلَّا فَلَا مَحَلَّ لَهَا
مِنَ الْإِعْرَابِ.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

فِي أَحْكَامِ الظَّرْفِ وَشَبْهِهِ

لَأَبَدٌ مِنَ تَعَلَّقِ الظَّرْفِ وَحَرَفِ الْجَرِّ بِالْفِعْلِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ^(١). غَيْرُ
أَنَّ مُتَعَلِّقَهُمَا إِنْ دَلَّ عَلَى حُصُولِ مُطْلَقٍ فِي صَلَةٍ نَحْوَ رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ. أَوْ
صِفَةٍ نَحْوَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ. أَوْ خَبَرٍ نَحْوَ الْخَطِيبُ فَوْقَ الْمِنْبَرِ.
أَوْ حَالٍ نَحْوَ جَاءَ الْأَمِيرُ فِي مَوْكِبِهِ. وَجَبَ حَذْفُهُ مُقَدَّرًا فِي الصَّلَاةِ بِالْفِعْلِ.

وأما التابعة للمفرد فهي ما وقعت صفةً لنكرة كما رأيت. فإن كان ما قبلها معرفة نحو مررت بزيد يصلي
فهي حال لا صفة. وأما التابعة للجملة فهي ما كانت معطوفة على جملة كما رأيت. أو بدلاً منها نحو زيد
يقوم يذهب. وكل واحد منهما في محل الإعراب الذي يقتضيه متبوعها.

وما خرج عن ذلك من الجمل فلا محل له من الإعراب. وهو الجملة الابتدائية نحو قام زيد. وجملة الصلة نحو
جاء الذي تعرفه. والمعتضة بين متلازمين نحو زيد أي ذلك الله شاعر. والمفسرة نحو زيداً ضربته. والواقعة جواباً
للقسم نحو والله لأفعلن والواقعة جواباً لشرط غير جازم نحو لو زارني زيد لأكرمه أو لشرط جازم بدون الفاء
نحو إن قام زيد قمت كما مر. والتابعة لجملة لا محل لها من الإعراب نحو جاء زيد وذهب غلامه. فكل
واحدة من الطائفتين سبع جمل كما ترى... واعلم أن جملة الجواب الإسمية قد تُربط بإذا الفجائية خلفاً عن
الفاء نحو إن غزوت القوم إذا هم يهربون. وهي نادرة في الاستعمال ولذلك لم نتعرض لذكرها في المتن.

(١) المراد بما يجري مجرى الفعل اسم الفاعل نحو زيد جالس فوق البساط وكتب بالقلم. واسم المفعول نحو زيد
مطروح لدى الأمير ومضروب بالسياط. والصفة المشبهة نحو زيد شجاع وقت الحرب ولهج بالحماصة. وافعل
التفضيل نحو زيد أكرم عند الناس وأحسن من أخيه. والمصدر نحو عجبت من جلوسك وراء القبة وذهابك في
الصحراء واسم الفعل نحو هلم اليوم وخذار من الأسد.

كَحَصَلَ. وَفِي غَيْرِهَا بِهِ أَوْ بِالْصِفَةِ كَحَاصِلٍ. وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ مُطْلَقاً^(١).

وَاعْلَمْ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ إِذَا أَدَّى مَعْنَى الْفِعْلِ وَنَحْوَهُ إِلَى مَجْرُورِهِ. وَإِلَّا فَلَا مُتَعَلِّقَ لَهُ كَالْبَاءِ الزَّائِدَةِ^(٢) فِي نَحْوِ لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ. وَقِسْ عَلَيْهِ.

الْفَضْلُكَ الْإِلْتِزَامُ

فِي الْوَقْفِ وَأَحْكَامِهِ

الْوَقْفُ قَطْعُ الْكَلِمَةِ^(٣). عَمَّا بَعْدَهَا. فَإِنْ كَانَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مَحْتُومًا بِتَاءِ التَّائِيثِ الْمَرْبُوطَةِ أَبْدَلَتْ هَاءٌ نَحْوَ جَاءَتْ فَاطِمَةُ^(٤). وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا

(١) أَيِ أَنْ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ أَوْ الْحَرْفُ إِنْ دَلَّ عَلَى مَجْرَدِ الْحَصُولِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ صَوْرَتِهِ وَجِبْ حَذْفِهِ. غَيْرَ أَنْ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ إِنْ كَانَ صِلَةً نَحْوَ رَأَيْتَ الَّذِي عِنْدَكَ وَجِبَ تَقْدِيرُهُ بِالْفِعْلِ أَيِ رَأَيْتَ الَّذِي حَصَلَ عِنْدَكَ أَوْ اسْتَقَرَّ وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ صِفَةً أَوْ خَبَرًا أَوْ حَالًا جَازَ تَقْدِيرُهُ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْصِفَةِ الْمَشْتَقَّةِ مِنَ الْفِعْلِ. فَإِذَا قِيلَ الْخَطِيبُ فَوْقَ الْمَنبَرِ جَازَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ حَصَلَ فَوْقَ الْمَنبَرِ وَحَاصِلٌ فَوْقَهُ. وَأَمَّا إِنْ دَلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى حَصُولِ مَقْيَدٍ بِإِحْدَى الصُّوَرِ كَالْوُقُوفِ وَالْجُلُوسِ وَغَيْرِهِمَا وَجِبَ ذِكْرُهُ. فَيَقَالُ زَيْدٌ وَقَفَ تَحْتَ الْخِيْمَةِ وَبَكَرَ جَالِسٌ فِي الْحِجْرَةِ.

(٢) لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يُسْتَعْمَلُ وَاسِطَةً لِإِصْطِلَاحِ الْمَعْنَى الْفِعْلِيَّةِ إِلَى الْإِسْمِ كَاسْتِعْمَالِ الْبَاءِ لِإِصْطِلَاحِ الْمَرْوَرِ إِلَى زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَلِذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِهِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى التَّعَلُّقِ كَالْحَرْفِ الزَّائِدِ فِي نَحْوِ لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَهَلْ أَتَاكَ مِنْ أَحَدٍ. وَحَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ نَحْوَ قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ. فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَصِلُ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْإِسْمِ بِدُونِهِ وَالثَّانِي يَصْرِفُ مَعْنَى الْفِعْلِ عَنْ مَجْرُورِهِ بِخِلَافِ الْوَضْعِ فَلَا مَتَعَلِّقَ لَهَا. وَكِلَاهُمَا يُخْرِجُ بِقَوْلِنَا إِذَا أَدَّى مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى مَجْرُورِهِ

(٣) أَيِ الْكَلِمَةِ الْوَاقِعَةِ فِي آخِرِ الْجُمْلَةِ حَيْثُ يَقِفُ الْمُتَكَلِّمُ.

(٤) قِيدْنَا تَاءُ التَّائِيثِ بِالْمَرْبُوطَةِ احْتِرَازًا عَنِ الْمَبْسُوطَةِ فِي نَحْوِ جَاءَتْ الْمُؤْمِنَاتُ فَإِنَّهُ يَوْقِفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ.

بَعْدَ فَتْحِ أَبْدِلَ تَنْوِينُهُ أَلِفًا نَحْوَ رَأَيْتُ زَيْدًا^(١) وَإِلَّا وَقِفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ^(٢) فِي
الْمَشْهُورِ^(٣) نَحْوَ جَاءَ الرَّجُلُ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

قَالَ الْفَقِيرُ إِلَيْهِ تَعَالَى نَاصِيفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَازْجِي اللَّبْنَانِيُّ هَذَا مَا أَرَدْتُ
تَعْلِيْقَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَتْنًا وَشَرْحًا مِنْ أَصُولِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ.
وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَبْيِيْضِهِ بِقَلَمٍ مَوْلًاهُ فِي شَهْرِ آذَارِ سَنَةِ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ
وِثْمَانِمَايَةَ وَأَلْفٍ مِنَ التَّارِيخِ الْمَسِيحِيِّ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا.
وَقَدْ أَضِيفَتْ إِلَى شَرْحِهِ زِيَادَاتٌ لِأَجْلِ تَوْسِيعِ الْفَائِدَةِ.

(١) ذَلِكَ يَكُونُ لَفْظًا وَخَطَأً كَمَا رَأَيْتُ. وَقَدْ يَكُونُ لَفْظًا لَا خَطَأَ كَشَرِبْتُ مَاءً وَفَعَلْتُهُ خَطَأً.

(٢) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَحْتَمًا بِالنَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ وَلَا مَنْوًى بَعْدَ فَتْحٍ وَقِفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ. وَهُوَ يَشْمَلُ مَا كَانَ مَحْتَمًا بِالنَّاءِ
الْمَبْسُوطَةِ كَمَا مَرَّ. وَمَا كَانَ مَنْوًى بَعْدَ الضَّمِّ أَوْ الْكَسْرِ كَجَاءَ زَيْدٌ وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجَاعَنِي قَاضٍ. وَمَا لَا تَنْوِينَ
فِيهِ كَرَأَيْتُ الرَّجُلَ وَلَقِيتُ أَحْمَدًا. فَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ.

(٣) هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ مِنْ نَوَادِرِ الِاسْتِعْمَالِ كَقَوْلِهِمْ هَذَا قَاضِي بَائِبَاتِ الْيَاءِ. وَالْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ
يُحَذِّفُهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ اسْتِيفَاؤُهُ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل الخطاب في أصول لغة الأعراب

ناصريف اليازجي



دار الكتاب
للشؤون العربية

الطريق لرياضة - القاهرة 11737
email: darulkitab@arabnet.com

